أوراق عمل



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org



من يسجل تاريخنا؟ مبادرات توثيق انتفاضات الربيع العربي: الإصدار الأول

تحرير: د. دينا الخواجة وإسلام الربيعي

كانون الأول 2020

من يسجل تاريخنا؟
مبادرات توثيق انتفاضات الربيـــع العربـــي: الإصدار الأول

تحرير: د. دينا الخواجة
وإسلام الربيعي

كانون الأول 2020

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
 AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

تقديم

د. دينا الخواجة[1] وإسلام الربيعي[2]

مع حلول الذكرى العاشرة لبداية انتفاضات الربيع العربي، يظهر لنا عقد كامل تلت فيه كلًا من المغرب والجزائر والسودان ولبنان والعراق الاحتجاجات الأولى التي ظهرت بشكلٍ متتالي في كلٍ من تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن. تسع بلدان عربية والقائمة تتطول حيث مرت بلدان أخرى مثل البحرين والأردن بأشكالٍ مصغرة من الاحتجاجات ليصدق على المنطقة مقولة «الربيع العربي» مذكرةً بتسعينات القرن الماضي وربيع براغ الذي توالت معه أحداث سقوط حائط برلين وتوالت الثورات البولندية والتشيكية، ليبدأ عقد التحول في أوروبا الوسطى معلنًا مرحلة جديدة من الإصلاح الديمقراطي وبغض النظر عن مدى تشابه الربيع العربي مع تحولات أوروبا الوسطى وتمردها على الهيمنة الشيوعية، لتتحول إلى الديمقراطية التمثيلية بصياغتها الغربية، نجد الانتفاضات العربية رافعةً فكرة الخروج من السلطوية وهيمنة شعارات القومية العربية على الحياة السياسية في مجمل بلدان المنطقة في صوتٍ واحد مدوٍ.

عقد كامل انقضى إذن على احتجاجات الربيع العربي، عقد لم يتبق منه إلا التجربة التونسية التي أطرت نفسها بنفسها، لتسلم اللحظة الثورية إلى إصلاح ديمقراطي تمثيلي مؤمن بالتحول الديمقراطي ومؤجل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، عقد انهارت فيه تمامًا أقطارًا مثل ليبيا واليمن وسوريا واشتعلت فيها حروبًا أهلية غير مسبوقة وامتدت الأيادي الإقليمية والدولية لتتحكم في مصيرها في سياقات تذكرنا بلحظات استعمارية في النصف الأول من القرن العشرين. عقد تم تطويق الاحتجاجات فيه إما بشعارات محاربة الإرهاب وإما بمسرحيات الإفلاس المالي والانهيار الاقتصادي وإما باتهامات التغرب والعمالة والتخوين. قليلًا تبقى إذن من الحشود الهادرة التي ملأت الشوارع العربية وأعطت للميادين روحًا جماعية لم تتجسد ولم تعبر عن ذاتها وأحلامها منذ لحظات نهاية عهد الاستعمار. قليلًا تبقى كذلك من الروح الخلاقة والخفة الشبابية والتعبيرات السياسية بشكلها الجديد والساخر والشعبي والمتمرد والمستبسل في وجه أساطين السلطويات العربية الحاكمة منذ ستة عقود، فهل ننسى هذا القليل؟[12]

مرصد للانتفاضات العربية. لماذا؟

لا يعد هم توثيق الاحتجاجات الشعبية الواسعة أمرًا جديدًا، فمنذ الثورة الفرنسية ودراسة شارلز تيلي (Charles Tilly) للاحتجاجات الشعبية التي ميزت موجات الثورة الفرنسية المتتالية إلى عمل دوغ ماك آدم الشهير عن صيف الحرية والذي تعقب فيه مراسلات وسجلات كل المنخرطين في حركة الحريات المدنية على مدى خمس سنوات إلى أوليفير فيلو (Olivier Fillieule) وإريك نوفو عن آليات التنشئة

[1] مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
[2] باحث مشارك في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

السياسية التي تبناها نشطاء 1968 في أرجاء العالم وفي إطار أسرهم ودوائرهم المهنية والاجتماعية على مدار ستة عقود.

استمر سؤال التوثيق كفعل مقاوم للمحو من قبل الطبقات الحاكمة سؤالًا مركزيًا في العلوم الاجتماعية الغربية. وعلى ذات المنوال تجددت أشكال توثيق الانتفاضات في أمريكا اللاتينية من تشيلي إلى الأرجنتين إلى البرازيل لتوثق الفعل الاحتجاجي وإجراءات التعذيب والتنكيل والخطف، ليس كمضوع بحث في العلوم الاجتماعية فقط وإنما سعيًا لتوثيق أدلة ضد الجناة تساهم في التقاضي والمصارحة والمصالحة وتطبيق إجراءات العدالة الانتقالية، وذلك لضمان عدم تكرار اللحظة الفاشية في هذه المجتمعات.

لا تختلف المنطقة العربية في تعاملها مع خطر اندثار الفعل الثوري عن هذه الأمثلة وغيرها، فمخاطر وتحديات الاندثار والاختفاء والحجب، ناهيك عن التشويه والتشهير والتسفيه تظل قوية ومتمترسة أمام محاولات رصد وتوثيق ما حدث منذ عقدًا في المنطقة العربية، يختلف هنا الفاعلون بحكم مواقعهم لنجد أكاديميين يهتمون برصد الجدة في استخدامات المجال الافتراضي والمخاطرة عند الابتكار في احتلال الساحات والميادين، والسخرية وكسر التابوهات في انتاج الشعارات والأغاني والأعمال الثقافية الفنية، محاولين بذلك تقديم صورة عن مجتمعات المنطقة تكسر محاولة تأطيرها في مجرد جماعات هوية منسحقة تنتهج العنف والإرهاب ليس ضد الغرب فقط وإنما فيما بينها كسجل أفعال وحيد للتمرد. يستلهم الأكاديميون هنا عربًا وغربيون إرث نظرية الحركات الاجتماعية ليطرحوا سؤال لماذا انتفض الناس وكيف عبروا عن ثورتهم وأين بدت مظاهر الرفض الخاصة بكل تجربة ثورية في المنطقة.

يأتي طريق آخر يستلهم مسارات أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى في المقاومة ومحاولتها التوثيق، يحدث ذلك باسم ناشطية تمت ملاحقتها ووصمها، فينصب جهد النشطاء على جمع حقائق قد تمكن في المستقبل من مواجهة السلطويات العائدة قانونيًا وسياسيًا. وعلى غرار تجارب أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا الوسطى، يظهر لنا فريقًا ثالث من مبادرات جماعية صغيرة أو حركات مطلبية قيد التشكل -تحاول عبر موقعها المحدد من اللحظة الثورية- من نقد ما شهدته من انتصارات صغيرة وقصيرة وانسحاقات متتالية، والمقصود هنا الحركات النسوية والشبابية والمحلية وحتى الجهود الفردية في وجه خطر الاندثار والحجب وبالأساس التناسي ومن ثم النسيان.

من هذا المنطلق سعى معهد الأصفري إلى استكتاب عدد من الفاعلين العرب عن هموم التوثيق ومهامه كما عاشوها واختبروها على مدى عقدًا من الزمن. لم يحاول هنا فريق المعهد هنا نقل خبرات غربية أو لاتينية أو أوروبية بعينها؛ لم يتموضع كذلك كحاضنة لمجموعات ناشئة تستدعي التبني، وإنما حاول مجرد الاستكشاف لأي مدى يمكن الحديث عن جماعات توثيق للانتفاضات الاجتماعية في المنطقة ساعيًا هنا لـ «توثيق التوثيق» ولربط هذه البؤر ببعضها البعض عبر تقرير نعلم جيدًا أنه مجرد افتتاح لسؤال كيف

نحفظ وننقل ونتعلم من تجارب الانتفاض في منطقتنا العربية.

من الجدير بالذكر أننا قمنا بهذه المبادرة في سياق غاية في الصعوبة فالمبادرة بدأت من لبنان في لحظة ثورية بامتياز تكالب فيها الفاعلون والأكاديميون والصحفيون والمهنيون إلى تسجيل يوميات الثورة اللبنانية كوليد غال غير متوقع, كما ضغطت عليه الإجراءات المالية التعسفية وحالت دون التوسع في استكتاب أطراف خارج لبنان بل وخارج المنطقة. أضف إلى ذلك ظهور جائحة الكوفيد 19 وتبني سياسات الإغلاق في معظم عواصم العالم مما أثر سلبًا على المدعوين للمساهمة في هذا التقرير, وجعل الكثيرون يعتذرون عن الكتابة في سياق متوتر وغير مستقر.

كل ذلك لم يحل دون الاستمرار في هذه المبادرة التي رأيناها ونظرنا إليها كتتويج لعمل مشروع الحركات الاجتماعية العابرة للقوميات في المنطقة العربية على مدار ثلاث سنوات والتي قامت مؤسسة كارنيجي من نيويورك بتمويله عبر منحة إلى الجامعة الأمريكية ببيروت, وكان الهدف من هذا التقرير طرح الإضافة العربية, أو فلنقل الإضافات المتنوعة لأعمال توثيق الانتفاضات الجماهيرية على المستوى العالمي, وكذلك التأكيد على وجود جماعات ناشئة ولكنها رصينة, متنوعة ولكنها لا تتنافس على مركزيات ما, تهدف في تضاريسها المختلفة إلى تسجيل ونقل وتحليل ما حدث في «الثورات العربية» على مدى عقدًا كاملا إلى سائر الخبرات على مستوى الحراكات العالمية.

من يوثق الانتفاضات في المنطقة العربية؟

تتشابك خريطة الفاعلين المهتمين بتوثيق الانتفاضات منذ بزوغ ثورة تونس وحتى مشاهد الحشد الجماهيري الأخيرة في كلٍ من السودان ولبنان لتسجل موجات متعددة من خلفيات متنوعة تحاول التقاط اللحظة لنقلها لأجيال قادمة كما هو الحال في لبنان والجزائر, أو لاستخدامها كأداة لتوثيق الانتهاكات ومقاضاة المسؤولين عنها مثل ما حدث في التجارب التونسية بنجاح وفي التجارب السورية ولكن دون أثر ملموس بعد, أو لكسر صور نمطية سائدة في العلوم الاجتماعية عن المنطقة والتي غالبًا ما تود إعادة احتوائها تحت مسميات الهوية والهجرة غير النظامية والإسلام السياسي والإرهاب.

كما يختلف المبادرون الأوائل عما يتبعهم من فاعلين تصدوا لمهام توثيق أضيق من حيث مجال الاهتمام وأكثر اهتمامًا بالتقنيات فيما يتعلق بالبنى الرقمية المناسبة للحفظ في أمان سواء في الداخل أو في المنافي. يظهر ذلك جليًا إذا ما قارنا مشروع المرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي حظي بمنحة مكنته من بناء شبكة رقمية متكاملة تطرح نفسها كمثال يحتذى به في توثيق الإضرابات وإغلاق الطرق واحتلال المواقع والاعتقالات الجزافية والحرمان من التسجيل الرسمي وكذلك الحق في التنظيم والتغاضي عن دعاوى يرفعها المجتمع المدني التونسي لمنع رجوع رموز النظام القديم, وسينشر المعهد إصدار مستقل

بذاتـه عـن تجربـة المرصـد الاجتماعـي التونسـي كتجربـة فريـدة وناجحـة.

وعلـى حيـن كُتب لهـذه التجربـة النجاح والاعتراف الدولـي بهـا، لـم تتمكـن المبـادرة الرديفـة التـي أطلقهـا المـؤرخ المصـري الشـهير الدكتـور خالـد فهمـي منـذ الشـهور الأولـى للثـورة المصريـة، طارحًـا مبـدأ الشـراكة مـع دار الكتـب المصريـة وهـي مؤسسـة حكوميـة، طالبًـا مـن الحكومـة المصريـة المسـاندة للثـورة آنـذاك توفيـر مسـاحات ماديـة مثـل حديقـة الأزهـر لتجميـع الشـهادات الفرديـة ولرصـد عمـل المجموعـات الفنيـة والمبـادرات القائـدة لفنـون الشـارع علـى اختلافهـا. وعلـى الرغـم مـن رصانـة المشـروع واتسـاع فريقـه فـي 2011 و2012، لـم يكتـب لهـذه المبـادرة الاسـتمرار وتفـرق لاعبوهـا فـي مشـروعات أصغـر ذات أهـداف أقـل اتسـاعًا وخـارج إطـار الشـراكة الرسـمية المقترحـة عنـد إطـلاق المشـروع، لتعـدد بذلـك مخرجـات متفرقـة هنـا وهنـاك لا تجمعهـا منهجيـات رصـد واحـدة ولا خوارزميـات وخـوادم رقميـة مشـتركة لتصـب فـي مرصـد يتبـع منهجيـة موحـدة كمـا كان مأمـولًا عنـد إطـلاق المشـروع.

نتيجـة لذلـك، تلـت التجـارب الرائـدة عـدة مبـادرات فرديـة لـرواد الرقميـة العربيـة للاسـتمرار فـي عمليـات التوثيـق مـن بلـدان غربيـة، لتجميـع الزخـم الفنـي والثقافـي المتنـوع والأشـكال الفنيـة المبتكـرة فـي الثـورة المصريـة والتـي أدارهـا مـن ألمانيـا الناشـط الحقوقـي والمـدون أحمـد غربيـة، أو تبلـور منظمـات محـض تقنيـة تهتـم بمنهجيـات التوثيـق الرقمـي وبمخاطـر المجـال الافتراضـي خاصـة بعـد أفـول اللحظـة الثوريـة، وتوثـق ضمـن مهامهـا الإجـراءات المتعـددة التـي أطلقتهـا حمـلات الثـورة المضـادة واللجـان الإلكترونيـة سـواء للترويـع أو للتشـهير أو للحجب، سـامحة بذلـك فهـم جـدل المسـاحات فـي سـياق مـا بعـد الثـورات، وليـس فقـط توثيـق شـهادات فرديـة عـن المشـاركة فـي مواجهـات عنيفـة مـع الشـرطة أو الجيـش أو تسـجيلات شـخصية عـن تجـارب احتـلال المواقـع والدفـاع عـن الميادين مـن اختـراق الأمـن لأسـابيع أو شـهور، كمنظمـة الدفتـر خانـة فـي القاهـرة. وكمثـال ثالـث، قـرار منظمـات قائمـة قبـل الثـورة بالاضطـلاع بـدور الحاضنـات لنشـطاء رقمييـن يوثقـون فـي مجالات محـددة بشـكل ضيـق التعبيـرات والشـبكات والمنتجـات التـي أطلقهـا المشـاركون فـي كل لحظـة مـن لحظـات الحشـد اليومـي للثـورة المصريـة علـى مـدار العـام الأول لهـا، كمؤسسـة «أضـف للتعبيـر الرقمـي»، يمكـن أيضًـا الإشـارة إلـى تجربـة ويكـي ثـورة التـي ظهـرت فـي مصـر مـع الثـورة المصريـة، وتوسـعت فـي ارصـد والتوثيـق لـكل أحـداث الثـورة المصريـة.

ونجـد ذات التسلسـل فـي التجربـة السـورية التـي بـدأت بتوثيـق لا مركزيـة الانتفاضـات السـورية بنجـاح منقطـع النظيـر فـي الشـهور الأولـى للثـورة السـورية لتجـد نفسـها محاصـرة، ليـس مـن النظـام السـوري فقـط واتخـاذه إجـراءات فـي غايـة القسـوة ضـد مـن ينقـل أخبـار الحشـود اليوميـة كالقتـل خـارج إطـار القضـاء والتعذيـب والإخفـاء القسـري، ولكـن أيضًـا ضمـن المجـال الافتراضـي فـي حـد ذاتـه والـذي نحـى حـول حجب مجريـات الثـورة السـورية ومحـاولات السـكان الاستبسـال فـي الدفـاع عـن مظلومياتهـم فـي المـدن السـورية المختلفـة، تحـت دعـوى ضـرورة حـذف مشـاهد الاقتتـال السـوري واعتبارهـا تسـجيلات عـن الإرهـاب إثـر تسـلح عـدة فصائـل مـن المعارضـة السـورية لمواجهـة العنـف المسـلح التـي وجـدت نفسـها أمامـه منـذ 2012،

هنـا أيضًا نجـد المبـادرات الطموحـة تنطفـئ مـن جـراء الاقتتـال واتسـاع حركـة النـزوح وتعقـد المهـام اللوجسـتية للحفـظ والتوثيـق الرقمـي فـي سـياقٍ وطنـي مهـدد كل لحظـة بالانعـزال الالكترونـي عـن العالـم.

ليحـل محـل الموجـة الأولـى مـن المبـادرات السـورية موجـة ثانيـة مـن المبـادرات صغيـرة العـدد نسـبيًا، ولكنهـا متخصصـة فـي جمـع بعـض المـواد دون غيرهـا وبكثافـة عاليـة. هنـا يمكـن التفريـق بيـن منهجيتيـن مختلفتيـن داخـل التجربـة السـورية؛ إطـلاق المسـتودع المصنـف وانتشـار المعـرض التاريخـي -الافتراضـي أو الفعلـي- الانتقائـي للذاكـرة، حيـث تهـدف المنهجيـة الأولـى فـي حمايـة تاريـخ الثـورة السـورية مـن الاندثـار والتلاشـي سـواء بفعـل النظـام السـوري الـذي يصـادر كل هـذه المـواد ويحجبهـا أو بفعـل خوارزميـات اليوتيـوب -التـي أشـرنا إليهـا- وغيرهـا مـن المنصـات.

هنـا، يعتبـر «أرشـيف الثـورة السـورية» التـي أسسـه ويديـره الناشـط السـوري تامـر تركمانـي خيـر مثـال علـى ذلـك، حيـث قـام الناشـط السـوري بمجهـود ضخـم مـن خـلال حفـظ فـي خـوادم آمنـة خـارج النطـاق السـوري أكثـر مليـون ونصـف مقطـع فيديـو، وليـس ذلـك فقـط ولكـن توسـع ليحفـظ الأرشـيف الإعلامـي للثـورة السـورية مـن خـلال حفـظ المـواد الصحفيـة والإعلاميـة التـي نشـرت علـى المواقـع سـواء فـي الداخـل السـوري أو فـي الخـارج، خاصـة المواقـع التـي توقفـت عـن العمـل وواجهـت خطـر الاختفـاء كمـا قـام تركمانـي بحفـظ مـواد ورقيـة مرتبطـة بالثـورة السـورية سـواء جرائـد أو منشـورات أو غيرهـا مـن خـلال تحويلهـا لصيغـة إلكترونيـة.

أمـا المنهجيـة الثانيـة فقـد اهتمـت ببنـاء المعـرض التاريخـي للذاكـرة، مختارًا مـوادًا بعينها، مسـتهدفةً بنـاء أنمـاط معينـة فـي التوثيـق والتأريـخ مـع وجـود خـط ناظـم وحاكـم لـكل نمـط مـن هـذه الأنمـاط، ربمـا تفيـد هـذه المنهجيـة فـي تقديـم سـردية أكثـر قـوة وإحكامًـا، كمـا جـاءت مبـادرة «ذاكـرة إبداعيـة للثـورة السـورية» لتعمـل وفـق هـذه المنهجيـة، فمـن خـلال تصفـح الموقـع سـنجد مثـلًا تقسـيمات جغرافيـة، مثـل إدلـب، أو قسـم يجمـع يضـم لـون موحـد مـن الفنـون مثـل القسـم الخـاص بالجداريـات، وهكـذا.

تتعـدد الأمثلـة ولكنهـا تعكـس ذات المنطـق وهـو التضييـق المتصاعـد الـذي يتبنـاه الفاعلـون المهتمـون بالتوثيـق الرقمـي الرصيـن سـواء للخبـرات الفرديـة أو للمنتجـات الثقافيـة والفنيـة للمحتجيـن فـي الميادين، كمـا نلاحـظ أيضًـا تفتتًـا لا جـدال فيـه بيـن ثـلاث خطـوط متشـعبة لهـم التوثيـق فـي المنطقـة، الأول فيهـا ناشـط قـادم مـن خلفيـة حقوقيـة، والثانـي يضـم خبـراء وفنييـن فـي المسـائل الرقميـة وثالـث يعمـل بشـكل فـردي علـى اقتنـاص سـير بيوجرافيـة في إطار أعمـال أكاديميـة ليعـوض مـا يعتـري وثائـق الثـورة مـن مخاطـر اندثـار وتعتيـم.

ماذا يتـم توثيقه فـي الانتفاضات في المنطقة العربية؟

تظـل صـورة بوعزيـزي مشـعلًا النـار فـي نفسـه فـي مدينـة سـيدي بوزيـد فـي 17 ديسـمبر 2010، ماثلـة فـي وجـدان كل مـن عايـش هـذه اللحظـة التاريخيـة التـي تعتبـر شـرارة انطـلاق انتفاضـات واحتجاجـات المنطقـة العربيـة علـى مـدى العشـر سـنوات الماضيـة، ولا يقـل عنهـا صـورة المثقـف العضـوي الهـرم أحمـد الحفنـاوي

الذي يتجول في جادة بورقيبة مجسدًا الأمل بعد يأسًا طويل بقوله «لقد هرمنا من أجل هذه اللحظة التاريخية»، على ذات المنوال يبقى كوبري قصر النيل ومدخل ميدان التحرير بمثابة أماكن مقدسة لمعاصريها، قبلة يحجون إليها بحنين من يراجع شغفه الأول، ما بين الصوت والصورة والمكان يقف الموثق غير مدركًا أن مهمته ستكون غاية في الصعوبة لأنها تحاول إبقاء اللحظة في وجه عجلة الزمن والسلطة. من هنا تبدأ معضلات التوثيق المختلفة والمتتابعة والتي كثيرًا ما تنتقل من «تخمة التوثيق» المواكب للحظات الحشد والغليان إلى مرحلة «مؤانسة الفقدان» التي يعيشها كل موثق أو موثقة عقب انفضاض الحشود والانقضاض على الانتفاضات، وابتكار السلطة لأدوات المنع الصريح والمتضمن لمجهودات التوثيق للحظات التمرد الجامحة.

يرتبط بسؤال ماذا نوثق جمع الشهادات الحية للمشاركين في الانتفاضات، الزعماء منهم والتابعين، المنظمين منهم والآتين بعفوية، أصحاب المكان والقادمين الجدد من المناطق النائية، يلي ذلك سؤال المكان وهل يكتفي الموثق بالتعبيرات المركزية المتواتر نقلها في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، أم يحاول توسيع العدسة لتضم تعبيرات مآلها النسيان، سواء لحدوثها في مساحات مهمشة جغرافيًا أو لصدورها من فاعلين غير معروفين أو مجهلين للدوائر المحتشدة.

وقد ظهر سجال في الانتفاضات العربية حيال رواية الهامش والمركز، حيث تجسدت الانتفاضات في المناطق العربية في ميدان أو مساحة، ومن بعدها صارت رمزًا كليا لهذه الثورات، مثلًا عند ذكر الثورة المصرية يتبادر إلى الأذهان ميدان التحرير، وذلك على حساب رمزية ميدان القائد إبراهيم في الإسكندرية -إلا إذا كنت سكندريًا، حتى أن فكرة التماثل في الذاكرة بين الثورة والميدان لن تظهر في الإسكندرية بسبب جغرافيتها. معروف أن التظاهرات السكندرية لم يكن لها نقطة تجمع كما كان في ميدان التحرير في القاهرة والذي كان على مسافة متقاربة من نقاط التجمع الأخرى، هيمنة ميدان التحرير على المشهد الثوري المصري يؤثر بالتبعية على الرواية المصرية للثورة المصرية، ويجعلنا نذهب لأبعد من ذلك ونقول إن هيمنة «الثورة المصرية» على المشهد العربي كان له عظيم الأثر على الرواية العربية للانتفاضات في سائر بلدان المنطقة، فنرى المتظاهرين يتحدثون في التجارب بداية التجارب السورية والليبية واليمنية أن هذا الميدان هو ميدان التحرير الخاص بنا، على الرغم أن التجربة المصرية ليست القائدة ولكن التونسية إلا أنه سيطرت -حتى في هزيمتها.

يظهر الهامش ضد المركز في شرارة الانطلاق أيضًا، فقد أشعل محمد البوعزيزي النار في جسده في مدينة سيدي بوزيد جنوب تونس العاصمة، ولكن المشهد ومن ثم الرواية كان من تونس العاصمة. قتل خالد سعيد، أيقونة الثورة المصرية على يد الشرطة في مدينة الإسكندرية على بعد مئات الكيلومترات من القاهرة، ولكن عاد المشهد والسردية لتأتي من القاهرة، أول شهيد في الثورة المصرية من مدينة السويس، ولكن عادت القاهرة لتتصدر المشهد، المشهد كان مشتعلًا في كل مدن البلدان التي انتفضت ولكن فيما بعد من الذي تصدر المشهد لكتابة الرواية؟

وقد شهدنا احتكار المركز للصوت على مستوى ثان وذلك من خلال احتكار طبقة بعينها لرواية الثورة، وهي الطبقة المثقفة أو طلاب الجامعات، واستثناء أو طرد الفئات المهمشة مثل سائقي وسائل المواصلات أو الموظفين من سردية الثورة، حتى عند تذكر شهداء الثورات وأيقنة بعض الوجوه على حساب الفئات من المهمشين والمجهولين.

وعلى خلاف الموجة الأولى، نجد في الموجة الثانية قد واجهت هيمنة وسيطرة المركز، فنجد في لبنان كيف أنه ليست هناك رواية واحدة مهيمنة ومسيطرة على المشهد، حيث لم تسيطر بيروت بقدر ما سيطرت طرابلس وغيرها من المدن على رمزية الحشود، وكان هتاف المناطق سمة جديدة ودامغة في الموجة الثانية، فقد أثر طبيعة بلدان الموجة الثانية على السياسات المستخدمة ولم نجد من قبل أن الريف يهتف لأهل الرباط في حراك الريف، أو أن القاهريون يهتفوا للسكندريون في مصر، ولكن مع لبنان وجدنا هتاف البيروتيين للطرابلسيين والعكس، نجد الجداريات نفسها توثق للحراك الطرابلسي في بيروت وهكذا، بل امتد إلى أبعد من ذلك ليتذكر الحراك اللبناني معتقلي مصر، وترسم ساحة الشهداء في بيروت جدارية مكتوب عليها «الحرية لعلاء عبد الفتاح وماهينور المصري» وهما ناشط سياسي ومحامية حقوقية مصرية. بل إن الميدان نفسه وقت الانتفاضة اللبنانية كان يسهر على أغاني الشيخ إمام، صوت الحركة الاجتماعية المصرية في السبعينات. ويرقص المحتجون على أغنية «حكايتنا» الشهيرة لأولتراس أهلاوي والتي توثق لمذبحة بورسعيد في مصر.

ولا يقل مكان الصورة المتبعثر في كل بلد كتحدد عما سبق حيث تعد صور الحشود والمواجهات والاستبسال أمام رموز الضبط تجليات لندرة اللحظة التي يسعى الموثق لتثبيتها بغية نقلها، لهذه الأسباب مجتمعة شهدت معظم بلدان المنطقة، مرحلة أولى سماها ببلاغة د. يوسف الشاذلي «حمى التوثيق»، لنرى عشرات من الكتب المصورة ومئات من الأفلام التسجيلية وآلاف من صور الجداريات وفن الشارع وعشرات الآلاف من الشعارات والأغاني والنكت و«الميمز» التي ترتبط كلٌ منها بذكريات يصعب على الموثق استبقاء ثراء علاقاتها المعقد، وقد عرفت البلدان العربية على اختلافها تجارب لحمى التوثيق هذه، تجسدت بالأساس في ظهور ما يعرف بصفحات فيسبوك ذات المهمة المحددة، مثل «نكت الثورة المصرية» أو «صور الثورة السورية» أو «يوميات الثورة اليمنية»، كذلك مبادرات راديو الشارع سواء تم بثه بشكل مباشر «أونلاين» أو على قاطني الأحياء سعيًا لتجذير السياق الثوري او لنقله للمنفيين بعيدًا ليعايشوا مسارات الاحتشاد ولو عن بعد. كما عرفت المنطقة لثلاث أو أربع سنوات ظاهرة البرامج التلفزيونية الثورية والتي حاولت استضافة القادة الميدانيين لفهم مجريات الحشد الشعبي وآليات تأطير المطالب الثورية لحظة بلحظة. وكان من حسن حظ الموجة الأولى، وأكثر من ذلك الموجة الثانية من الانتفاضات العربية، قدرة فاعليها على امتلاك ناصية التكنولوجيا الرقمية وبراعتهم في خلق أنماط جديدة من التواصل اللحظي لكسر الحواجز الجغرافية والطبقية والوصول لقواعد شعبية أوسع لتمتين قوة الحشد، وقد أضافت التجارب السابقة على الثورات للمدونين ميزة نسبية لهم صنعت من حملات المناصرة

الإلكترونية والوسوم والخرائط الالكترونية أدوات حشد لم تعرفها المنطقة من قبل.

من الطبيعي هنا أن يشعر الموثق أو فريق التوثيق باستحالة استبقاء اللحظة على غناها وتشعبها، ومن الطبيعي أيضًا أن يدخل في المسار الصعب لتحديد ما يمكن استبقائه وما يجب التضحية به من كل هذه التعبيرات الصانعة للحظة الثورية. وكان الموثقون من الحقوقيين أول من بادر بعملية الانتقاء الصعبة هذه ليفردوا قواعد بيانات للإضرابات العمالية والاعتصامات الشعبية وقطع الطرق والزحف على مدن قريبة كفئات للتوثيق ذات جدوى ضرورية، ذلك على حين ذهب النشطاء ذو الخلفيات الصحفية والأكاديمية إلى الانكباب على ظواهر بعينها كمثال من الضروري استبقائه لفهم اتساع لحظة التغيير، لذا عرفت الصحافة المكتوبة والإلكترونية العربية مئات من التقارير الصحفية عن نشطاء بعينهم أو على صفحاتهم على وقائع التواصل الاجتماعي أو عن جسارتهم أثناء الاشتباك مع قوى الأمن، كما ضجت مساحات صحافة المواطنين بآلاف الشهادات الحية لسيدات تم التحرش بها أثناء التظاهرات أو قُصر تم توقيفهم بنية نشر الرعب، أو طلاب تم فصلهم من جامعاتهم بتهمة التظاهر كفئة ثانية استعاضت صحافة المواطنين بها عن المهمة المستحيلة في تخليد الشهادات الحية على تنوعها المثير. تلي هذا الزخم أو حمى التوثيق سنوات من السجالات الفقهية عن ماذا نستبقي في قواعد بيانات التوثيق، السير الحياتية أم الحقائق؟ الحالة الوجدانية أم الأرقام؟ المساحات المشتعلة أم المواجهات المحدودة؟ ليذهب كل فريق حاملًا اختياراته كصليب منهجي يبني به توثيقه المنشود.

في محاولة منا لاستعراض تجارب الربيع العربي في توثيق ثوراته استكتبنا عددًا من الكتاب من الوطن العربي على اختلاف تجاربهم الشخصية وخلفياتهم وخبراتهم، فكان من بين الكتاب الأكاديميين والصحفيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين، مع مراعاة التنوع الجيلي والجندري مما أثرى التقرير من خلال تناول أسئلة التوثيق والتأريخ والأرشفة للانتفاضات العربية من عدة زوايا ومنظورات مختلفة محاولةً تقديم إجابة أكثر اتساعًا وثراءً، في عرض الأوراق راعينا التعاقب الزمني فبدأنا بحديثنا عن التجربة المصرية من خلال ورقتي كلًا من د. يوسف الشاذلي ود. خالد منصور عن التجربة المصرية، ثم جاءت بعدها التجربة السورية والذي عرضها لنا الباحث والصحفي السوري أحمد حذيفة، وباتصال الحديث عن التوثيق في دول الربيع العربي التي شهدت اقتتال أهلي عرض الأستاذ علي يحيى عبد اللّٰه، المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء، التجربة اليمينة. ثم جاء د. زكرياء أقضيض كحلقة وصل بين الموجة الأولى والثانية للربيع العربي في استعراضه لمحاولات التوثيق في المغرب إبان حركة 20 فبراير وحراك الريف، ثم انتقلنا إلى تجارب الموجة الثانية من الربيع العربي مستعينين بمثالي لبنان والجزائر الحديثين، فقدمتا سنا تنوري كرم وريم صعب التجربة اللبنانية، في حين قدم زين العابدين غيبولي التجربة الجزائرية. لننتهي من حيث بدأنا بالعودة للتجربة المصرية ومحاولة الناشطة النسوية والصحفية إسرا صالح النظر للثورة المصرية من مدخل نسوي، في حين أضاف محمود عبد الظاهر الباحث الحقوقي نظرة جديدة لما أسماه «توثيق الهزيمة».

نأمل من خلال النظر إلى تجارب ست دول، مصر وسوريا واليمن والمغرب ولبنان والجزائر، أن تكون مجرد بداية لفتح نقاش أكثر عمقًا وأوسع في نطاقه الجغرافي ليشمل في النسخة القادمة، دول الموجة الأولى التي لم نستطع إضافتها في هذا التقرير كتونس باعتبارها مفجرة هذا الزخم، وليبيا ومقارنة وسائل التوثيق وحفظ التاريخ في زمن الحروب والاقتتال الداخلي مع التجربتين السورية واليمنية. ومن ناحية أخرى نتطلع في إصدارات قادمة أن نرصد التجارب الناشئة التي قُتلت في مهدها كالتجربة البحرينية والأردنية، وإن كانت الأخيرة أكثر زخمًا بعد تحركاتها الأولى في مقابل التجربة البحرينية التي قمعت بشدة.

كما نأمل أن نتواصل مع اطراق التوثيق للموجة الثانية من الاحتجاجات الاجتماعية لنرصد مهام وخلافات التوثيق في الثورة السودانية ومبادرات الرصد والتوثيق في الثورة السودانية ومبادرات الرصد والتوثيق في العراق في عامي 2019 و2020 إلى جانب ما تم تجميعه من سير وشهادات في المدن اللبنانية والجزائرية لتوسع آفاق التعاون بين هذه المجموعات المخلصة لهم التوثيق والتسجيل والفهرسة والتبويب لما عرفته المنطقة من هتافات غضب ومسارات تمرد على مدى عقد قارب على الانتهاء، فنتشارك التجربة السودانية وقوتها في مجال التوثيق خاصة التوثيق الشفهي، ونذهب شرقًا لنطلع على التجربة العراقية بعد انتفاضاتها العام الماضي، وكيف أن زخم العشرية السابقة قد يؤثر في رواية العراق واختلافها عن الجزء الغربي من الوطن العربي ويتشابه مع الرواية اللبنانية إلى حدًا ما.

بناء أدوات لتحليل اجتماعي للاحتجاجات في العالم العربي: عقبات منهجية ومعرفية

د. يوسف الشاذلي

مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط

أثارت الانتفاضات العربية اهتمامًا كبيرًا بتوثيق وأرشفة ممارسات المقاومة والاحتجاج، مما جعلها في مقدمة أولويات العديد من تخصصات العلوم الاجتماعية، وكذلك العديد من المبادرات الناشطة والفنية. كان على هذه المحاولات المتعددة لرسم خريطة للسياسات الخلافية وتوثيقها وأرشفتها أن تتعامل مع عدة عقبات؛ كيف تحدّد موضوع الدراسة؟ ما هي الحدود والتسلسلات الزّمنية التي وجب اختيارها؟ ما نوع المواد المراد جمعها؟ كيف يتم تخزينها؟ ما هي الدول التي يجب أن يشملها العمل؟ ما نوع الفواعل و/أو الأحداث المراد تضمينها؟ يبدو أن كل هذه الأسئلة ضرورية للإجابة قبل الانخراط في عمليات تجميع ضخمة. مع ذلك، بعد هذه المرحلة الأولى من الأسئلة الابتدائية، من الضروري أيضًا التفكير في المواد التي تم تجميعها بالإضافة لاستخداماتها الخفية؛ ما أنواع الأسئلة التي يمكننا طرحها على هذه المواد؟ كيف يمكن مقارنتها؟

تعكس هذه الورقة الطريقة الخاصة التي حاولت من خلالها إحدى عمليات التجميع الضخمة التعامل مع مثل هذه الأسئلة. في سياق منحة المجلس الأوروبي للبحوث (ERC)، يهدف مشروع صياغة وتنفيذ الثورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط العربية (DREAM) إلى تأسيس أرشيف موضوعي عابر للحدود لموجة الاحتجاجات في ثماني دول [1] في منطقة البحر الأبيض المتوسط العربية من الخمسينيات وحتى اليوم [2]. ضمن هذا البرنامج البحثي، اهتمّ مشروع فرعي بكيفية التفكير في احتجاجات 2011 في هذه البلدان. تحت عنوان «الاحتجاج في البحر الأبيض المتوسط (PAMT, أPAMAg باللغة الفرنسية)، حدّد المشروع مجموعة من الأهداف والمبادئ التوجيهية لرسم وتجميع ونشر الخلاصات التاريخية والاجتماعية لأحداث الاحتجاج التي ربما تم حجبها من خلال الخلاصات المنتظمة للثورات العربية.

تم تنظيم الورقة على النحو التالي: أولاً، استعرضُ بعض الفرضيات العامة المتعلقة ب «حمّى الأرشيف» التي سادت المشهد العربي (والمصري على وجه التحديد). ثانيًا، أشرحُ كيف يتناسب المشروع الفرعي PAMT في إطار مشروعDREAM . ثالثًا، أفصّل بعضًا من القضايا المنهجية الرئيسية التي يطرحها مثل هذا المسعى وكيف ترتبط هذه القضايا بمسائل معرفية أكثر عمومية أثيرت لدراسة الاحتجاج والنضال.

[1] المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، لبنان وسوريا
[2] http://dream.hypotheses.org

الحمى الأرشيفية ما بعد الثورة

بدأ السعي لتوثيق اضطرابات 2010-2020 وأرشفتها مبكرًا؛ أطلق الناشطون والأكاديميون (وأحيانًا «الناشطون-الأكاديميّون») مثل هذه المبادرات التوثيقية. سواء كان ذلك بسبب عظمة الحدث المعاش، أو بسبب شدّة الاعتياد [3]، بدأت مجموعات المشاركين في هذه الاحتجاجات في تجميع وتوثيق ونشر ما شاهدوه على الإنترنت. بالنسبة للأكاديميين (الأجانب) بشكل أكثر تحديدًا الذين شعروا أن مساهمتهم في الحدث كانت ضئيلة مقارنة بدرجة مشاركتهم العاطفية والدعم السياسي، فإن تجميع البيانات وتوثيق الأحداث وإتاحتها ظهر كمساهمة نضالية مفيدة من أجل القضية، مع وجود قيمة إضافية محتملة لحياتهم المهنية في نفس الوقت [4].

ومع ذلك، مع مرور السنين وتحوّل العملية الثورية إلى دموية، لا سيما بعد الاحتجاج الشعبي الصاخب والانقلاب في صيف 2013، بدا أن الحماس الأرشيفي يعتمد على إحساس حاد وملحّ بأهمية المرحلة. في سياق سياسي يتميز بالقمع الشديد والهجوم على رموز الانتفاضات والجهات الفاعلة، أصبحت الأرشفة في النهاية فعل مقاومة سياسية، بهدف الحفاظ على السردية وأصواتها في مواجهة محاولات الالغاء. بينما سعت الأنظمة إلى إعادة صياغة التاريخ الحديث، بمساعدة المؤسسات الإعلامية ذات الموارد الواسعة، لم يظهر العمل الأرشيفي فقط كضرورة، ولكن أيضًا كبديل – أو بشكل أكثر دقة، امتداد للعمل النضالي - ولكن بطريقة أقل انكشافا بكثير.

علاوة على ذلك، أصبحت الأرشفة وسيلة للحفاظ على النشاط والاهتمام بالثورات العربية في وقت بدت فيه أنها تعرضت لصدمة إلى حد كبير – وعندما اختار العديد من أبطالها أو أجبروا على المنفى. بينما كنت أعيش في برلين في 2018-2019، بدا أن كل حدث يتم تنظيمه حول الانتفاضات العربية يحتوي على كلمة أرشيف في عنوانه، مع تصدّر للمشهد من طرف مصر وسوريا. من المفارقات أن في حين ظهرت فترة 2018-2019 على أنها فرصة عتيقة لإطلاق مبادرات الأرشفة، والتي ربما فسرها البعض على أنها أغنية للثورات (نقوم بالأرشفة حتى لا ننسى، أليس كذلك؟)، فقد كان أيضًا العام الذي بدا فيه أن الثورات تنهض مرة أخرى في السودان، الجزائر، العراق وبعد ذلك في لبنان. بالنسبة للعديد من المراقبين، يصعب النظر إلى تلك الاضطرابات «الجديدة» على أنها أي شيء بخلاف استمرار ما بدأ في وقت سابق من العقد الذي نعيش فيه في أجزاء أخرى من المنطقة العربية. لقد ظهرت في ذلك الوقت مناسبة تأمل أعمق في القواسم المشتركة لهذه الأحداث السياسية وطرق توثيقها.

[3] يتم استخدام الناشطين (وكثير منهم صحفيون ومحامون وأكاديميون بالفعل - أي الأشخاص الذين يجمعون ويوثقون لكسب لقمة العيش) والأكاديميين، إن لم يتم تدريبهم، للقيام بذلك.

[4] إذا لم يكن ذلك من خلال السيرة الذاتية المطلوبة لسوق العمل أو التّثبيت المهني، فإنه يساعد على الأقل على بروز الفرد ويزيد رصيده الاجتماعي.

صياغة وتنفيذ الثورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط العربية

DREAM هو مشروع بحثي ممول من المجلس الأوربي للبحوث (2018-2023) ، برئاسة الدكتورة والمؤرّخة الاجتماعية، ليلى دخلي، ويهدف إلى النظر بعيدا عن ما أصبح يمثّل معرفة عامة وشائعة حول الاحتجاجات في المنطقة العربية، سواء فيما يخص إطارها الزمني أو منطقتها الجغرافية. على سبيل المثال، بالنسبة لمصر، هل ثورة 2011 أو ثورة 25 يناير، كما يطلق عليها عادة، هي فقط (أو حتى واقعيا) متحورة حول سنة 2011 أو 25 يناير أو فترة «18 يومًا» الشهيرة؟ وعلى نفس المنوال، هل الثورة المصرية مصرية بحتة؟ والأهم؛ هل القاهرة أو حتى ميدان التحرير تمثلها بدقة؟ يهدف المشروع إلى الابتعاد عن هذا الموقف الأولي لاستكشاف ديناميكيات الاحتجاج والخلاف عبر العقود التي تفصل حركات الاستقلال الوطني في منتصف القرن العشرين عن «الربيع العربي»، وضمن تلك الحلقات المعروفة، على هوامش الأطر الزمنية والجغرافية. ومن ثم فإن أحد الأهداف المركزية هو التفكير في مفهوم الكرامة وتكراراته عبر مجموعة متنوعة من موجات الاحتجاج منذ الخمسينيات وما بعدها.

يتمثل الهدف المرتبط بهذا الموقف المعرفي والإرشادي في رسم خرائط للأرشيفات الموجودة (المادية والافتراضية) في البلدان المدروسة. في المرحلة الثانية من المشروع، يكون الهدف هو إنتاج وإتاحة أرشيفات جديدة تتعامل مع هوامش التاريخ والجغرافيا المذكورة أعلاه. من الواضح أن هذه المهمة لا تخلو من الصعوبات. ما يحدث عادة عند العمل مع الأرشيفات (العثور عليها، تصنيفها، وصفها، تخزينها... إلخ) يتم تعزيزه بمسائل أمنية بالإضافة إلى المخاوف الأخلاقية. في هذا الصدد، فإن الاختلافات بين البلدان معبرة تمامًا عن الواقع (على سبيل المثال، إمكانية الوصول إلى الأرشيفات التونسية مقابل إغلاق المحفوظات المصرية).

بينما يحتوي مشروع DREAM على عنصر تاريخي قوي، إلا أنه يحمل تركيز أكثر معاصرة وذلك بالنّظر إلى موجة الاحتجاج 2010-2020 في المنطقة العربية بشكل أكثر تحديدًا. تم إنشاء هذا الجزء من المشروع، بتنسيق مشترك بيني وبين الدكتور أمين علال، بعنوان «الاحتجاج في البحر الأبيض المتوسط اليوم» (PAMT) ، للتوقف والتفكير فيما نعرفه عن الاضطرابات العربية بعد عقد من بدايتها. بصفتنا باحثين في الاحتجاجات، ونظرا لعملنا على هذه المواضيع قبل عام 2011[5]، أردنا أن نفهم موجات الاهتمام (الأكاديمي والإعلامي) وعدم الاهتمام الذي أعقب الأحداث في المنطقة، باستخدام عبارات مثل «الربيع العربي»، «السقوط الإسلامي»، و «الشتاء التسلّطي» ما يشي بأن المنطقة في عملية تاريخية دوريّة حتمية. علاوة على ذلك، كطلاب للهوامش السياسية والأكاديمية[6]، كنا نأمل في إنتاج قراءة أكثر شمولاً للسياسات المثيرة للجدل في مختلف البلدان العربية.

[5] عمل أمين علال على هذه المواضيع منذ منتصف العقد الأول لهذه الألفية (2000). بالنسبة لي، فأنا أعمل على هذه القضايا منذ أواخر نفس العقد.

[6] درس علال احتجاجات قفصة عام 2008 في أطروحته بينما ركزتُ على السياسات الجدليّة والخلافية في ثاني مدن مصر، الإسكندرية..

أخيـرًا، كان هنـاك بالتأكيـد شـكل مـن أشـكال التعـب يدفـع هـذا المشـروع الفرعـي. يبـدو أن دراسـة موجـات الاحتجاجـات الجماهيريـة هـو ابتـلاء، أكثـر مـن الحقـول الفرعيـة الأخـرى فـي العلـوم الاجتماعيـة، بالإضافـة إلـى عـودة أبديـة للتفسـيرات المنطقيـة. تأتـي كل موجـة احتجاج بنصيبهـا مـن الاسـتعارات، والتـي ربمـا تـم فضـح زيفهـا نظريًـا ومنهجيًـا لسـنوات، إن لـم نقـل عقـودًا. علـى سـبيل المثـال، كانـت حجـة «الإحبـاط» سـائدة فـي التحليلات المبكـرة للثـورات العربيـة، ولا تـزال تظهـر مـع كل موجـة («لـم يعـد بإمـكان الجزائرييـن تحمـل المزيـد»، «وصـل اللبنانيـون إلـى نقطـة الانهيـار»، إلـخ). يبـدو أن هنـاك مسـامية معينـة موجـودة فـي حالـة الاحتجاجـات الجماهيريـة بيـن تفسـيرات الحـس السـليم، وحسـابات وسـائل الإعـلام، والدراسـات الأكاديميـة فـي الميـدان. علـى الرغـم مـن انتقـاد حجـة «الإحبـاط» بشـدة منـذ عقـود[7]، فـإن الفصـل بيـن طـلاب الحـركات الاجتماعيـة والخبـراء قـد يسـاهم فـي إعـادة إنتـاج هـذا الجهـل المتبـادل.

مـا يمكـن أن نسـميه غيـاب الحصانـة مـن الفكـر السـليم فـي التعليقـات حـول الثـورات العربيـة[8] يوجهنـا نحـو أهميـة وجـود رؤيـة بانوراميـة للأدبيـات الكثيـرة المنشـورة منـذ عـام 2011. إحـدى الفرضيـات التـي قـد تسـاعد فـي تفسـير هـذا الاتجـاه هـي الطبيعـة الخاصـة جـدًا للثـورات العربيـة. الاحتجاجـات الجماهيريـة، والاضطرابـات، و«الثـورات» فـي سـياقات سياسـية مغلقـة: هـي أحـداث كبيـرة يعيشـها الآلاف إن لـم يكـن الملاييـن مـن النـاس معًـا، وتكسـر التقاليـد والممارسـات القديمـة، وتؤثـر علـى النـاس فـي عقولهـم وأجسـادهم. ويعيـش الشّـعب هـذه الأحـداث الكبـرى، فـي وقـت واحـد، علـى أنهـا غيـر عاديـة ولا يمكـن تصورهـا؛ إنهـا نتيجـة طبيعيـة وتلقائيـة ومنطقيـة لا هـوادة فيهـا للديناميكيـات السـابقة؛ لا يمكـن تصورهـا، لكنهـا بديهيـة. تدفعنـا هـذه الطبيعـة المقلقـة للأحـداث الثوريـة إلـى إيجـاد تفسـيرات تميـل إلـى تخفيـف إحـدى السـمتين، بـدلاً مـن محاولـة فهـم سـبب تلازمهمـا.

قـام سـتّة خبـراء بفتـح واسـتعراض واسـع للأدبيـات، فـي مجـالات الدراسـة الخاصـة بـكل منهـم؛ الأمـر الـذي فتـح الطريق أمـام مناقشـة ومقارنـة للقواسـم المشـتركة الناشـئة عـن الحـالات المختلفـة بالإضافـة إلـى التناقضـات. تهـدف هـذه المرحلـة الأوليـة مـن المشـروع إلـى إنتـاج نظـرة عامـة نقديـة لطـرق دراسـة هـذه الأحـداث فـي الأدبيات عمومـا، ولكـن أيضًا لتحديـد مجموعـات مـن المواضيـع والأسـاليب والبيانـات التـي حظيـت باهتمـام كبيـر – أو فـي بعـض الأحيـان، اهتمـام قليـل جـدا. علـى سـبيل المثـال، فـي حيـن أننـا قـد ننظـر إلـى الحـركات العماليـة فـي المحلـة الكبـرى فـي مصـر علـى أنهـا علـى هامـش دائـرة سياسـية مركزيـة للغايـة وذات مرجعيـة ذاتيـة، يبـدو مـن الصعـب اليـوم أن نجـادل أنهـا موضـوع هامشـي فـي البحـث العلمـي. القـدرة علـى تجميـع المعرفـة الموجـودة بهـذه الطريقـة تسـاعد فـي تراكـم العلـوم الاجتماعيـة، وهـي ضـرورة لأي مسـعى علمـي. وفـي مرحلـة لاحقـة، ستسـاعد القـدرة علـى تحديـد المناطـق والمواضيـع التـي لـم يتـم دراسـتها علـى توسـيع نطاق المشـاريع البحثيـة.

[7] David Snyder et Charles Tilly, « Hardship and Collective Violence in France, 1830 to 1960 », American Sociological Review, 1972, vol. 37, no 5, p. 520-532.

[8] هذه ظاهرة تحدث بشكل فريد في الأدبيات في العالم العربي. كل موجة من الاحتجاجات الجماهيرية في العالم تأتي بتفسيرات مماثلة.

مناقشة القضايا الأولية

في هذه الصفحات الأخيرة، أود أن أعرض بعض الأسئلة التي انبثقت عن المقارنة الأولية لمراجعات الأدبيات التي أجريت في ستة بلدان (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سوريا).

يمكن تلخيص أول نقطة رئيسية بشكل عرضي بالقول: «ما الذي نتحدث عنه؟». في الواقع، هناك مشكلة شائعة تتعلق بتعريف موضوع الدراسة. نظرًا لأننا اخترنا تقديم مواصفات عامة للمؤلفين، أدركنا بُعيد ذلك أن التفسيرات الفردية لما يجب أن تشمله مراجعة الأدبيات حول الاحتجاجات تتباين بشكل كبير. إذن؛ كيف سيكون مضمون مشروع بعنوان «الاحتجاج اليوم»؟ ماذا يعني توثيق أدبيات الانتفاضات في العام 2010-2011؟ اتّجه المؤلفون إلى تضمين مجموعة متنوعة من السلوكيات والمواقف والأفعال في سلسلة متصلة تتراوح من أصغر أشكال المقاومة الفردية والمخفية للحركات الجماهيرية والأعمال الجماعية المثيرة للجدل.

إلى جانب هذا التباين في درجات الشدة، لم تكن وحدة التحليل واضحة دائما؛ جهات فاعلة خلافية؟ في هذه الحالة، هل هي جهات فاعلة بصيغة جماعية أم فرديّة؟ ظل التركيز على المنظمات (الأحزاب السياسية، والنقابات، والحركات السياسية، ووكالات الدولة... إلخ) سائدًا في الأدبيات، على الرغم من أن المزيد من الدراسات ذات التوجه الإثنوغرافي شدّدت على المهن الناشطة، والسّرديات الفرديّة، والعواطف، وما إلى ذلك. أم يجب أن تكون الأحداث الخلافية هي وحدة التحليل؟ علاوة على ذلك، من أين يجب الانطلاق في التحليل؛ من جانب من يمسكون بزمام الأمور أم من يريدون منافستهم؟ أو حتى من منظور كلي وعام لكل من النظام وخصومه؟

علاوة على ذلك، وكما لاحظ إيفان إرماكوف في مناقشته العامة للأدبيات المتعلقة بالأزمات والثورات السياسية[9]، لاحظنا ميلًا إلى اللجوء إلى «الصناديق السوداء»، أي المفاهيم التي تُفصّل ما يجب شرحه: كيف ننطلق من احتجاجات مبعثرة، روتينية، ومحتواة من طرف السلطة إلى احتجاجات واسعة النطاق وذي جماهيرية يمكن أن تؤدي إلى انهيار (أو على الأقل زعزعة استقرار) الأنظمة القديمة؟ تعبيرات مثل العدوى، الانفجار، التسونامي، المحفز وغيرها تصبّ في هذا الإطار بالذّات. من خلال الاعتماد على الحسّ السليم والتفاهمات المشتركة الضمنية بين الكتاب والقراء، تجنّب هذه المفاهيم شرح ما يجب تفصيله بداية فيما يخص الاضطرابات الثورية: بروزها، تفاوتها وتنوّعها.

النقطة الأخرى المتعلّقة بـ«ما الذي نتحدث عنه؟» تخصّ التسلسل الزمني والجغرافي للاحتجاجات. كيف نفسر تاريخ الاحتجاجات؟ اختار بعض المؤلفين العودة إلى أوائل القرن التاسع عشر وتشكيل الدولة الحديثة (على سبيل المثال في الحالة المصرية). قرر آخرون إعطاء تفسير تسلسلي طويل إلى حد ما لهذه الأحداث. إنّما بشكل أكثر دقة؛ تظهر بعض الاستعارات وتنتشر في إطار هذه الأبحاث مما يستلزم بعض الأسئلة،

[9] Ivan Ermakoff, « Interactive processes in revolutionary conjunctures: a micro-analytical approach » dans Communication présentée lors du colloque international « Individuals in Political Events », Lausanne, Non publié, 2016, p.

خاصة في إطار عملية إنشاء الأرشيف. دعونا نلقي نظرة على مصر مرة أخرى. هناك إجماع في الأدبيات على أن التسعينيات كانت فترة «ميتة» معروفة بالـ«جمود سياسي»، وأن المجال السياسي كان مغلقا بالإضافة إلى هيمنة القمع؛ لقد كان عقدًا «أسودًا» للسياسة المصريّة. هذا يفسر سبب انجذاب الأدبيات المتعلقة بالاحتجاج لتظاهرات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك في إطار كتاب مشهور بعنوان «عودة السياسة» [10]. لكن هل كانت التسعينيات ميّتة إلى هذا الحد؟ أين ذهبت السياسة؟ من أين أتى المبادرون بالحركات الاحتجاجية للألفية الجديدة؟ هل خرجوا من العدم؟ كيف استطاعوا الحفاظ على شبكات المعارضة وثقافات الاحتجاج بعيداً عن القمع[11]؟ يظهر اتجاه مماثل عند النظر إلى الجزائر ما بعد الحرب الأهلية، وكذلك لبنان أثناء وبعد الحرب الأهلية. يبدو من الضروري الخوض في نقاش أكثر دقة للتسلسل الزمني لتقديم وصف صحيح عن ظهور واستقرار الشبكات المثيرة للجدل، والتي تعد ضرورية لظهور ودعم كل موجة احتجاج جماهيري جديدة.

بعد «ماذا» المتعلّقة بالموضوع و «متى» المتعلّقة بالتسلسل الزمني، يبدو أيضًا أن سؤال «أين» المتعلّق بتغيّر المناطق الجغرافية للحركة الاحتجاجية هو نقطة مركزية تستحق التّعمّق [12]. إن نقاش الحركات الاحتجاجية في المناطق البعيدة عن القاهرة، بيروت أو تونس يعدّ مهمًا لفهم ديناميكيات الاحتجاج في مصر ولبنان وتونس، لا سيما خلال الفترات التي بدا فيها أن التظاهرات غائبة. هناك الآن حالات واضحة مثل المحلة في مصر، قفصة في تونس، أو حماة في سوريا. مع ذلك، فإن الثورات باعتبارها لحظات وطنية بالفطرة عززت أحيانًا السرديات المركزية. ميدان التحرير في مصر مثال رئيسي عن ذلك.

هذه ليست مجرد اختيارات جمالية؛ سرعان ما أصبح واضحًا أن هذه الاختلافات القوية جعلت المقارنات أكثر صعوبة وخففت من العناصر المشكّلة، قوّة التحليل، وقابلية تعميم الحجج.

مثّل «التّحيّز الوطني»، وبشكل مفهوم، مجموعة رئيسية أخرى من القضايا التي انبثقت عن مراجعات الأدبيات القطرية. من المثير للاهتمام أن قراءة تلك المراجعات الأدبية رسمت المنطقة على أنها منطقة استثنائية، ومشكّلة من حالات استثنائية. كان المغرب استثناءً بسبب نظامه السياسي ودهاء الممسكين بمقاليد الحكم في استقطاب المعارضة (رغم أنه استخدم التّرهيب أكثر من التّرغيب مؤخرًا)؛ كانت الجزائر استثناء لأنها عانت من حرب أهلية في الآونة الأخيرة، مما جعل تكاليف المشاركة في الاحتجاج باهضة (كان لبنان أيضًا استثناءً في هذا الصدد)؛ كانت تونس استثناء لأن شعبها كان متعلما ونساءها كنّ أكثر تحررا؛ وما إلى ذلك. ولكن إذا كانت كل دولة استثناء فما هي القاعدة؟ كانت إحدى

[10] Dina Shehata (ed.), ʻAwdat al-siyāssa: al-harakāt al-ihtijājiyya al-jadīda fī misr [Le retour du politique: les nouveaux mouvements protestataires en Égypte], Le Caire, Markaz al-Ahrām lil Dirāssat al-siyāsiyya wal-istrātījiyya [Le Centre Al-Ahram pour les études politiques et stratégiques], 2010.
[11] Dina El Khawaga, « La génération seventies en Égypte. La société civile comme répertoire d'action alternatif » dans Mounia Bennani-Chraïbi et Olivier Fillieule (eds.), Résistances et protestations dans les mondes musulmans, Paris, Presses de Sciences Po, 2003, p. 271-292.
[12] راجع كتاب جيليان شويدلر القادم.

مزايا قراءة تلك المراجعات بأسلوب مقارن هي الإشارة إلى مدى انتشار الاستثناءات، والتي بدورها دفعتنا إلى التساؤل حول المقارنات الضمنية. عندما نفكر في لبنان على أنه «حالة مختلفة»، ما الذي نشير إليه، حتّى ضمنيّا، على أنه القاعدة؟ هل نفكر في الجار السوري؟ هل نفكر في دولة قومية غير طائفية مثل مصر؟ كذلك، عند إعلان نجاح أو فشل التجربة الانتقالية في تونس، فإننا نفكر بالضرورة بشكل نسبي؛ إذن ما الذي نقارنه؟ هذا، في رأينا، يمثّل أيضا أحد فوائد التفكير في الثورات العربية من منطلق يتعدّى الحدود الوطنية وعلى نحو نسبي، لأسباب ليس أقلها أن الفاعلين في هذه الثورات أنفسهم يفكرون في تجاربهم الخاصة بمقارنتها مع تجارب الآخرين. المتظاهرون الجزائريون والسودانيون كانوا يفكرون في مثال مصر؛ كما وضع المحتجون اللبنانيون مصر في أذهانهم وفكّروا، بشكل أقرب للوطن، بسوريا. يجب أن يكون هذا طريقًا مثيرًا للاهتمام للبحث في المستقبل: ما هي المقارنات الضمنية لكل من الفاعلين الاجتماعيين والباحثين؟ بالإضافة لذلك؛ ما هي أنظمة المقارنات شبه الإقليمية (المغرب الكبير، الشام، وادي النيل، الخليج، إلخ) ومن خلال ذلك؛ ما هي الروابط العابرة للحدود، وبين هذه الحركات، التي تتشكّل؟

يشير كل ذلك إلى الحاجة إلى مزيد من الدراسات الموضعية، المترسّخة، التجريبية والمقارنة لهذه الاختلافات. إن الحاجة إلى التجميع والتوثيق والأرشفة والمقارنة ليست مجرد أمور جمالية؛ انها سياسية وعلمية. يبدو أن الفهم الأفضل لديناميكيات الخلاف في المنطقة العربية مستحيل دون الانتباه إلى الروابط العابرة للحدود بين المجتمعات العربية المختلفة؛ يبدو أيضا أن العقلية المقارنة طريقة رائعة لتجنب القومية المنهجية والاستثنائية.

حواديت وآثار: لماذا وكيف يجب أن نقوم بأرشفة واستعراض الربيع العربي؟

خالد منصور[1]

لا تعني التخمة القائمة في المعلومات المنتشرة في كل مكان حول العالم أنه صار من الأسهل أن نتعرّف على أصوات متنوعة وحقيقية وذات مصداقية خاصة في المجتمعات التي مزقتها الصراعات أو تعيش في ظل أنظمة قمعية تتحكم في تداول المعلومات والآراء وكذلك في السرديّات التاريخية. ويعني التّعرف على أصوات متعددة بصورة «أفضل» وصولا تقنيّا أسهل، وإمكانية أعلى للانتشار مع جماهير متنوعة، ومزيداً من المصداقية، على سبيل المثال لا الحصر.

حاليا، ربّما ما يحدث هو العكس، حيث يتم التحكم في المزيد من ترددات نطاق البث على وسائل الاعلام المختلفة والوقت المتاح لها من قبل المتطرفين على مختلف الاجنحة ومن الأنظمة القمعية، خاصة تلك التي لديها إمكانيات مادية وتأثير تنظيمي، وتروّج لسرديّات يسهل تسويقها ولكنها مبسطة بما يخدم قيمهم ومصالحهم. ويجري تغليف وتقديم هذه السرديات الاختزالية حول الحاضر، وأكثر من ذلك عن الماضي، بطرق معينة تبتسر تعقيدات الماضي بما يخدم أهدافها الإيديولوجية.

تكتب الحكومات والمجموعات والشركات المؤثرة التاريخ الحديث وتعيد كتابته، وهكذا تمسح (ماديًا ومجازًا) المستندات المطلوبة لأرشيف مفيد ومن اجل بناء سرديات متنوعة. إن روايتهم للحقيقة والتاريخ ليست إقصائية فحسب، بل تنشر أيضًا الخوف من المزيد من الفوضى والصراع والظلم إذا لم يخضع الناس عمومًا للوضع الراهن بل واستكانوا له بصفته أفضل نتيجة للماضي المضطرب. تعسى هذه الأطراف المسيطرة دائما لترويج نسخة من التاريخ تبرر الحاضر وتتحكم في المستقبل. على سبيل المثال، حُذفت أو فُقدت كل او بعض أرشيفات وسائل إعلام رئيسية على الإنترنت في مصر بشكل انتقائي لأسباب مالية أو فنية في السنوات القليلة الماضية.[2]

قد يصبح هذا الوضع أسوأ بعد ان ينتهي ظل تهديدات كوفيد-١٩ الجاثمة علينا حيث يبدو أن زيادة سيطرة الدول ومراقبتها بفضل هذه الجائحة قد أثرت بشكل كبير على الفضاء العام وحرية المعلومات. لقد أصبح من الصعب بناء أرشيفات غنية ومتنوعة وسد بعض الفجوات الواسعة للغاية بين السّرديات المتضاربة. وفي نهاية المطاف، تحدد الانظمة الحاكمة وقوى السوق المتعاونة سوياً في البلدان الاستبدادية، ما يتم تقديمه للجمهور و/أو الاحتفاظ به لاظهاره لاحقًا من ناحية، وما يتم عزله، اقصاؤه أو قمعه من ناحية أخرى. يتم تصميم أرشيف الماضي وتحديده في الحاضر بطريقة يمكن أن تجبر المستقبل على التوافق مع رؤية واحدة وبسيطة.

[1] كاتب ومفكر مصري

[2] أنظر: زهراء مجدي، «لماذا حذفت الصحف المصرية أرشيفها عن الثورة؟»، ١٠ يوليو ٢٠١٥، وصحيفة العربي ٢١، «جدل بمصر بعد حذف وسائل إعلام مؤيدة للنظام أرشيف ثورة يناير»، ٢١ مارس ٢٠١٨.

لقد ولّد هذا الوضع طلبًا على أرشيفات ذات مصداقية أعلى ومدروسة جيدًا ومتوازنة لتوثيق وتقديم سرديات متنوعة للمعالم والأحداث التي أثرت على المجتمعات العربية منذ اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية الكبرى في عام 2011 وما ترتب عليها من اضطرابات اجتماعية وسياسية واقتصادية. وتسعى مشاريع بناء المحفوظات (الارشيفات) لخدمة العديد من الوظائف بما في ذلك التقاضي، ولجان تقصي الحقائق، وجهود المناصرة السياسية. وكل هذا يكرس أهمية الحفاظ على الذكريات لأغراض متعددة، فالذاكرة سلاح بمعاني مختلفة.[3] وظهرت العديد من هذه المشاريع والمنصات منذ عام 2015 مع التركيز على سوريا ومصر ولبنان ودول أخرى في هذه المنطقة (انظر الملحق).

ودفع هذا الوضع عددا من المثقفين المهتمين بالمجال العام في المنطقة في التفكير بجدية في أرشيف أكثر اتساعًا للربيع العربي مع نظرة فاحصة على كل أنواع المواد والعمل للحفاظ عليها، وفي الوقت نفسه، بالتوازي، تأسيس متحف تاريخي رقمي بسرديّات نصية ومرئية متنوعة لمواجهة تلك الهيمنة الزاحفة على المجال العام في المنطقة، والعالم. وانصب التركيز الأولي لهؤلاء المثقفين على شمال إفريقيا حيث انتظمت في كل دولها احتجاجات اجتماعية كبيرة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويعكس هذا المقال الحوارات التي أجرتها هذه المجموعة من المثقفين في النصف الأول من عام 2020 حول هذا المشروع، وذلك على آمل تشجيع المزيد من النقاش حول ما يجب أن نبنيه ولماذا وكيف.

لماذا أرشيف ومتحف؟

كان الدافع وراء المشروع في البداية هو إيمان بقدرة النّاس على العمل بشكل أكثر فاعلية من أجل مجتمع أكثر عدلاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وسلميًا وديمقراطيًا إذا كان لديهم إمكانية الوصول إلى والمشاركة في تكوين سرديّاتهم الخاصة عن الماضي. تشكّل الروايات كيف ينظر الناس إلى ماضيهم وبالتالي كيف يتصورون مستقبلهم. إنها أدوات سياسية، سواء كانت تُستخدم دون قصد أو يجري تطويعها لأهداف معينة. ومع تقدم النقاشات، أصبح من الواضح أن المواد الخام أو السجلات التي يمكن أرشفتها ثم إنتاج أشكال مختلفة من السرديات البديلة أو التقدمية بالاستناد لها يتم التلاعب بها أو تضيع أو تصبح فرصة الاطلاع عليها أقل بكثير. اختفت مستندات وآثار مادية وموارد رقمية منها ارشيفات صحف وبرامج تلفزيونية أو تم مسحها، عمدًا أو إهمالاً، بينما مات شهود عيان أو تلاشت ذكرياتهم مع مرور الوقت.

المحفوظات (الأرشيف) ليست نسخًا طبق الأصل تعكس وتقدم الماضي في شموليته وتفاصيله بل هي مجرد مخازن جزئية ومنظمة لآثار وبقايا هذا الماضي. وتقرر طريقة التنظيم نوع وجودة المواد التي يتم تجميعها، والمواضيع/القضايا العامة والمحددة التي يتم تناولها، والفترات الزمنية

[3] التعبير مقتبس من المجموعة الشعرية «الذاكرة هي السلاح» Memory is the Weapon للكاتب الجنوب أفريقي دون ماتيرا Don Mattera ونُشرت عام 1987.

المحـــددة، والجغرافيــا التــي يجــري التركيــز عليهــا. ويمكــن القــول إن تنظيــم الأرشــيف ونتائـج هـذا التنظيـم تسـتند كلهـا إلـى ادعـاءات معينـة بشـأن الحقيقـة وكيفيـة تحديدهـا، وهـي ادعــاءات عــادة مــا تكــون مدفوعــة أيديولوجيًــا بشـكل مـا، وتلـك الادعـاءات وهـذا التنظيـم هـو مــا يحــدد أي نــوع مــن المــواد يصيــر مقبــولا وأيهــا لا، ومــا الــذي يجــب تضمينــه ومــا الــذي يتعيــن اســتبعاده.

ولنتأمــل فــي أحــداث مهمــة مثــل مظاهــرات ينايــر وفبرايــر 2011 والتــي انتهــت بتنحــي الدكتاتــور حســني مبــارك، والاحتجاجــات الاجتماعيــة المســتمرة ووحشــية الشــرطة فــي مختلــف الــدول العربيــة، وتصاعــد التحــرش الجنســي فــي الأماكــن العامــة، وتقنيــات التعبئــة الاجتماعيــة الجديــدة، وأشــكال العنــف والقمــع المرعبــة والمذابــح والجرافيتــي والمنشــورات والشــعارات؛ كل هــذه الأحــداث يتــم حفظهــا بشــكل انتقائــي أو التلاعــب بهــا أو محوهــا، وكلهــا لا تمثّــل ســوى جــزء صغيــر مــن المواضيــع والأحــداث والاتجاهــات وأشــكال التعبيــر التــي يجــب أن ينتبــه لهــا أي أرشــيف جيــد لتلــك المرحلــة، ويتنــاول عبرهــا كيفيــة التوثيــق مــن أجــل إثــراء الحــوار وتوجيــه الحركــة.

الادعــاءات الســائدة بشــأن مــا مــرت بــه مصــر فــي الســنوات العشــر الماضيــة ليســت فقــط منحــازة لصالــح النخــب الحاكمــة ذات الاختلافــات الداخليــة الطفيفــة ولكنهــا تفتقــر أيضًــا إلــى الاتســاق والأدلــة وليســت مفتوحــة للنقــاش. لقــد انغمســت الدولــة بعمــق فــي انتــاج ســرديات رئيســية وفرعيــة عــن هــذه الفتــرة بينمــا حُجبــت المــواد والوثائــق التــي يمكــن مــن خلالهــا خلــق ســرديات مغايــرة. ولهــذا فــإن وجــود أرشــيف منظــم ومتــاح وشــفاف يمكــن أن يوفــر الوثائــق الضروريــة التــي يســتطيع الباحثــون أو المشــاهدون مــن خلالهــا تكويــن العديــد مــن السّــرديات المتقاطعــة التــي يمكــن أن تتحــدى هيمنــة خطــاب الفئــات الحاكمــة. ويبقــى تعــدد الســرديات فــي حــد ذاتــه مهــم سياســيًا، ومــن ثــم يمكــن للأرشــيف أن يعمــل كإطــار للسياســات الخلافيــة وأداة للمقاومــة مــن خــلال تمكيــن الروايــات المضــادة وتعزيــز مفاهيــم التعدديــة والاختــلاف فــي المجــال السياســي.

وقــد بُذلــت محــاولات عديــدة لأرشــفة هــذه الفتــرة فــي مصــر وأماكــن أخــرى فــي المنطقــة، ولكــن معظمهــا لا يــزال غيــر مكتمــل.

ما الذي يجب أرشفته/تقديمه؟

الأرشــيفات هــي نتيجــة عمليــات اختيــار، وبالتالــي يجــب أن يكــون المــرء واضحًــا بشــأن مــا يبحــث عنــه لتجنــب التيــه وســط ركام مــن المــواد المختلفــة. علــى المــرء أن يقــرر مســبقًا الإطــار الزمنــي، والجهــات الفاعلــة، والمناطــق الجغرافيــة، وأنــواع الوثائــق والآثــار الماديــة التــي مــن المفتــرض أن يغطيهــا مشــروعه. واعتقــد اننــا يجــب أن ننظــر فــي البدايــة إلــى الإطــار الزمنــي 2010-2020، بــدءًا مــن انــدلاع الثــورات/ الانتفاضــات العربيــة وامتــدادًا للعقــد التالــي، مــع التركيــز علــى أشــكال الاحتجــاج فــي مجــالات التعبيــر الاجتماعــي والسياســي والثقافــي مــن طــرف العديــد مــن الجهــات الفاعلــة فــي هــذه المجــالات طالمــا ارتبطــت هــذه الاشــكال بمســاعي التغييــر والاحتجــاج الاجتماعــي. ويســعى المشــروع لتجميــع المــواد بينمــا يبنــي الســرديات فــي نفــس الوقــت لتكــون النتيجــة

النهائية أرشيفًا رقميًا مفتوحًا ومتحفًا تاريخيًا على نفس المنصة الرقمية.

وركّزت النقاشات المبكرة لهذا المشروع على إنشاء منصة رقمية من المفترض تقديمها من خلال أشكال مختلفة وعلى مستويات ونقاط وصول متعددة وذلك فيما يتعلق بوقائع وجدالات الربيع العربي على مدى العقد المنصرم. ويمكن ان تكون مصر لأسباب متنوعة انسب دولة يركز عليها هذا المشروع قبل أن يتمكن من الانتقال إلى دول أخرى في شمال إفريقيا.

ويجب أن تحتوي المنصة على قسمين عريضين: مستودع مصنّف من جهة ومعرض تاريخي يشبه المتحف للسرد والتحليلات من جهة أخرى. بمعنى آخر، فإن وظيفتي المشروع ستكونان التخزين (الأرشفة) والتفسير (التحليل التاريخي والسرد). وسيساعد مسح كل الجهود القائمة بالفعل على تكوين فهم أفضل للمحاولات الجارية والتعرف على المواد المتاحة فعليا، بما في ذلك تلك المخزّنة في المجموعات الخاصة. ويجب أن يساعدنا هذا الجهد في التركيز على الفجوات بدلاً من الانخراط في مسعى شمولي يتجاهل عمل وجهود الاخرين.

وتوافقت النقاشات على أن جميع الأشكال الرقمية/او القابلة للرقمنة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لبناء الأرشيف. مع ذلك، في البداية، يجب أن يبدأ المشروع بتلك المواد المهددة أو سريعة الزوال وغير المنشورة مثل الجرافيتي والنكات والشعارات والميمز والرسوم المتحركة والتغريدات والأغاني ومقابلات الناجين وما إلى ذلك. ويتعين التركيز اقل على المواد التي يُسهل العثور عليها نسبيا مثل أعداد جريدة الأهرام على سبيل المثال، مع العلم أن بعض المصادر المفترض سهولة الحصول عليها تعرضت لإزالة أو حذف أجزاء من أو كل محتوياتها على الإنترنت (مثل جريدة التحرير، أون تي في، إلخ).

ويجب أن يساعد الأرشيف الرقمي والمتحف قيد الدراسة في تأطير وتقديم نسخة دقيقة، متعددة الأوجه وذات مصداقية للأحداث من وجهات نظر مختلفة من قبل الأفراد الذين شارك العديد منهم في الأحداث التي غيرت البلاد منذ عام 2010. وينبغي أن يعرض المتحف الرقمي سردًا تحليليًا منظمًا وتمثيلات متماسكة للأحداث على مدار السنوات العشر الماضية.

ومن الأمثلة الأولية التي ألهمت المشروع منصة «تذكّر الحرب العظمى في لوكسمبورغ» (معرض تاريخي رقمي للحرب العالمية الأولى مع قصص موضوعية، واستكشاف جغرافي وكرونولوجي، وأرشيف)، وموقع «رحلات فلسطينية» (تسلسل زمني، استكشاف موضوعي، سير ذاتية وصور ونصوص، وأرشيف رقمي يحتوي على الخرائط والصور). (انظر الملحق)

القائمتان التاليتان هما مثال على ما يمكن تضمينه في القسمين الرئيسيين من المشروع:

1. الأرشيف:

1) وسائل الإعلام
2) وسائل التواصل الاجتماعي: يوتيوب، فيسبوك، تويتر، واتساب، انستقرام، تيلقرام.

3) وثائق حكومية (محاضر اجتماعات، إعلانات، مراسلات، صور)
4) تقارير منظمات المجتمع المدني القائمة بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان
5) مواد زائلة: المجموعات الشخصية (الصور، الرسائل، الملصقات، الاستخدام اليومي، إلخ)
6) العمل الأكاديمي (مقالات صحفية، أطروحة، إلخ)
7) الروايات والشهادات الشفوية

2. التمثيل والبحث التاريخي:

تعتبر الأرشيفات الكلاسيكية مفيدة بشكل أساسي للخبراء الذين يمكنهم تحديد المصادر، وسد الفراغات، ووضع النقاط على الحروف، ثم المضي قدمًا كمثقفين لبناء سردياتهم الخاصة للجمهور. هذا هو السبب في كون القسم الرئيسي الثاني من هذا المشروع يتمثل في الخروج من الأرشيف وإنشاء متحف تحليلي رقمي. سيركز هذا المتحف على التحليلات التاريخية والأشكال الأخرى لنهج السرد النقدي الذي يعتمد إلى حد كبير على مواد أرشيفية موثقة وذات مصداقية. هذا القسم موجه لجماهير متعدّدة ربما لا تهتم بنسبة كبيرة بالأرشيف لكنّها تحتاج إلى دليل يأخذ بيدهم ويقدم لهم سرديات حتى لو كان غير متماسكة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك موضوعات عامة مثل المظاهرات، قمع الشرطة، والسياسة الطلابية، والانتخابات، والإخوان المسلمين، والاقتصاد، وما إلى ذلك، أو موضوعات محددة أو معالم زمنية محددة مثل الهجمات على الكنائس في عام 2013، ومظاهرات 30 يونيو 2013، ودستور 2014، موقعة الجمل في فبراير 2011، يوم الغضب (28 يناير)، مذبحة رابعة، الإرهاب في سيناء، ميدان التحرير، إلخ.

ولا يجب أن يكون الأرشيف معنيا بالبحث عن أدلة قانونية أو مواد ملائمة للتقاضي ولكن يجب أن تكون لديه معايير عالية جدًا لقبول المواد وتحري مصداقيتها.

أشكال المواد الصالحة للأرشيف:

نتصور استخدام العديد من الأشكال الممكنة (كلها رقمية) بما في ذلك السمعية، والبصرية، والصور، والنصوص. سيحدد وجود العديد من الأشكال المختلفة على منصة واحدة اختيار البنية التحتية التقنية والأنظمة الأساسية لضمان أن ينتهي بنا المطاف مع واجهة مناسبة للاستخدام. وقد حددنا ما نعتقد أنه عينة تمثيلية لأكثر المشروعات إثارة للاهتمام في المنطقة بالإضافة إلى العديد من الجهود في جميع أنحاء العالم. ويحتوي الملحق على قوائم جزئية لمثل هذه المشاريع في مصر ودول أخرى في المنطقة أو تغطي القضايا الإقليمية، من حيث الموضوع أو الجغرافيا، وثالثًا، عينة من المشاريع المثيرة للاهتمام من جميع أنحاء العالم.

الجماهير

يجب أن تدرس الأرشيفات والمتاحف بدقة الجماهير التي تخدمها وتسعى لاجتذابها بل وتشركها معها في بناء المنصة وتطويرها. وفي هذا الإطار، يُعد التواصل المستمر المتسق والمستهدف أمرًا بالغ الأهمية

للتواصل الجاد والمتبادل مع الجماهير، بما في ذلك أثناء مراحل بناء الأرشيف والاستقرار على السّرديات التمثيلية، وأخيرًا لجهود المناصرة والتغيير.

يجب أن يشجّع المتحف الناجح الزوار أو الجمهور على التفاعل مع المواد وإنشاء معروضات جديدة منها (مثل المقالات والأفلام والقصص والمدونات الصوتية وما إلى ذلك). بالتالي، من المتصور أن يتجاوز هذا المشروع مجرد أن يكون متاحا لجماهيره ليصبح قابلا للتغيير والتطوير بناء على التفاعل مع الجماهير التي يمكن لأفرادها ان يصبحوا أيضا مالكين ومؤلفين للمحتوى متعدد الاصوات.

وتقوم هوية الأرشيف على عناصر عديدة منها طريقة بنائه والجهات الفاعلة في هذه العملية؛ ويتعين أن يجري كل هذا بصورة تشاركية قدر الإمكان لتصبح المنصة الرقمية كيانا حيا متطورا بدلاً من أن تصير مستودعًا نهائيًا غير قابل للتغيير، وخامل. بطريقة ما، يعني هذا أن المؤلفين والجماهير يمكن أن يتبادلوا أدوارهم إلى حد ما. بهذا المعنى، لن يستهلك/يشاهد/يقرأ الجمهور المواد بشكل سلبي ولكنه سيضيف إليها ويعلق ويبني عليها. لذلك، ستنشأ الحاجة إلى أدوات للسماح للأشخاص بالدخول في مثل هذه العلاقة مع المنصّة. يجب أن يؤدي ذلك بمرور الوقت إلى الحصول على المزيد من المواد وتشجيع المزيد من التبادل، لأن الناس سيميلون أكثر للزيارة إذا أمكنهم ترك «أسمائهم على جدران المتحف» بالإضافة إلى إعطاء المزيد من العمق والمصداقية لمجموعات ومواد المنصة. وسيخلق هذا النهج مساحة للناس لتذكر تجاربهم الشخصية ومشاركتها والتفكير فيها. وقد يتطلب ذلك أقسامًا داخل المنصّة مصممة لتزويد الجمهور بالمصادر، واستضافة الأرشيفات الشخصية والجماعية الحالية، ورسم خرائط حيث يشارك الأشخاص في توفير المعلومات/الموارد حول موضوع/قضية محددة.

ويجب أن يكون أي مشروع جاد يتعامل مع السياسة بالمعنى الواسع جدًا في هذه المنطقة متاحًا وجذابًا للشباب. الشباب هم غالبية المواطنين في هذه المنطقة. في مصر، أكثر من ثلث السكان تقل أعمارهم عن 15 عامًا بينما تقل أعمار نصف السكان عن 24 عامًا.[4] لقد كان معظمهم أصغر من أن يشارك حقًا بطريقة واعية في تجارب عام 2011 أو حتى أن يعايشها. ولكن ما تزال حياتهم تتشكل من خلال ما حدث في هذا العام وما بعده، وأصبح فهمهم لها الآن فريسة لسرديات مهيمنة بشكل متزايد يجب تحديها. ويرغب العديد من هؤلاء الشباب في تصديق سّرديات تاريخية متماسكة قدر الإمكان، لكنهم يشكّون جذريًا في الروايات الرسمية والسائدة. ويجب أن يشمل الجمهور المستهدف أيضًا المؤرخين والأكاديميين وكذلك الأفراد الذين لديهم أرشيفات أو مجموعات مع استعداد واهتمام للمشاركة.

[4] صندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) «تحليل الوضع السكاني - مصر ٢٠١٦».

استكشاف البنية التحتية الرقمية المناسبة

تقوم المستودعات الرقمية على نظام إدارة محتوى (Content Management CMS) System. ويبني بعض القائمين على هذه المستودعات الرقمية أنظمة إدارة المحتوى الخاصة بهم باستخدام منصات مفتوحة المصدر مع مطورين داخليين أو محليين، بينما يجادل البعض الآخر بأن نظم إدارة المحتوى الجاهزة المتاحة قد تكون خيارا أفضل للانطلاق.[5] وتتطلب قواعد البيانات او مخزن المواد حيث سيجري الاحتفاظ بكل ملفات الأرشيف والمتحف نظاما لإدارة المعلومات (Data Asset Management (DAM. وتعتمد واجهة التواصل مع المستخدمين وزائري المنصة من اجل عرض المواد المختلفة على نظام إدارة المحتوى وأيضا على نظم التواصل مع التطبيقاتProgramming Application (Interface (API . ومعظم حزم البرامج هذه متاحة ومفتوحة المصدر. ويمكن ان تظهر الحاجة الى برامج إضافية من اجل القيام بمهام معينة مثل التعرف الضوئي على الأحرف بالنسبة للمستندات النصية المرقمنة أو تحديد الموقع الجغرافي للصور.

ويتعين تخطيط احتياجات التخزين وما تحتاجه من خوادم بدقة من اجل ضمان الاحتفاظ بالمواد، كما يجب تخطيط وتخصيص موازنة من اجل التغيرات الدورية المتوقعة لنقل وتحديث المنصة والمواد مع التحولات الدورية في نظم الرقمنة. يحتاج مثل هذا المشروع أيضًا إلى مخزن أولي حيث يتم إيداع المواد والاحتفاظ بها كما هي (غير منسقة، غير مؤيدة، وغير مؤكدة، حتى يتم التحقيق فيها وتحديد مصيرها)، بل ويمكن أن يكون هناك أيضًا مستويات متعددة من المصداقية والمقبولية داخل الأرشيف للمادة المحفوظة لزيادة الاتاحة مع تنبيه الزائرين لهذه المستويات المختلفة.

خاتمة

هناك العديد من القضايا الأخرى التي يجب على المرء أن يأخذها في الاعتبار لتحديد الدوافع والأهداف المختلفة لمثل هذا المشروع الكبير وكيفية الوصول إليها بشكل واقعي. لم يتطرق هذا المقال على سبيل المثال إلى قضايا تتعلق بالشراكة، والتواصل، والتمويل، والاخلاقيات، والاستدامة، والحوكمة، ومجموعة من الأسئلة الجوهرية خاصة السياسية منها. هذه الاعتبارات وغيرها تحتاج الى نظرة فاحصة وسياسات واضحة. ومع ذلك، ينبغي تجنب الوقوع في فئة «المشاريع المثالية غير المكتملة». التخطيط الجيد أمر لا بد منه ولكن يجب تجنب الإفراط فيه. وفي بعض الأحيان، يُفضل البدء في العمل مع خطة أساسية ذات إطار مرن، بدلا من انتظار الوصول الى اطار مفصل يعالج كل الاحتمالات والمشكلات قبل بداية العمل. البداية على نطاق صغير ثم النمو عضويا أفضل بكثير من التجهيز والاستعداد لجميع الاحتمالات. هذا المقال جزء من هذه المقاربة، على أمل أن يثير ردود فعل ويحفّز المزيد من النقاشات والتوصيات.

[5] طور موقع Masrad نظام إدارة محتوى مفتوح المصدر بالكامل خاصًا به، ولكنه أكثر ملاءمة للتاريخ الشفوي بدلاً من المرئيات. ومن بين حزم البرامج الجاهزة التي يمكن استعمالها يبرز Omeka S و Pandora

الملحق

قائمة جزئية لبعض المشاريع المشابهة

في مصر:

1. ٨٥٨ (تعاونية مصرين): مقاربة أرشيفية كلاسيكية تضم حوالي 900 ساعة من مواد الفيديو التي تم تجميعها خلال موجة الاحتجاجات في 2011 و 2012 في مصر.
2. مجموعة التحرير: وثائق ومواد المرقمنة من احتجاجات 2011، محفوظة في جامعة كاليفورنيا (لوس أنجلوس).
3. السياسة، الثقافة الشعبية والثورة المصرية 2011: أرشيف رقمي مصمّم للباحثين والطلاب، يوثق انتفاضة 25 يناير 2011 وما تلاها من خلال منظور الثقافة الشعبية (من موسيقى البوب إلى الجرافيتي إلى البرامج التلفزيونية الساخرة)..
4. منتدى المرأة والذاكرة
5. كلام نساء من الثورة المصرية
6. «الجامعة في الميدان»، مشروع الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

دول أخرى ومشاريع إقليمية في المنطقة:

1. رحلات فلسطينية: هي جزء من المتحف الفلسطيني وتوفّر تسلسلا زمنيا، استكشافا موضوعاتيا، سيرا ذاتية، صورا ونصوص. ويحتوي موقع المتحف أيضًا على أرشيف رقمي.
2. المشروع الدولي الرقمي للمواد الزّائلة: تستضيفه جامعة كاليفورنيا وبه أقسام عن فلسطين بالإضافة إلى مجموعة التحرير المذكورة أعلاه.
3. أرشيف التاريخ الشفوي الفلسطيني: رقمنة وفهرسة وحفظ من خلال منصة رقمية لحوالي الف ساعة من الشهادات مع الجيل الأول من الفلسطينيين في لبنان. الأرشيف مشروع مشترك بين الجنى (مركز الموارد العربية للفنون الشعبية) وأرشيف النكبة.
4. مؤسسة الصور العربية : تعمل في بيروت منذ 1997 للحفاظ على صور لبنان وتاريخ التصوير الفوتوغرافي، وبدأت من خلال مجموعات عائلية خاصة.
5. حكاية ما انحكت (سيريا أنتولد): يهدف الموقع إلى رواية قصص الانتفاضة السورية، عن طريق تسليط الضوء على نشاطات استثنائية قام بها السوريون منذ بداية الانتفاضة في 2011، ويجمع المعلومات التي تقع ضمن حيّز العصيان المدني، والمقاومة السلمية الإبداعية وتنسيقها.
6. أرشيف سوريا: تأسس عام 2011 لرسم خريطة للأحداث المتعلقة بالاحتجاجات السورية؛ ثم بدأ في عام 2013 في جمع المواد المناسبة للتقاضي الجنائي والتي أاستخدمت اعتبارًا من 2015 في دعاوى قضائية، بما في ذلك ضد مقاتلي داعش.
7. خزائن: جمعية مقرها القدس تأسست في عام 2016، وتركز على الأحداث الزائلة في العديد من البلدان العربية ولكن بشكل رئيسي فلسطين حيث تولي اهتماما خاصا للبث الإذاعي والملصقات والكتيبات والإعلانات التجارية والثقافية وبطاقات العمل ودعوات الزفاف... إلخ.
8. مسرد، منبر للتاريخ الشفوي.

مشاريع دولية:

1. تذكر الحرب العظمى في لوكسمبورغ: معرض تاريخي رقمي للحرب العالمية الأولى (قصة موضوعية, جدول زمني, جغرافي بالإضافة إلى أرشيف) ويتركز على منطقة لوكسمبورغ.
2. أرشيف «ماي داي» عن الحركة العمالية في المملكة المتحدة, تم تأسيسه كمستودع للأعمال الراديكالية والتفكير في جمع وحفظ الوسائط والصيغ بما في ذلك المخطوطات والوثائق المطبوعة والمراسلات والنشرات والصحف والمواد الزّائلة والملصقات والرسومات والصور الفوتوغرافية والأفلام والصوت والفيديو والمواد على الإنترنت.
3. أرشيف رواندا في أوستن تكساس.
4. أرشيف الشيشان

حُماة الذاكرة السورية

أحمد حذيفة[1]

تقديم

منذ انطلاقة الثورة السورية في آذار/مارس 2011، كان توثيق الأحداث بالصوت والصورة والكلمة هاجس النشطاء في سوريا، شارك في المهمة طيف واسع من المحتجين الذين أرادوا أن يثبتوا -بداية- أن الثورة قائمة وأن المظاهرات حقيقة، ورغبوا أن يَسمعوا صدى صرخات الحرية التي صدحت بها حناجرهم على الشاشات ووسائل التواصل الاجتماعي وأن يُسمعوها للعالم والناس في الداخل والخارج.

استغل نشطاء الربيع العربي ثورة التكنولوجيا التي مهدت لحراكهم وأعطته زخمه وحالت دون إمكانية كبحه، تلك الثورة التي تمثلت في شبكات التواصل الاجتماعي (يوتيوب، تويتر، فيسبوك) وازدياد سرعات الإنترنت، وموجة الكاميرات الرقمية صغيرة الحجم، والهواتف الذكية، فضلًا عن خدمات البث المباشر.

فصورت عدسات هواتفهم المظاهرات في كل نقطة احتجاج، ووثقوا انتهاكات الجيش والأجهزة الأمنية لحقوقهم، كما سردوا على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي شهاداتهم لما رأوا وسمعوا وعاشوا من أحداث وانتهاكات، وصارت القنوات الفضائية تنقل حراكهم على الهواء مباشرة في أكثر من مدينة في آن واحد، قبل أن تنقل صورًا حيّة للقصف على المدن والبلدات ولاحقًا بثّ المعارك.

أنشأ النشطاء في كل مدينة ما عرف بالتنسيقيات، وهي صفحات ومجموعات على شبكات التواصل لتنظيم الحراك وبث الفعاليات الثورية والاحتجاجية وتوثيق الأحداث والانتهاكات وأسماء ضحاياها، لحظة بلحظة.

طال أمد الثورة مع توحش مضطرد من نظام بشار الأسد في سحق شعبه، واستحال الحراك السلمي إلى حرب عسكرية، والمجموعات المسلحة إلى فصائل تتسابق الدول ذات المصالح إلى دعمها وتمويلها، والتنسيقيات إلى مراكز إعلامية احترافية، ووجدت المجموعات المتطرفة -دينية وقومية- مكانًا لها في المعمعة، تقتل وتقاتل الجميع وتفرض هيمنتها الفكرية والحربية، وتنتشر في الجغرافية السورية بلا هوادة، واستحال البلد خرابًا ونزح الناس من كل طريق حتى انتشروا في كل الأصقاع، وفقد كثير من النشطاء المجتهدين المعنى، أو يأسوا من الجدوى، أو على الأقل خسروا حماستهم، وبدأت كثير من أراشيف الذاكرة تختفي، تزامن ذلك مع تطويرات لمعايير شبكات التواصل التي تستضيف محتوى تلك الذاكرة وسجلاتها، تطويرات أكلت جزءًا كبيرًا من محتوانا المنشور عبرها. هنا، ظهرت مبادرات تعنى بصون وحماية الذاكرة من الفقدان والتلف والزوال، على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي.

[1] صحفي سوري

تعمل هذه المبادرات على جمع ما نشرته جماهير السوريين في مختلف المدن والبلدات من توثيق لما حدث لهم، ولما عاشوه من أحداث -سواء كانت صورًا أو مقاطع فيديو أو حتى منشورات- مما يستحيل التوافق على تزويره أو فبركته، ومما يمكن التحقق من صحته.

تهدف هذه المشاريع بالعموم من خلال توثيقها إلى صياغة سرديات موثوقة ومتحقق منها لما حدث ويحدث في سوريا منذ اندلاع الثورة في مارس/آذار 2011 وتحولها لحرب ضروس حتى وقت كتابة هذه السطور، وعدم السماح للنظام أو «للمنتصر» بتزييف سردية وفرضها من خلال مناهج الدراسة أو وسائل الإعلام الحكومية، أو حتى عبر مشاريع «غير حكومية» كـ«وثيقة وطن» الذي أعلنته مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان.

كما تهدف إلى حماية الوثائق التي تشكل أداة وعي للأجيال القادمة، وعدا عن ذلك -الأهم ربما- توفير أدلة دامغة للعدالة يمكن للجهات القضائية الدولية أو المحلية الاستناد إليها عند إجراء محاكمات لمرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، ما يمكن أن يمهد للسلم الأهلي في المرحلة الانتقالية المأمولة، وما بعدها.

الذاكرة المهددة

مثلت مقاطع الفيديو التي بثها النشطاء ابتداءً ثم وسائل الإعلام المحلية المستقلة أو تلك التابعة للفصائل والمجموعات المسلحة، فضلًا عن التسجيلات التي نشرها عناصر من قوات نظام الأسد أو التنظيمات المسلحة المتطرفة واحدة من أهم الوثائق التي يمكن أن تمثل مصدرًا غنيًا للذاكرة السورية في مختلف مراحل الثورة والصراع، بداية من الاحتجاجات السلمية، والانتهاكات التي رافقتها، مرورًا بمرحلة العسكرة الشعبية متمثلة في الجيش الحر، ثم الحرب العسكرية الممتدة مع ظهور التشكيلات والفصائل الكبيرة المنظمة، ثم ظهور التنظيمات المتطرفة والانفصالية، ثم التدخل الأجنبي على رأسه الغربي المتمثل في التحالف الدولي والإيراني والروسي والتركي.

عمد النشطاء والمواطنون الصحفيون إلى بث ملايين مقاطع الفيديو طوال سنوات الثورة والحرب، وكانت منصة يوتيوب هي المنصة الأساسية التي احتضنت تلك الموارد الهائلة من السجلات المصورة.

«لقد فاق عدد ساعات مقاطع الفيديو التي توثّق النزاع في سوريا عدد ساعات النزاع نفسه. فرغم مرور ثماني سنوات على بدء الحرب عام 2011، لا يزال عدد الفيديوهات المُحمّلة على يوتيوب يفوق الخمسين مقطعًا يوميًا، مما يجعل هذا المحتوى "أرشيفًا بالصدفة"، ويتيح لأيّ شخص أن يكون شاهدًا على النزاع وقت وقوعه، ربما للمرة الأولى في التاريخ» [2].

لكن تطوير يوتيوب لمعايير مجتمعها، ولأدوات تنقية المنصة من «المحتوى المخالف»، واعتمادها على الخوارزميات بصورة كبيرة

[2] الصفحة التعريفية لموقع مشروع الأرشيف السوري، اطلع عليها بتاريخ 27 يوليو/تموز 2020.
https://syrianarchive.org/ar/about

بدلًا من الكوادر البشرية في إزالة المقاطع المرفوضة طبقًا لمعاييرها؛ مثّل بدوره تهديدًا لذاكرة السوريين المرفوعة على يوتيوب، كونها تتضمن في كثير منها مشاهد صادمة وأعمال عنف وانتهاكات، يصعب على الخوارزميات وحتى المحررين فهم أهميتها وضرورة بقائها من غير فهم السياق المحلي الذي أدى لها.

في ديسمبر 2019، حذف يوتيوب نحو 300 ألف مقطع فيديو للنشطاء السوريين[3]، وقبل ذلك في عام 2017 أزال يوتيوب آلاف مقاطع الفيديو لشبكات سورية محلية بمزاعم انتهاكها لمعاييره[4]، وقد تجاوزت المقاطع المحذوفة[5] نصف مليون مقطع فيديو، قبل أن يعيد قدرًا كبيرًا منها بعد حملة ضغط شنتها منظمات سورية ووسائل إعلام غربية أشارت إلى أن الحذف قد يعرقل ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب[6]، كما حدثت عمليات حذف جماعية وفردية عديدة أخرى قبل وبين وبعد هذين التاريخين طالت أكثر من 50 قناة أساسية للنشطاء السوريين[7]، وزاد ذلك عقب إقرار يوتيوب سياسته الجديدة لمواجهة المحتوى المتطرف[8]، باعتماد أكبر على الخوارزميات ونظام التعلم الآلي.

يمكن هنا الإشارة إلى عدة أسباب قد تؤدي إلى فقد وإزالة المحتوى السوري المرفوع على يوتيوب

1- إزالته من قبل يوتيوب لانتهاكه «المعايير» كونه يتضمن أسلحة أو أعمال عنف أو انتهاكات حقوقية صادمة، أو لكونه يتضمن تمجيدًا بالعنف أو يمثل دعاية للتنظيمات «المتطرفة» بحسب تعريف المنصة للتطرف، أو لأنه يحث على الكراهية، وهذا مفهوم إشكالي آخر عندما يتعلق الأمر بمحتوى يبثه النشطاء أثناء الحروب.

2- إزالته من طرف المنصة بعد حملة تبليغات من جهات ترفض محتوى الفيديو لأي سبب.

3- إزالته من المنصة لأسباب فنية تتعلق بإجراءات تأكيد الحساب وعدم الولوج إليه من طرف صاحبه الذي يمكن أن يكون قد توفي أو لم يعد يدخل الحساب لسبب أو آخر.

4- إزالته من طرف المنصة لأسباب مرتبطة آلية عمل بالخوارزميات وفهمها للمحتوى العنيف والمتطرف.

5- إزالته من طرف صاحب الحساب، لأسباب كثيرة، كفقد إيمانه بأهميتها وجدواها، أو لخوفه من السلطات، أو غير ذلك.[9]

ولا يتوقف الأمر على يوتيوب، فمختلف شبكات التواصل الاجتماعي شهدت إزالة وحظرًا لحسابات نشطاء الثورة السورية، بما في ذلك صفحات ناشطين على فيسبوك التي أصبحت «مصدراً لوكالات الأنباء العالمية ووسيلة لنقل الحقائق وتوثيق الجرائم ضد

[3] صحيفة المدن: فيسبوك يحذف 300 ألف فيديو عن الثورة السورية، اطلع عليها بتاريخ 25 يوليو/تموز 2020.
[4] New York Times: YouTube Removes Videos Showing Atrocities in Syria، اطلع عليها بتاريخ 25 يوليو/تموز 2020.
[5] رؤية نيوز: يوتيوب يهدد ذاكرة الثورة السورية، اطلع عليها بتاريخ 28 يوليو/تموز 2020.
[6] المدن: بعد حذف وجدل..«يوتيوب» يُعيد فيديوهات توثّق العنف في سوريا، اطلع عليها بتاريخ 28 يوليو/تموز 2020.
[7] أنا بريس: قرار خطير من «يوتيوب» ضد عشرات القنوات الإعلامية المعارضة، اطلع عليها بتاريخ 28 يوليو/ تموز 2020.
[8] راجع بيان يوتيوب بشأن سياسته المشار إليها في مدونته والتي نشرت بتاريخ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2017، اطلع عليها بتاريخ 25 يوليو/ تموز 2020.
[9] راجع سياسات يوتيوب على الرابط: https://www.youtube.com/intl/ar/about/policies/#community-guidelines

الإنسانية في سورية» [10]، ولم يسلم من هذا إعلاميون معروفون لديهم حسابات موثقة بالعلامات الزرقاء يتابعها الملايين كما في حالة الإعلامي موسى العمر الذي أشار إلى إنه لم ينشر أي محتوى مخالف لمعايير مجتمع فيسبوك، ولم يتلق أي تحذير يسبق حذف صفحته التي يتابعها نحو مليون ونصف متابع [11]، وهو ما تكرر مع الكثير من صفحات نشطاء الثورة [12] الذين تحدثوا عن تجاربهم وأطلقوا حملة لرفض إجراءات فيسبوك التعسفية بحق ذاكرتهم [13].

طوّر فيسبوك من جانبه معايير مجتمعه، ووسعها بصورة كبيرة، لكنها لا تخرج عن هذه القيم الأساسية، وهي حظر المحتوى الذي يحتوي على عري أو إيحاءات جنسية أخرى، أو تضمين خطاب يحض على الكراهية، أو تهديدات فعلية، أو هجوم مباشر سواء على شخص أو مجموعة، أو محتوى يتضمن أذى نفسيًا أو عنفًا مفرطًا، وكذا الحسابات الاحتيالية أو المزيفة [14]. لكن بعض نشطاء الثورة الذي حذفت حساباتهم قالوا إنهم لم يخالفوا هذه المعايير [15].

من هنا، جاءت أهمية وجود مبادرات تُعنى بحفظ مقاطع الفيديو ومحتوى شبكات التواصل الاجتماعي، وحمايتها بأخذ نسخ منها وتخزينها بعيدًا.

مبادرات لصون وحماية الذاكرة السورية بعد الثورة

في هذه الورقة، سنتناول خمس مبادرات تعدّ أهم المشاريع التي أخذت على عاتقها مهمة حماية ذاكرة السوريين خلال فترة الثورة والحرب، وهي الأرشيف السوري وأرشيف الثورة السورية وذاكرة إبداعية وأرشيف المطبوعات السورية وموسوعة يوميات الثورة السورية.

مبادرة الأرشيف السوري

أسس هادي الخطيب، مع سبعة نشطاء سوريين آخرين «الأرشيف السوري» في مقر إقامتهم في العاصمة الألمانية برلين، عام 2014، بمساعدة 4 جامعات عالمية وعدد من المنظمات والمراكز البحثية، من بينها منظمة العفو الدولية، والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية والإنسانية، ومنظمة «بيلنغات» للتحقيق البصري [16].

ورد في الصفحة الرئيسية لموقع المشروع أنه «مبادرة سورية تهدف إلى صون، تحسين، واستدامة الوثائق المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الأخرى المُرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع في سوريا، بهدف استخدامها في قضايا المناصرة، العدالة والمساءلة القانونية»، ويتبع لمشروع Mnemonic وهي منظمة غير ربحيّة مُكرّسة لأرشفة المواد

[10] العربي الجديد: ناشطون: «#فيسبوك_يحارب_الثورة_السورية»، نشر بتاريخ 6 يونيو/حزيران 2020.
[11] مقطع فيديو لموسى العمر على يوتيوب، نشر بتاريخ 2 يونيو/حزيران 2020: https://www.youtube.com/watch?v=LBqE0NO3jME
[12] عنب بلدي: سوريون يحتجون على إغلاق "فيس بوك" حساباتهم، نشر بتاريخ 8يوليو/حزيران 2020
[13] المصدر السابق.
[14] راجع معايير فيسبوك https://ar-ar.facebook.com/communitystandards/violence_criminal_behavior
[15] موقع هادي العبد الله: فيسبوك يحارب الثورة السورية.. حملة تندد بحذف حسابات الناشطين السوريين، نشر بتاريخ 6 يوليو/حزيران 2020.
[16] الجزيرة: أرشيف سوري في برلين يوثق جرائم النظام، اطلع عليها بتاريخ 30 يوليو/تموز 2020.

الرقميّة المُهدّدة بالاختفاء، في عدد من الدولة، منها أيضًا اليمن والسودان [17].

ولدى «الأرشيف السوري» مدخلان أساسيان يعمل عليهما:

الأول: استعادة المحتوى المفقود من وسائل التواصل الاجتماعي، ومرد ذلك إلى صعوب الوصول إلى الأراضي السورية بالنسبة للمحققين بانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما وأن الانتهاكات ممتدة على طول البلاد وعرضها لكون الحرب اتسعت لتشمل جميع الأراضي السورية، ولأن منصات شبكات التواصل هي المكان الذي يوفر من خلاله النشطاء المحليون والسكان محتواهم ووثائقهم عليه بصورة شبه آنية.

الثاني: الذاكرة الرقمية السورية، وذلك باعتبار أن «الذواكر الفردية وروايات الناجين من الكارثة الإنسانية (تعد) مصدرًا جوهريًا وحيويًا لاكتشاف الأبعاد الذاتية لهذه المأساة الوطنية»، وانطلاقًا من «أهمية وحاسمية الشهادات الشفوية لمنتجي هذه «الشهادات الرقمية»، لفهم الأبعاد الفردية والاجتماعية لهذه الذاكرة الرقمية من جهة ولعملية إنتاج المحتوى الرقمي والتوثيقي من جهة أخرى» [18].

يعمل مشروع الأرشيف السوري من خلال منهجية رصينة تقوم على أربعة محاور، هي: المحور الأول: الجمع، وذلك من خلال اتباع ثلاثة مسارات

أولًا: إنشاء قاعدة بيانات بالمصادر، حيث جرى تحديد أكثر من 5000 مصدر موثوق بما في ذلك صحفيين ومراسلين ميدانيين، دوائر إعلامية، منظمات حقوق الإنسان)، الدفاع المدني السوري، والعيادات والمستشفيات الميدانية المحلية، وغيرها، يتم الوصول إليها من خلال شبكات التواصل، بما فيها فيسبوك، يوتيوب، تويتر، تيليغرام.

ثانيًا: إنشاء قاعدة بيانات للمصادر الموثوقة للتحقق، توفر هذه المصادر معلومات إضافية تستخدم في التحقق من المحتوى.

ثالثًا: إنشاء مخطط بيانات وصفية موحد ليمكن من خلاله إدارة المحتوى وتنظيمه.

المحور الثاني: صون المحتوى من خلال جعله مستدامًا وتخزينه بطريقة آمنة طويلة الأمد، على خوادم خارجية خاصة بالمشروع، في جميع أنحاء العالم، ما يضمن عدم فقدان المحتوى الأصلي نتيجة إزالته من قبل منصات التواصل الاجتماعي.

المحور الثالث: معالجة المحتوى عبر فهرسته وإثرائه بالبيانات الوصفية، بطريقة آلية وأخرى يدوية، ثم تستخرج هذه البيانات وبيانات أخرى داخل مضمون التسجيلات المصورة عبر الذكاء الصناعي بواسطة برمجية تعلّم الآلة V-FRAME[19]، التي تمكن من الكشف عن الأجسام داخل الفيديو وتسميتها مثل الذخائر العنقودية.

[17] راجع الموقع الإلكتروني للمشروع على الرابط https://mnemonic.org
[18] الصفحة التعريفية لموقع مشروع الأرشيف السوري، اطلع عليها بتاريخ 27 يوليو/تموز 2020.
[19] موقع البرمجية https://vframe.io

تتضمّن البيانات الوصفيّة التي تشكل عصب هذا النظام، «وصفًا للعنصر المرئي كما هو في الأصل (مثل عنوان فيديو اليوتيوب)، مصدر المحتوى المرئي، الرابط الأصلي الذي نُشرت فيه اللقطات لأوّل مرّة، المعالم المُميزة التي يُمكن التعرّف عليها، أحوال الطقس (والتي قد تكون مفيدة لتحديد الموقع الجغرافي أو الوقت)، اللغات أو اللهجات الإقليمية المحكية، الملابس أو أي زي رسمي يُمكن التعرّف عليه، الأسلحة والذخائر المُستخدمة، الجهاز المستعمل لتسجيل اللقطات، ونوع محتوى الوسائط» [20]، ما يشكل بمجموعه وثيقة حاسمة لا يمكن التشكيك بها.

المحور الرابع: التثبت من صحة المحتوى، ويتم من خلال ثلاث عمليات: هي التحقق من مصدر رفع أو نشر الفيديو، والتحقق من موقع تصوير الفيديو، والتحقق من تواريخ وأوقات تصوير ورفع الفيديو.
يضاف لهذه المحاور الأربعة، محور التحقيق: وهي عمليات تحليل وتحقيق معمقة لبعض الأحداث التي يمتلك الفريق أدلة ووثائق لها، وهو مسار مستقل وغير مرتبط بحفظ والتثبت من الفيديو.

بالأرقام

وفقًا لأحدث التقارير التي أصدرها الأرشيف السوري، حول إزالة المحتوى من منصات شبكات التواصل، وعملياته الناجحة باستعادتها، وهو تقرير شهر مايو/ أيار 2020، فقد تمكّن من حفظ واسترجاع 1,748,358 مقطع فيديو، لم يعد 350 ألف مقطع فيديو منها غير متاح على شبكات التواصل، لكنه يحتفظ بنسخة منها جميعًا في خوادمه [21].

اليوم، تمكنت مبادرة الأرشيف السوري من جمع أكثر من 5,000 مصدر، وصون أكثر من 3,500,000 فيديو، ومعالجة 650,000 فيديو، التثبت من صحة 8,250 فيديو، والتحقيق في 2,000 حادثة، ويحفظ الأرشيف محتوى 3,488 قناة يوتيوب على أساس يومي. من بينها 301 قناة لم تعد متاحة لكن محتوياتها مخزّنة في خوادمه، وتجاوز عدد المواد الموجودة لدى الأرشيف السوري ثلاثة ملايين، بين مقاطع فيديو وصور وشهادات ومنشورات [22].



رسم يوضح آلية عمل موقع الأرشيف السوري، وأبرز الأرقام. المصدر: موقع الأرشيف السوري.

[20] صفحة منهجية الأرشيف السوري https://syrianarchive.org/ar/about/methods-tools
[21] تقرير موقع الأرشيف السوري لشهر مايو/ أيار 2020, اطلع عليها بتاريخ 1 أغسطس/آب 2020.
[22] موقع الجمهورية نت: أرشيف للعدالة والتاريخ, اطلع عليه بتاريخ 2 أغسطس 1 أغسطس/ آب 2020.

أين يحتفظ الأرشيف السوري بالمحتوى الذي يحفظه؟

على خوادم خاصة، ولدى المشروع ثلاثة أنواع من الخوادم، خوادم مُستقلة؛ هي عبارة عن خادم أونلاين، وآخر غير مرتبط بالإنترنت، فضلًا عن ثالث طويل الأمد، وهذا الأخير من طبيعة الخوادم نفسها التي تشتريها مواقع التواصل الاجتماعي للاحتفاظ بالمعلومات بشكلٍ رخيص ومستدام يضمن بقاءها على المدى الطويل مُخزنةً في شرائط.

وقال هادي الخطيب إنه «بالتقنيات الحالية يمكن ضمان بقاء المعلومات لمدة ثلاثين سنة، وفي مرحلة لاحقة يمكن نقلها إلى خوادم جديدة تضمن بقاءها لثلاثين سنة أخرى» [23].

بالمحصلة، «باتت شبكات التواصل «أراشيف بالصدفة»، لكنّ عمليات الإزالة المتكررة أثبتت أن تلك المنصات ليست المكان الأنسب للحفظ الآمن وطويل الأجل للمواد التي توثّق انتهاكات حقوق الإنسان، ما يحتّم ضرورة استخدام استراتيجيات بديلة لأرشفة هذه المواد» [24].

مشروع أرشيف الثورة السورية

تامر تركماني هو ناشط مستقل، عرف من خلال عدة مشاريع بدأها بتوثيق صور وأسماء ضحايا نظام الأسد القتلى، حيث وثق على لوحة واحدة صورة لـ 50 ألف شهيد [25]، وقد ألهمته تلك المبادرة، بعد أن وجد نقصًا في الوثائق وعمليات إزالة المحتوى وفقدانه من شبكات التواصل التي كان يبحث فيها عن صور الضحايا، إلى أن يعمل على رصد وحفظ نسخة من جميع أنواع المحتوى المرتبط بالثورة السورية والمنشور على الإنترنت.

مبادرته أرشيف الثورة السورية، والتي ذكر أنه يعمل عليها وحيدًا منذ ديسمبر/ كانون الأول 2015، يهدف منها إلى «الحفاظ على ملفات الثورة السورية وكل ما يتعلق بأحداثها، ووضعها في مكان واحد لتكون بمثابة مكتبة مرجعية للأجيال القادمة للتعرف على ما حدث في سوريا في هذه الحقبة، ولحماية حقنا كسوريين في حفظ هذا التاريخ، وحماية الملفات من التلف أو الحذف من شبكة الإنترنت» [26].

ولهذا، عمل هذا المشروع على محورين:

- الفيديو: حفظ نسخة من المحتوى السوري على يوتيوب على خوادم مستقلة .
- محتوى وسائل الإعلام: حفظ نسخة من المقالات والتقارير الحقوقية والإعلامية التي تتعلق بالثورة السورية عبر مستندات بطريقة «الأوفلاين»، أي أخذ نسخة منها وجعلها في مستندات PDF وتخزينها على خوادم خارجية.

[23] المصدر السابق.
[24] موقع الأرشيف السوري: تقرير إزالة المحتوى السوريّ المرتبط بحقوق الإنسان: مايو 2020، اطلع عليه بتاريخ 1 أغسطس/آب 2020.
[25] زمان الوصل: وثّق 50 ألف شهيد في أكبر ملصق للثورة السورية: تامر تركماني..، اطلع عليها بتاريخ 2 أغسطس/ آب 2020.
[26] إشراقات: تامر تركماني، من صفوف الأسد، إلى موثق لملفات الثورة السورية، اطلع عليها بتاريخ 2 أغسطس/ آب 2020.

بالأرقام

تمكن تركماني من حفظ 1.850.000 فيديو[27]، وهي مضمون أكثر من 2640 قناة على يوتيوب. وقال إنه حفظ «آلاف الأبحاث والتقارير (11850 ملفًا[28]) الخاصة بالانتهاكات الحقوقية التي رافقت الثورة السورية، وهي تقارير تابعة لمؤسسات حقوقية تهتم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتجميع وحفظ ما يزيد عن 10 آلاف ملف تتضمن مقالات وتقارير صحفية على صلة بالثورة السورية، من أكثر من 143 مصدرًا، هي مجلات وصحف ومواقع إعلامية».[29]

أضاف تركماني «أقوم بتحميل الفيديوهات من قنوات على يوتيوب عبر أداة لتحميل الفيديوهات بصورة جماعية، ما يساعدني على تحميل نحو 15000 فيديو يوميًا، هناك 2000 قناة على قائمة الانتظار» [30].

تنقسم منهجية عمل هذا المشروع إلى مرحلتين:

- تحديد المصادر: أي أسماء القنوات على يوتيوب والتي يريد حفظ جميع ملفاتها، مع الإشارة إلى حالة القناة، هل هي نشطة أو متوقفة، وعدد الفيديوهات المرفوعة إليها، أو تحديد روابط الفيديوهات المفردة من القنوات التي تتضمن محتوى مختلطًا، هذا بالنسبة للفيديو، وتحديد المواقع التي يراد حفظ جميع محتواها، أو تحديد روابط المقالات والتقارير المفردة التي يراد حفظ نسخة منها.
- الحفظ على الأجهزة الخارجية، ومن ثم نقلها إلى سيرفرات أو خوادم أوفلاين مستقلة.
- أرشفتها من خلال بيانات وصفية لكل فيديو بحسب عنوان الفيديو الأصلي، والمنطقة، وتوقيت رفع الفيديو، والكلمات المفتاحية التي تصف ما يجري بالفيديو، وفرزها موضوعيًا ضمن مجلدات، مثلًا: مقاطع القصف، مقاطع المجازر، مقاطع المعارك، .. إلخ، ثم فرزها مرة أخرى زمنيًا حساب التاريخ: مثلًا مقاطع 20-6-2014، مقاطع 13-2-2012.. إلخ، وأخيرًا توزيع المحفوظات دوريًا على عدد من الخوادم المنتشرة حول العالم، من خلال إرسالها بذواكر أصغر حجمًا عن طريق مسافرين موثوقين.

بالنسبة للوثائق من تقارير حقوقية أو مقالات صحفية، فإنه يرتبها بالطريقة التي تتيح الوصول إلى ما نشر أو كتب حول حدث معين، فمن أراد مثلًا أن يصل إلى ما نشر عن مجزرة خان شيخون من مقالات وتقارير، فإنه من خلال عملية البحث السهلة التي تتيحها البيانات الوصفية بسهولة سيتمكن من الوصول إلى جميع تلك المقالات.

حتى الآن، لم يحظ مشروع أرشيف الثورة السورية بتمويل من قبل جهات أو منظمات تعنى بدعم هذا النوع من المبادرات، وبدلًا من ذلك يحصل على بعض التبرعات من أصدقائه ومعارفه الأقربين الذي يؤمنون بالمشروع لتمويل احتياجاته.

[27] منشور على فيسبوك، تامر تركماني، بتاريخ 30 أغسطس/ آب 2020 https://www.facebook.com/tamer.turkmane/posts/1878339275653244
[28] تغريدة على تويتر بتاريخ 19 أغسطس/آب https://twitter.com/Tamer_Turkmane/status/1295845730062655490
[29] مقابلة عبر خدمة مسنجر فيسبوك، بتاريخ 17 أغسطس/آب 2020
[30] المصدر السابق.

تكمن التحديات التي تواجه هذا المشروع، في «العمل منفردًا، بدون فريق لعدم وجود داعم، لا سيما مع الكم الهائل من المحتوى الذي يحتاج لأرشفة والذي ينمو باستمرار. بالإضافة لصعوبة الحصول على العتاد مثل الخوادم المتطورة، والبرامج المساعدة في عملية حفظ وأرشفة الملفات، وتأمين أجهزة حاسوب قوية وإنترنت سريع بصورة دائمة، وذلك لأسباب مالية».[31]

يعتري هذا المشروع جملة سلبيات بالأخص جانب الفيديو، منها أنه لا يتم التثبت من صحة الفيديوهات في أي مرحلة من مراحل تخزين الفيديو، فيما هناك تكرارات كثيرة في عملية الحفظ. وبالرغم من أنه يعمل على تجهيز ثلاث نسخ من أجهزة التخزين الخارجية «الهاردات»، وضع الأولى في كندا والثانية في أوروبا بينما احتفظ بالثالثة لديه في تركيا، فإن تلك الخوادم من نوعية HDD والتي هي عرضة للتلف السريع بسبب الكثير من العوامل، ما يعني إمكانية تلف بعض أو كل هذه النسخ.

لا يحتفظ تركماني بنسخة من أرشيفه على الخدمات السحابية لأسباب عدة، منها «تكلفتها الباهظة، بالأخص لهذا الحجم من البيانات الذي يقدر حتى الآن بأكثر من 40 ألف غيغابايت (تصل تكلفة خادم خارجي بسعة 4 تيرابايت من نوع HDD إلى 100$، ومن نوع SSD الأكثر أماناً إلى 600$ لنفس السعة، فيما يحتاج لأكثر من 500$ على الأقل كل شهر عند الاشتراك بأحد خدمات التخزين السحابية لحفظ 4 تيرابايت)، والأرشيف سيكون عرضة للحذف بمجرد التأخير في الدفع الشهري، هذا عدا عن أن عملية رفعها مجددًا بعد تنزيلها يحتاج لجهود مضنية ووقت مديد».[32]

إلى ذلك، لا توجد طريقة سريعة للاستفادة من هذا الكم المهول من الفيديوهات، وغالبًا لا يعرف على وجه الدقة ما هي الفيديوهات التي جرى إزالتها في يوتيوب وتلك التي لم تجر إزالتها. لكن تركماني قال إنه يعمل على إطلاق موقع يتضمن جميع المواد التي يخزنها.

ذاكرة إبداعية للثورة السورية

يعد مشروع ذاكرة إبداعية للثورة السورية أحد أوائل الجهود المعنية بحماية تاريخ وإرث الثورة السورية والمتواصلة حتى اليوم بلا انقطاع، تناوب على العمل فيه 25 شخصًا من سوريا ولبنان، ونما بصورة مطردة حتى بات متحفًا افتراضيًا رائدًا وتجربة يُرغب بتمثلها على صعيد عالمي[33]، عبر موقع بواجهة جميلة سهلة التصفح تستطيع استعراض آلاف الأعمال الفنية والإبداعية التي أنتجها سوريون خلال عمر الثورة.

قالت سنا يازجي مؤسسة المشروع ومديرته التنفيذية «أُنشئ هذا المشروع، ليحفظ ذاكرة حدث، ذاكرة مكان وذاكرة زمان. ذاكرة الإنسان الذي صنع هذا الحدث. الحدث/ الفعل المؤسس لما بعده. مهما يكن المشهد الآن سوداويًا وكارثيًا، فإن أي عبور نحو المستقبل وأي شكل من أشكال أو درجات العدالة

[31] المصدر السابق.
[32] محادثة عبر خدمة مسنجر بتاريخ 2 سبتمبر/ أيلول 2020.
[33] المدن: سنا يازجي: إبداعات الثورة السورية تُسقط الاستبداد السَّردي، اطلع عليه بتاريخ 7 أغسطس/ آب 2020.

المرجوة يستوجب حكمًا الرجوع إلى الذاكرة. وإلى ذاكرة فعّالة» [34].

عند انطلاقته، كان يضم هذا الموقع 200 مادة[35]، لكنه اليوم يضم أزيد من 30 ألف مادة، تصنف في 22 تبويبًا رئيسيًا تغطي أشكال التعبير الإبداعي الذي مارسه السوريون في حقبة الثورة، وتلك الأصناف هي: التصميم والتصوير الفوتوغرافي وحيطان وخط وذاكرة وراديو ورسم وحفر وسينما وأفلام طوابع وغرافيتي وفيديو وقصص مصورة وكاريكاتير ولافتات ومسرح ومظاهرات ومنشورات افتراضية ومنشورات مطبوعة وموسيقى وغناء ونحت ونقد.

ويجري أرشفة كل عمل مع بياناته، بما في ذلك اسم الفنان، وعنوان العمل وصنفه ومصدره، وتاريخ إنتاجه وتاريخ أرشفته بالموقع، ونبذة تعريفية تحتوي على السياقات المرتبطة بالعمل أو التي ألهمت الفنان لإنتاج هذا العمل، فضلًا عن ارتباطه بمكان أو زمان.

ويمكن البحث في محتوى الموقع من خلال أي من هذه المدخلات، فيمكن البحث عن طريق اسم العمل أو اسم الفنان، أو البحث في اسم مدينة أو عن طريق التبويب الأساسي أو تاريخ إنتاج العمل أو الكلمة المفتاحية.

ذواكر وسرديات

أشارت سنا يازجي إلى أنه «كان اسم المشروع عند انطلاقته في مايو/أيار 2013 الذاكرة الإبداعية، بأل التعريف، لكن لاحقًا، في عام 2019، نزعت أل التعريف من الاسم وذلك دعمًا لحق تعدد الذواكر والسرديّات ودفعًا عنا لشبح استبداد الذاكرة الواحدة... ومحاولة منّا في التخفيف من عنف الأرشيف المتولّد من فعل انتقاء مواد دون غيرها للأرشفة والتوثيق» [36].

توصلت يازجي إلى أن الحقيقة لا يمكن اختزالها بسردية واحدة، وهي تقترح أن تعدد الذواكر أو السرديات من شأنه أن يقدم صورة أكثر صدقًا حول ما جرى ويجري في سوريا حقبة الثورة والحرب، تقول: «لماذا لا نواجه واقع أنه ليست لدينا نحن السوريين ذاكرة واحدة؟ ولماذا لا تعمل كل مجموعة، من دون قهر، على ذاكرتها؟ قد يتيح تقاطع هذه الذاكرات في التقريب والاعتراف المتبادل» [37].

وشأنهم شأن كل حماة الذاكرة في زمن التحولات الكبرى، يشغلهم أن تطغى رواية المنتصرين على السردية، المنتصرون بقوة السلاح وسحق الجغرافيا، والمنتصرون بالمال والتمويل والأقلام المأجورة، والمنتصرون بسطوة وسائل الإعلام، فتمحى الحقيقة ويدلس على الوقائق وتغيب العدالة، لهذا وفي أكثر من مكان، يشير القائمون على هذا المشروع إلى أنهم «متنبّهون إلى خطر «سرديّة المنتصر»، الذي يعمل الآن قبل أي وقت مضى على احتلال أرض الكلام وفرض الرواية». تضيف اليازجي: «سرديتنا تقف في وجه رواية الإرهاب التي فبركها وخدمها النظام وتلقفها الغرب مستعملًا إياها كأفضل

[34] درج: نعم أُريد أن أتذكر... وأن يتكرر ذلك مرة أخرى، مقال لسنا يازجي، نشرن في 3 يوليو/تموز2018 واطلع عليه بتاريخ 7 أغسطس/ آب 2020.
[35] المصدر السابق.
[36] نون بوست: «الرسم الحرّ حصّة فراغ ومشروع ذاكرة إبداعية يحمي سردية الثورة».. حوار مع سنا يازجي، اطلع عليه بتاريخ 7 أغسطس/ آب 2020.
[37] مقال سنا يازجي في درج، المشار له سابقًا.

صيغة تعتقه من مسؤولياته في حماية الإنسان السوري»[38].

يفسر هذا الفلسفة التي يقوم عليها مشروع ذاكرة إبداعية، إنها فعل مقاومة لاستبداد السردية واحتكارها من جانب النظام، أو المنتصر، أو أي كان، ودفاعًا عن حق السوريين جميعًا في أن يمتلكوا روايتهم وحقهم في الكلام وسرد حكاية ثورتهم كما عاشوها.

إصدارات فرعية

ضمن جهودها لحماية الأعمال الإبداعية وتقديمها بأكثر من صورة وتسهيل الوصول إليها، وتحسين جودة تخزينها، عملت المنصة على إطلاق خمسة مشاريع يقوم كل واحد منها بمهمة.

قصة مكان

يعد أول مشروع فرعي تطلقه ذاكرة إبداعية، صدر في أكتوبر/ تشرين الثاني 2017، وهو كتاب مطبوع وله نسخة رقمية متاحة مجانًا على الموقع، «يضم 50 نصًّا تعريفيًّا توثيقيًّا عن 50 مكان في سوريا. مدن وقرى وبلدات وضواحي وأحياء، انتفضت في العام 2011. تحكي هذه النصوص عن انطلاق الحراك الثوريّ وامتداداته ومآلاته في كلّ منطقةٍ، عن طريق ما صدر منها من مبادراتٍ وفعاليات تعكس مدى الانخراط واتساعه ونوعه وما طرأ عليه من تحولات» [39].

أرفق مع نصوص الكتاب لوحات فنية مما أُرشف في موقع ذاكرة، وهو يغطي الفترة من 2011 حتى 2015 من عمر الثورة، لا سيما الحقبة السلمية منها، دون إغفال لمرحلة العسكرة وتحولاتها.

الخريطة

ثاني إنتاجات ذاكرة إبداعية هي خريطة تضم 200 مكان، و7000 وثيقة تنتمي لـ 1000 فنان، وأطلقت في يونيو/ حزيران 2018.

مهمة هذه الخريطة هي ربط الإنتاجات الإبداعية والأعمال الفنية بمواقعها الجغرافية، «بحيث تتيح للقارئ تتبع المناطق التي بدأت فيها الحركة الثورية السلميّة بالإضافة إلى توسعاتها، أشكالها، وتحولاتها في كل منطقة، استنادًا إلى المبادرات والأنشطة الخاصة بكل منطقة» [40].

حيطان إدلب

أطلق هذا المشروع الفرعي، وهو ثالثها، في ديسمبر/كانون الأول 2018، ويهدف إلى أرشفة كامل غرافيتي محافظة إدلب، بالخصوص مدينة سراقب الشهيرة بحيطانها المبهجة، والتي مثلت أحد «أبرز المفاجآت وبوابات الفرح وظواهر الفعل والقول الثوري المدني المبكر خلال شهور طويلة من الثورة السلميّة، واستمرت لسنوات تُذكّر بقيمها وتنقل رسائل الناس ويومياتهم: الحياة، الحرية، التوق، الغضب، الحب، الحلم، الأمل، المقاومة، ولكن أيضًا رسائل الحرب والمآسي والموت، ومقارعة الاستبداد بكل أشكاله» [41]، ومن أصل أكثر من 500 عمل فني غرافيتي على جدران مدن وبلدات محافظة إدلب، حظيت حيطان سراقب بأكثر من 425 لوحة جدارية، تلتها بنش بـ 50

[38] المصدر السابق.
[39] من البيان التعريفي لقصة مكان https://creativememory.org/ar/the-story-of-a-place/
[40] من البيان التعريفي لـ«خريطة» https://creativememory.org/ar/map/
[41] البيان التعريفي لمشروع حيطان إدلب على موقع ذاكرة إبداعية، اطلع عليه بتاريخ 8 أغسطس/ آب 2020.

ومدينة إدلب 30، وكفرنبل 18، ثم تتوزع بقية اللوحات على مدن وبلدات مختلفة أخرى.
تتيح هذه الخدمة تصفح لوحات الغرافيتي (الجداريات) وفق تسلسل زمني من الأحدث فالأقدم، أو بحسب العام أو استعراض اللوحات حسب موضوعها، أو بحسب اسم الفنان، أو حسب المدينة.

ألف اسم واسم

وهو دليل لأسماء جميع أصحاب الأعمال التي ضم موقع ذاكرة إبداعية إنتاجاتهم، سواء كانوا أفرادًا، أم مجموعة، أم فرقة، أم مبادرة، أم مؤسسة، أم صفحة، أم جريدة، وأطلق في ديسمبر/ كانون الأول 2018. يرى القائمون على الموقع أن توفير هذا الدليل -وهو رابع الإصدارات الفرعية- من شأنه أن يضيء على التنوع ومناطق ودرجات وجغرافية المساهمات الإبداعية الثورية، و«قراءة مغايرة وخاصة للانخراط الفردي والجماعي، هويته، المعلوم منه والمستتر، المشهور، المغمور، النخبوي والعادي» [42].

رسم الثّورة والحرب السورية بصريًّا

عبارة عن «تسلسل زمني، مرويّ ومصوّر للأحداث والتّواريخ، المُغيّرة منها والمُؤثّرة وتلك التي طبعت مرحلتها، منذ انطلاقة الثورة السلميّة، وعسكرتها ومآلات كلّ ذلك، ووصولًا إلى نهاية 2019»، وحتى الآن، أنتهت مرحلتين من المشروع:

- مرحلة "من الثّورة إلى الكيماويّ"، مغطيّة الفترة الزّمنيّة ما بين 2011 -2013.
- مرحلة من داعش إلى سقوط حلب، مغطيّة الفترة الزّمنيّة ما بين 2014 -2016.

يعد هذا الخط الزمني خامس المشاريع الفرعية للمنصة، وأطلق في سبتمبر/أيلول 2019. [43]

تكمن أهمية هذه المنصة في أنها تجمع في مكان واحد طيفًا واسعًا من الإنتاجات الإبداعية التي بثها السوريين على مختلف المنصات، وتعيدها للشعب السوري والمهتمين مع سياقها وبياناتها التعريفية كاملة، في أرشيف رقمي مخصص لها، لا تجرفها سيولة محتوى شبكات التواصل الهائلة، وتحفظها من البعثرة والضياع في ركام صفحات الإنترنت. وهناك ميزة أخرى هنا؛ وهي أن المنصة ناطقة بثلاث لغات، هي الإنجليزية والفرنسية بالإضافة للعربية، ما يكسبها بعدًا عالميًا، توصل به سرديتها للثورة السورية إلى المجتمعات الغربية المستقرة التي تبهجها الفنون والموسيقى وأعمال الموهوبين، فتقدم لها وجهًا آخر للثورة بعيدًا عن وجه الحرب والدمار والخراب و«الاقتتال الأهلي» الذي تتسابق على تغطيته وسائل الإعلام الاستهلاكية، وجهًا إبداعيًا خلاقًا نادراً ما يجري تناقله، يمس شغاف القلب ويكشف عن شعب يستحق أن يحظى بفرصته ليُظهر إبداعه، بدون حرب.

[42] البيان التعريفي لدليل ألف اسم واسم https://creativememory.org/ar/directory/
[43] البيان التعريفي لمشروع التسليل الزمني https://creativememory.org/ar/chronology-of-the-revolution-and-the-syrian-war/

موسوعة يوميات الثورة السورية الكبرى

بدأ محمد شادي كسكسن، وهو طبيب وسياسي سوري معارض مقيم في السويد، كتابة أحداث الثورة السورية يومًا بيوم على شكل مقالات، منذ اليوم الأول للانتفاضة في 18 مارس/ آذار 2011، ولم يكن يتخيل أن يمتد أمد الثورة طويلًا مع أمل بسقوط النظام سريعًا.

في أغسطس/ آب 2011 صدر أول مجلد مما تقرر أن يصبح موسوعة ليوميات الثورة السورية تتابع تطورات الأحداث وتوثقها في إصدارات مطبوعة.

كوّن كسكين فريقًا للعمل معه «بلغ في ذروته 12 شخصًا، يعملون على الرصد والمتابعة والتحقق والتحرير. وحتى أغسطس/ آب 2020، صدر مطبوعًا خمسة مجلدات، فيما بلغ عدد المجلدات المخطوطة 365 مجلدًا، لم تجد طريقها إلى الطباعة لأسباب تتعلق بضعف التمويل، ويتوقف المجلد رقم 365 عند نهاية عام 2019 لتتوقف جهود المشروع عند هذا الحد «مع احتمالية استئناف التوثيق في وقت لاحق» [44].

تقوم منهجية العمل على هذه الموسوعة، على توثيق أحداث كل يوم من أيام الثورة السورية على حدة، و«في كل يوم يجري إثبات معطيات محددة، وهي التصريحات والمواقف والنشاطات السياسية المختلفة، والأحداث الميدانية مثل المظاهرات وعمليات الدهم والاعتقالات والاجتياحات العسكرية للمدن والقرى والأحياء ومعارك وغير ذلك.

كما تجري الإشارة إلى الانتهاكات المختلفة، وإثبات قوائم بأسماء الشهداء والمعتقلين، فضلًا عن وضع مقالات سياقية، ومنشورات على شبكات التواصل الاجتماعية توثق ما حدث في ذلك اليوم».

وتجري عملية توثيق الأحداث من عدة مصادر، وهي «التواصل المباشر من قبل فريق تحرير الموسوعة مع الفاعلين والشهود، بالإضافة لصفحات التنسيقيات ومجموعات النشطاء المحليين، والمراكز الإعلامية المحلية الموثوقة، ووسائل الإعلام المختلفة» [45].

قال كسكين: «عندما تتصفح أحد مجلدات الموسوعة، ستجد نفسك أمام قسمين، الأول يضم توثيقًا لليوم بدءًا من التصريحات والأنشطة السياسية، مرورًا بسرد الأحداث الميدانية في كل محافظة على حدة، ثم نعرض قوائم بأسماء الشهداء والمعتقلين لهذا اليوم. وفي كثير من الأحيان ننقل ما كتبه السكان بنصه وظرفه. أما في القسم الثاني: نضع مقالات ودراسات تتناول المستجدات والتطورات على الساحة وعادة ما نختم المجلد ببيانات إحصائية» [46].

تتفاوت المدد الزمنية التي يغطيها كل مجلد من مجلدات الموسوعة، بحسب كثافة الأحداث والتطورات، ففي حين أن المجلدات الأولى كانت تغطي شهرين لكل مجلد، وجد الباحثون أنفسهم يكملون مجلدًا خلال أسبوع واحد في

[44] مقابلة عبر خدمة واتساب مع محمد شادي كسكين، بتاريخ 13 أغسطس/ آب 2020

[45] المصدر السابق.

[46] المصدر السابق.

بعض الفترات، قبل أن تستقر معظم النسخ على تغطية أسبوعين من الأحداث لكل مجلد.

صدر المجلد الأول من الموسوعة في 491 صفحة، وقد صدر في مصر، عن دار أكتب للنشر والتوزيع، فيما طبعت المجلدات من الثاني إلى الخامس في ألمانيا ووزعت بصورة محدودة مع تقديم نسخ رقمية للجمهور.

يسعى هذا المشروع إلى «تقديم رواية موثقة يومية للأحداث، وتستهدف جمهور الباحثين والمهتمين بالقضية السورية ابتداءً، كما يرى القائمون عليه أنه مساهمة في تشكيل سردية للثورة السورية كما حدثت بعيدًا عن تزييف نظام الأسد وحلفه وإعلامهم لما يجري في البلاد، أو أية سرديات مضللة محتملة»[47]، ويرى القائمون عليه أنه «رافد ومتمم -بأقدميته وجوانب اهتمامه وضخامته- للمشاريع التي تعمل في ذات السياق لتشكل كلها معًا صورة شبه مكتملة لتاريخ الثورة.. لتبق الذاكرة يقظة» [48].

يرى كسكين أن أهمية مشروعهم تكمن في «إعادة الاعتبار للتفاصيل اليومية الصغيرة التي ينشرها النشطاء على حساباتهم، بما فيها مشاعرهم، من خلال تخليدها عبر طباعتها وجعلها في كتب موزعة في المكتبات الوطنية في مختلف دول العالم، ولدى أوراق الباحثين الذين يعتمدون على الموسوعة كمصدر لدراساتهم.

ومن خلال توثيق الأحداث يومًا بيوم، وانفعالات الناس وتفاعلهم معها، والإشارة إلى السياقات المرتبطة، في الوقت الآني، يمثل قيمة مضافة للعمل مقابل جهود توثيق الأحداث بعد أن تكون قد خمدت نارها» [49].

أرشيف المطبوعات السورية

أتاحت الثورة السورية مجالًا واسعًا للسوريين ليستردوا كلمتهم أخيرًا بعد عقود طويلة مريرة من الاستبداد والصوت الواحد، فانفجرت عشرات الصحف والإذاعات والمواقع الإعلامية وعدة قنوات تلفزيونية، وباتت مهنة الصحافة والإعلام واحدة من أثرى المهن في سوريا زمن الثورة، وانتشر المراسلون السوريون في كل البلدات والمدن وعلى خطوط النار، وتحدت وسائل إعلام النشطاء كبريات وسائل إعلام النظام الرسمية وتلك شبه الرسمية المحترفة، ونافست بجدارة في تغطية الحرب السورية وسائل إعلام مرموقة وقدمت لهم الصورة الحية من قلب الميدان، لقد امتلك السوريون صوتهم وأسمعوه للعالم.

منذ وصول حزب البعث للسلطة عام 1963، كانت تصدر في سوريا ثلاث صحف رئيسية، الثورة وتشرين والبعث، وهي الجرائد السياسية الرسمية الوحيدة في البلاد حتى عام 2006، وتصدر بالمحافظات جرائد شبيهة ملحقة لها أو مستقلة، فيما ظهرت بعد عام 2000 ووصول بشار الأسد للسلطة عدة صحف بطابع اقتصادي وثقافي، وفي 2006 ظهرت أول صحيفة سياسية «مستقلة» [50] يمولها

[47] المصدر السابق.
[48] المصدر السابق
[49] المصدر السابق
[50] الجزيرة: إصدار أول صحيفة يومية سياسية مستقلة في سوريا، اطلع عليها بتاريخ 8 أغسطس/ آب 2020.

ابن خالة بشار الأسد رامي مخلوف ورجال أعمال آخرين، اعتبرت على نطاق واسع «شبه رسمية»، ولم تخرج توجهاتها التحريرية عن التوجهات الحكومية لنظام الأسد.

وبعد الثورة، عمد صحافيون محترفون وهواة على إصدار عشرات الدوريات في مختلف المدن السورية، ولاحقًا في المخيمات، وفي بلاد الشتات لا سيما تركيا، تعرضت معظمها بطبيعة الحال لتحديات كانت تقف حائلًا أمام مواصلتها إصدار أعدادها.

تنوع الدوريات والجهات التي تصدرها ومناطق إصدارها، وخلفيات القائمين عليها، يجعل من محتوى أعدادها مادة تاريخية ثرية يجب الحفاظ عليها كونها تسهم في رسم الصورة الكاملة لذاكرة السوريين إذا ما تقاطع مع بعضه، ومع المجالات الأخرى التي تشكل الذاكرة الجمعية، من هنا تأتي أهمية مشروع أرشيف المطبوعات السورية، والذي يعمل على توفير وإتاحة وأرشفة نسخة من أعداد جميع الدوريات السورية التي خلقتها حالة الثورة.

عن المشروع

«مشروع توثيقي، مستقل، يعمل على أرشفة المطبوعات الدورية التي تصدر في سوريا وخارجها منذ انطلاق ثورة آذار 2011، إذ تشكّل هذه الدوريات جزءًا من الذاكرة السورية المدوّنة، ووجهًا من وجوه ولادة التعددية السورية»، كما عرّف المشروع عن نفسه.[51]

يعمل الموقع على تقديم خدمة رئيسية محترفة، وهي توثيق وأرشفة الدوريات السورية (صحف، مجلات، نشرات)، التي صدرت بعد انطلاق الثورة، في موقع واحد يسهل و«هو موقع مستقل.. يقدم خدمة الأرشفة والتخزين للصحف السورية المتوفرة على الساحة الإعلامية بغض النظر عن محتواها أو توجهاتها، والموقع لا يميز في عملية الأرشفة بين مطبوعة وأخرى، وهو يصنفها ويبوبها أبجديًا، وبحسب أماكن صدورها، ودورية صدورها، والجهات التابعة لها، وذلك بحسب المعلومات المتوفرة والمعلنة من قبل تلك الصحف».[52]

يهدف هذا المشروع إلى «إبراز التعددية السورية السياسية والاجتماعية في تجلياتها الإعلامية، باعتبارها الترجمة الفعلية لمجتمع يتحرر من وطأة الاستبداد، وذلك عبر «أرشفة وتبويب الصحف الصادرة في مرحلة الثورة السورية بكل متغيراتها وتطوراتها للحيلولة دون ضياعها، ما يسهم في حفظ التاريخ السوري وتشكيل ذاكرة السوريين».[53]

صدر الموقع كمنصة توفر ميزات التصفح والبحث والتقييم والتحميل في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، وذلك بعد فترة من العمل باسم (الإعلام البديل) وطريقة (نشر روابط تحميل أعداد المجلات) مختلفة بجهود فريق مجلة عنب بلدي المحلية، منذ مارس/ آذار 2013، قبل أن يعاد هيكلة المشروع وإطلاقه بشكله الحالي.[54]

[51] صفحة التعريف في موقع أرشيف المطبوعات السورية، اطلع عليها بتاريخ 8 أغسطس/ آب 2020.
[52] المصدر السابق
[53] المصدر السابق
[54] المصدر السابق

تصفحه والبحث فيه، حيث يجري تصنيف وتبويب المطبوعات بحسب مناطق صدورها أو الجهات التي تصدره عنها، مع إتاحة إمكانية البحث بما فيه البحث داخل محتوى الأعداد.

وتحظى كل دورية بصفحة خاصة على موقع أرشيف المطبوعات، تستعرض معلومات أساسية عنها، بما فيها حالتها (نشطة، متوقفة)، وتاريخ أول إصدارة وأحدث إصدارة وإجمالي الأعداد التي صدرت، ونسبة التزام الجريدة بوتيرة النشر، فضلًا عن معلومات عديدة أخرى بما فيها روابط لموقع الصحيفة وحساباتها على شبكات التواصل، مع استعراض لجميع أعداد المجلة أو الجريدة من داخل الموقع وإمكانية اختيار أي عدد وقراءته مباشرة أو تحميله.



لقطة شاشة لواجهة صحيفة «حبر» على موقع أرشيف المطبوعات بتاريخ 14 أغسطس/ آب 2020

بالأرقام

حتى 20 أغسطس/آب 2020، بلغ إجمالي عدد المطبوعات التي جرى أرشفتها وتخزينها 304 مطبوعات، 12 منها فقط ما تزال نشطة وتصدر أعدادًا، فيما توقفت 292 مطبوعة عن النشر، ووصل عدد الأعداد لجميع الدوريات المؤشفة إلى 8273، فيما تجاوز عدد الصفحات 129000 صفحة مؤرشفة.

ومن بين الـ 304 مطبوعات، هناك 89 دورية شهرية، و74 نصف شهرية، و69 أسبوعية، 5 مطبوعات فقط يومية.

ويعود سبب توقف كثير من المطبوعات عن النشر، إلى حالة التهجير المروعة التي شهدتها مناطق سورية برمتها، أخليت تمامًا من جميع المعارضين، فمثلًا وكما تظهر صفحة الإحصائيات في الموقع، فإن محافظة ريف دمشق تفوز بأعلى عدد من الدوريات التي صدرته فيها بواقع 31 دورية، على أن المحافظة شهدت عام 2016 عمليات تهجير واسعة شملت سيطرت النظام على المنطقة، وبالتالي خسارة جميع فعاليات المجتمع المدني والإعلامي لأنشطتها وتوقفها مع نزوح القائمين عليها من صحافيين ونشطاء،

وتشتت الفرق الفاعلة بين الشمال السوري وتركيا والعالم.

وينعكس هذا على عدد من المحافظات السورية التي شهدت حالات تهجير، على أن هذا ليس السبب الوحيد لتوقف إصدار المطبوعات، فهناك أيضًا ملاحقة الصحف والقائمين عليها من قبل نظام الأسد كما في حالة صحيفة المندس [55]، ولاحقًا التنظيمات والفصائل العسكرية، كما حدث مع صحيفتي طلعنا ع الحرية وصدى الشام [56]. بالإضافة لضعف التمويل، وضعف الإيمان بالجدوى المعنوي مع فقدان الثورة لزخمها في ظل انحسار الجغرافيا المعارضة وتحوّل ملايين من الشعب إلى لاجئين مشتتين حول العالم.

ضمن الدوريات التي يقوم الموقع على أرشفتها ضمن صفحاته، مجلات تصدر عن تنظيمات مسلحة إشكالية، متشددة وأخرى قومية انفصالية، على أن الموقع يخلو من إصدارات تنظيمات مصنفة كتنظيمات إرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة.

ويبدو أن مرد أرشفة تلك الصحف يعود أساسًا لكون الجدل فيها غير محسوم بخلاف إصدارات النصرة وداعش، ولكونها تساهم بدورها في تقديم صورة حقيقية أكثر للواقع الإعلامي والمجتمعي في مراحل الثورة والحرب الممتدة من 2011، باعتبار أن تشدد طيف من السوريين، ورغبة طيف آخر بالاستقلال عن الدولة بكنتون قومي، هي موجات طبعت بعض فئات المجتمع وتمثل جزءًا من الذاكرة السورية، أحببنا ذلك أم كرهنا.

خاتمة

تشكل هذه المبادرات مجتمعة مشروعًا رائدًا لصون الذاكرة السورية، إذا أخذنا بعين الاعتبار التنوع في المحتوى الذي تصونه وتحميه من التلف والفقدان والمحو، من فيديو، وأراشيف الصحافة المطبوعة، والنتاجات الإبداعية بمختلف تنويعاتها، فضلًا عن شهادات ومشاهدات نشرها الأهالي والنشطاء والناجون على شبكات التواصل.

وربما لم تحظ ثورة شعبية أو حرب معاصرة بمثل هذا الجهد الأهلي المنظم لحفظ التأريخ الشفوي، ما يكشف عن عصامية السوريين وجديتهم في مطالبهم بالحرية والعدالة.

وتتمثل أهداف القائمين على المبادرات الخمس التي تحدثنا عنها، في نقطتين ر أيسيتين :

الأولى: مكافحة تعميم سردية المنتصر
لطالما كان خطر سردية المنتصر، أحد أكثر هواجس نشطاء الربيع العربي، متخوفين من أن تصوغ الأنظمة المستبدة ودولها العميقة تاريخ انتفاضاتهم ودوافع احتجاجاتهم وحراكهم، عبر أدواتها الأيدلوجية من رواية وفنون ودراما وسينما ومؤسسات دينية ومدارس، ولم يكن هذا هاجسًا عدميًا، ففي سوريا، يعمل نظام الأسد منذ انطلاقة الثورة على تشويه الثائرين وطبع صورة نمطية وذهنية عنهم وعن حراكهم الشعبي، بوصفهم بالإرهاب والتطرف والوهابية والعمالة، ويسخر لأجل ذلك كل ماكينته الإعلامية لتعميم هذه الصورة وفرضها في

[55] أورينت نيوز: كادر أول صحيفة معارضة في سوريا.. بين شهيد ومعتقل ومطارد، اطلع عليه بتاريخ 10 أغسطس/ آب 2020.
[56] المدن: سوريا: «طلعنا ع الحرية» ممنوعة في المناطق المحررة، اطلع عليه بتاريخ 10 أغسطس/ آب 2020.

المجال العام سواء لدى الجمهور المحلي، أم لدى شعوب المنطقة والعالم.

ولمواجهة ذلك، كانت هذه المبادرات جدار صد أمام تلك البروباغندا، وأداة مقاومة مضادة لسردية المنتصر، تهدمها، وتبني سرديّة موثقة ومنسوبة لأصحابها الذين عاشوها، ومتحقق من صحتها، وتعيد تقديمها للجمهور وللمهتمين والجهات الحقوقية أو الفكرية المعنية بالشكل الذي يجعلهم يثقون بمصداقيتها.

الثانية: صون واستدامة الوثائق المتعلّقة بانتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة الثورة والحرب، بهدف استخدامها في قضايا المناصرة والعدالة والمساءلة القانونية.

إذ تستلزم المحاكمات، لا سيما المتعلقة بمرتكبي جرائم الحرب والإبادة في ظل الصراعات، وثائق مُحكمة لا تقبل الشك ولا يمكن دحضها، إنها أدلة دامغة. ولقد نشر السوريون خلال سنوات الثورة ملايين الشهادات والوثائق التي يمكن أن تشكل أدلة لانتهاكات حقوق الإنسان، لكن حتى يمكن للمحاكم الاستفادة منها، يجب أولًا تصفيتها، والتحقق منها، ومقابلتها مع الوقائع والملابسات، ومع شهادات أخرى، وغير ذلك مما يجعلها وثيقة تقبل بها المحاكم كدليل لا يقبل الطعن. وهذا ما تقوم بها مبادرات من قبيل «الأرشيف السوري»، حيث تعمل على إجراء أبحاث بشأن ملابسات جريمة معينة، وتتحقق من جميع الوثائق التي نشرها النشطاء والأهالي بالخصوص، وتنشر تقريرًا فيه خلاصة القضية، ما قد يعد نواة لبدء محاكمة الجناة بشأن تلك الجريمة، بعد أن عملت المبادرة على إعداد الأدلة والقرائن.

تكمن أهمية هذه المشاريع، بالإضافة إلى كل ما ذكر، في أنها تمهد لخلق مشاريع ذواكر إضافية، إذ يمثل المحتوى الذي يجري حفظه بذرة قيمة لمحتوى متاحف يحتمل تشييدها وافتتاحها أمام الزائرين في المستقبل، أو مادة أصلية للروائيين والكُتاب والباحثين وصناع الأفلام السينمائية والأفلام الوثائقية، ولا تنتهي فائدة هذا الكنز من المحتوى الضخم، الذي ذهب ضحية تصويره وإنتاجه عشرات الضحايا من الإعلاميين والمواطنين الصحفيين والنشطاء والشهود، ليكون ربما، وسيلة سوريا للعبور إلى برّ الأمان بعد اجتيازها اختبار تحقيق العدالة.

توثيق الحراك الثوري في اليمن
«رصد تجارب بعض المراصد والمبادرات»

علي يحيى عبد الله[1]

كانت الثورة اليمنية عبارة عن سلسلة من الاحتجاجات الكبرى، والتوترات السياسية، والاشتباكات المسلحة، والتي لا تزال تبعاتها الى يومنا هذا؛ ليس فقط في تغير مساراتها من السلمية الى المسلحة، بل لأن الأحزاب السياسية والقوى القبلية والمجتمعية جرتها الى مربع العنف الذي لم تكن تحسب له أيه حساب. [1]

ومع أن الثورة أوجدت العديد من الكيانات والحركات الثورية الفاعلة في الساحة اليمنية وأعطتها زخماً ثورياً على امتداد الثورة منذ مطلع العام 2011، من قبيل اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية السلمية، والتحالف المدني للثورة الشبابية، المجلس التنسيقي لشباب ثورة التغيير (تنوع)، اللجنة التحضيرية لمجلس شباب الثورة الذي تصدرت حراكه الناشطة توكل كرمان الحائزة على جائزة نوبل في عام 2011، المنسقية العليا للثورة اليمنية (شباب)، ائتلاف شباب الصمود المحسوب على جماعة الحوثي (أنصار الله)، والمجلس المدني الديمقراطي (مدد) ذو الطابع الليبرالي واليساري، وحركة شباب نحو التغيير في تعز، وشباب 16 فبراير في عدن، وغيرها من الائتلافات والكيانات الثورية أو المراصد والمؤسسات ذات الثقل الكبير في منظمات المجتمع المدني في اليمن. إلا أن الحرب الأهلية أواخر العام 2014؛ غيبت قادة ومؤسسات الفعل الثوري إبان الثورة عن الفعل، إلا النُذر القليل من فعالياتها، فيما اختفت مواقعها الإلكترونية وغاب قادتها عن الحراك الثوري والاحتجاجي بعد وصول الثورة الشبابية وعملية الانتقال السياسي إلى منعطف تاريخي بعد الانقلاب على الشرعية في سبتمبر 2014، ودخول اليمن حرباً في 26 مارس 2015 بتدخل دولي وإقليمي واسع.

ومن هذا المنطلق؛ تمثل دراسة تجربة المركز اليمني لقياس الرأي العام حالة نوعية في البحث، ليس لأن المركز تحدى الواقع الذي تعيشه منظمات المجتمع اليمني وساهم في ايجاد دور بارز له في المجتمع المدني بشكل عام، وفي الحراك الثوري والاجتماعي في اليمن على وجه الخصوص خلال ثورة 2011 وما بعدها. بل لأن المركز عبر عن أهم مشروع في تأطير الثورة اليمنية 2011-2014، والذي انطلقت فعالياته في سبتمبر من العام 2012، وسيكون محور تركيز هذه الورقة ونقطة انطلاقتها.

كما سيتم تناول موضوع فن الجرافيتي الذي بدأ في اليمن إبان ثورة فبراير 2011 كأحد صور النضال السياسي. وباعتباره إعلامًا بديلًا وإرادة شعبية للتعبير والاحتجاج؛ انتقلت معه الثورة من الشوارع والمظاهرات والمسيرات إلى فن جديد وطريقة مبتكرة في الثورة السلمية على النظام، عبر عن ذلك بلغة الرسم على جدران الشوارع؛ بما تمثله تلك

[1] المدرس بقسم العلوم السياسية جامعة صنعاء ali.yahya@commerce.aun.edu.eg

العملية من أهمية خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون القراءة أو الوصول إلى الإنترنت. ليصبح الشارع في اليمن فيما بعد معرضاً مفتوحاً ومتنوعاً من مختلف الآراء والأفكار، وعاملاً محفزاً للمتظاهرين وتذكيراً للناس بالظروف والأحداث التي واجهوها. ونستعرض ثلاث تجارب في هذا الإطار، تجربة مراد سبيع، وتمام الشيباني وذي يزن العلوي وهيفاء سبيع.

ومع توسع دائرة العنف وارتداداته المختلفة؛ أدى ذلك إلى تراجع الحراك الاجتماعي والفعل الثوري بآلياته المختلفة عن قاموس العمل السياسي في اليمن. وانعكست تلك التحولات في مجملها على تغير خارطة القوى الفاعلة في المشهد السياسي؛ تغيُّر طال أدواتها وأولوياتها وتحالفاتها وخطابها وآليات عملها. وبتراجع الزخم الثوري الذي ظهر في أعقاب ثورة الشباب السلمية الشعبية مطلع العام 2011، لم يعد في جعبة اليمنيين سوى رصد مظاهر الحرب والدمار الذي يعصف بالبلد، وتوثيق حالات الانتهاكات والجرائم التي يتعرض لها اليمنيون ليل نهار على مرأى ومسمع من العالم أجمع. وفي ضوء ذلك فأن دراسة تجربة الأرشيف اليمني تمثل حالة فريدة في هذه الورقة، كونه جاء من رحم المعاناة التي يعيشها اليمنيون ويلبي حاجة ماسة في ايجاد مرصد قانوني يوثق حالات الانتهاكات التي تحدث جراء الحرب والدمار في اليمن.

وبالتالي تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على تجربة بعض المراصد والمبادرات التي وثقت الحراك الثوري في اليمن منذ مطلع العام 2011 وما بعده، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تجربة المركز اليمني لقياس الرأي العام من خلال مشروع تأطير الثورة (2011-2014)، بالتعرف على آليات رصد وتوثيق وقائع الثورة، والأطراف الفاعلة وأدبياتها وشعاراتها والحراك الاجتماعي في اليمن بشكل عام، والتحديات الماثلة أمام استمرارية المشروع.

ثانياً: تجربة المبادرات الشبابية في رصد الفعل الثوري في اليمن (2012-2019)، سيتم التركيز هنا على المبادرات التي ساهمت في رصد وتوثيق وأرشفة الحراك الثوري في اليمن عبر **فن الجرافيتي** باعتباره أحد الفنون الصاعدة والثورية في اليمن.

ثالثاً: تجربة الأرشيف اليمني في رصد انتهاكات الحرب في اليمن (2018-2020).

رابعاً: تقييم تجربة المراصد الثورية والاحتجاجية في اليمن.

أولاً: مشروع تأطير الثورة اليمنية (2011-2014):

انطلق مشروع تأطير الثورة اليمنية، باعتباره مشروعاً مشتركاً بين المركز اليمني لقياس الرأي العام ومعهد الدراسات الشرقية والأسيوية بجامعة بون الألمانية. بفكرة عقد ورشتين علميتين واحدة في صنعاء والأخرى في جامعة بون بألمانيا إلى جانب اطلاق موقع الكتروني يحمل عنوان **«أصوات التغيير في اليمن – تأريخ للحاضر»**. وهدف المشروع إلى توثيق وتحليل اللحظة المحورية في تاريخ اليمن، وهو ما جعل الفرصة سانحة للمساهمة في كتابة «تأريخ الحاضر» كما فعل تيموثي جارتون آش عندما كرس

جهده لكتابة تأريخ أوروبا في تسعينيات القرن العشرين لحظة صناعة الأحداث الفاصلة في تلك المنطقة من العالم. على أساس هذا التحليل، سيكون مسئولي المشروع قادرون على الإدلاء بتصريحات مستنيرة حول التطورات في المشهد السياسي المتغير في البلاد[2]. وسيتم تناول مكونات المشروع على النحو التالي:

أ. موقع أصوات التغيير في اليمن - تأريخ للحاضر:

تم اطلاق الموقع على الرابط التالي: www.yemenrevolution.org ، باعتباره أوسع موقع يؤرخ للثورة اليمنية وللعملية الانتقالية، ويعتبر بمثابة مخزناً الكترونيا يستقي منه الباحثون مواد أبحاثهم، ويزوره المطلعون بوصفه متحفاً افتراضياً يحوي أهم البيانات المتعلقة بالثورة وبالعملية الانتقالية في اليمن. وهدف إلى توثيق الأصوات والبيانات والتعبيرات المختلفة التي صاحبت أحداث الثورة اليمنية وما تلا ذلك من عملية انتقالية ما تزال مستمرة، والغرض من هذا الجهد هو جعل تلك الوثائق متاحة للمهتمين وللباحثين الأكاديميين والإعلاميين سواء في اليمن أو خارجها، وليكون هذا الموقع بمثابة متحف افتراضي «لأصوات التغيير في اليمن».

ويحوي الموقع عدداً من المكونات الرئيسية والفرعية، ومنها: التسلسل الزمني للأحداث (الخط الزمني للثورة) وفيه توثيق للأحداث اليومية المهمة منذ يناير 2011 إلى العام 2014، إلى جانب المواد المجموعة من كل الساحات التي أقيمت في كثير من محافظات الجمهورية، وكل أسماء الجُمع والخُطب التي ألقيت فيها، وكل البيانات التي أصدرها الفاعلون اليمنيون بمختلف توجهاتهم منذ بداية 2011 وحتى اليوم، ويشمل هذا المكون الأحزاب السياسية وجماعات الشباب و الجمعيات والمنظمات المؤيدة للثورة والفاعلة فيها، دون اغفال للجماعات الداعمة للنظام، بالإضافة إلى التحالفات القبلية، والفاعلين غير الرسميين كالحراك الجنوبي والحوثيين وغيرهم.

ولم يقتصر التوثيق على الجانب المحلي بل شمل تصريحات وبيانات الفاعلين الدوليين ومؤتمرات أصدقاء اليمن. كما شمل التوثيق القرارات الرئاسية والتصريحات المتعلقة بتغيير النظام والعملية الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن والجيش، بالإضافة إلى كل وثائق الحوار الوطني (2013-2014)، وأهم الفتاوى والبيانات الدينية التي أصدرها العلماء الأفراد واتحادات العلماء من مختلف التوجهات.

وتطرقت عملية التوثيق للتعبيرات الثقافية في ساحات التغيير والتي شملت الفنون التعبيرية كالشعر والغناء والفنون الأدائية كالمسرح والرقص والمواد الثقافية والشعارات والعلامات وغير ذلك. وقد تم تزويد المواد المحملة من نصوص مكتوبة ونصوص سمعية و بصرية بكلمات مفتاحية تُمكِّن متصفح الموقع من الوصول إليها بسهولة. وتظهر الكلمات المفتاحية في واجهة الموقع بأحجام مختلفة بحسب درجة

[2] Framing the «revolution» in Yemen, Antragsteller: Prof. Dr. Stephan Conermann, Bearbeiterin: Dr. Marie-Christine Heinze, gefördert von der Volkswagen Stiftung, Laufzeit: 01.09.2012-31.12.2014, Viewed on August 11, 2020, at the following link: https://bit.ly/30MPMd8

تكرار كل واحدة منها في الموقع وهو ما يعكس درجة التركيز على مصطلح من المصطلحات منذ 2011 [3]. وقد اشتغل في الموقع عدد من المتعاونين مع المركز وهم ينس هايباخ باحث ألماني في مجال العلوم السياسية. وعبدالسلام الربيدي وطه ياسين و أحمد الشرجبي [4].

تمثلت أخلاقيات ومعايير التوثيق في الموقع الالكتروني. **من حيث الأخلاقيات والقيم**، تم اعتبار كل تعابير الأطراف متساوية في درجة أهميتها، وتحظى بدرجة متساوية من الاهتمام بالتوثيق. ويتم الإشارة إلى مصدر الوثيقة بصورة مطردة. والتحقق من صحة الوثيقة من قبل الطرف أو الفاعل السياسي الذي تتعلق به تلك الوثيقة قبل وضعها في الموقع. ولن يتم نشر أي وثيقة تتضمن اساءات أو تتسم بلغة تشهيرية. ولن يتم نشر أي صور جرافيكس. كما يتم التحقق من حقوق الطبع والنشر الخاصة بالصور وغيرها، ويتم التأكد من تنازل الطرف المالك لها للمشروع.

أما من حيث **معايير تضمين الوثائق**، فقد تم أكدت على اعتبار أن يكون ارتباط الوثيقة السياسية بالثورة أو بالعملية الانتقالية واضحاً. ويجب أن يكون البيان جوهرياً وأساسياً (على سبيل المثال «أهداف الثورة»، رؤيتنا لمستقبل اليمن)؛ أو الإشارة إلى القضايا الآتية: الانتخابات والاستعداد لها: الانتخابات الرئاسية 2012، الإصلاح الدستوري والاستفتاء على الدستور في العام 2013، إصلاحات القطاع الأمني بما في ذلك الجيش، الحوار الوطني 2013-2014، الإجازات الوطنية، وغيرها من الأحداث والمناسبات ذات العلاقة. أما ما يتعلق **بالوثائق الثقافية**، فقد تم التأكيد على التزامها بالأخلاقيات والقيم المذكورة أعلاه. وتغطي الفترة الزمنية كاملة، بدءاً من مطلع 2011 إلى 2014. وتجعل الأفضلية للتعابير التي تشير إلى العمليات والأحداث المنضوية تحت عنوان «السياسة». والبيانات الجوهرية حول التصورات والأهداف، إلخ [5].

إلا أن الموقع الإلكتروني مغلق خلال هذه الفترة وذلك لإجراء عملية الصيانة فيه، كما تحدث معنا مسئولي صفحة المركز اليمني لقياس الرأي العام في الفيس بوك عبر رسالة نصية، وأكدت ذلك مديرة المشروع ماري كريستين هاينزه في رسالة عبر الفيسبوك أيضاً حيث قالت «على ما يبدو، يتم حاليًا نقل مواقع الويب الخاصة بالمركز اليمني لقياس الرأي العام (YPC) إلى خادم جديد، ولكن سيصبح الموقع متاحاً مرة أخرى قريباً [6]» من دون تحديد تاريخ معين لذلك.

أما عن دلالة توقف الموقع عن العمل في الوقت الحالي، فقد أكدت مديرة المشروع بأن «الأسباب تقنية بحتة [7]» . وأكد ذلك مسئول صفحة المركز على الفيسبوك حيث قال « بأن الأمر كلة يتعلق بقيام المركز باستئجار سيرفر خاص للمركز ويتطلب أعمالاً

[3] لتوثيق الاحداث في اليمن منذ يناير 2011 المركز اليمني لقياس الرأي العام يطلق موقع أصوات التغيير في اليمن، 26 يونيو 2013، شوهد بتاريخ 4 أغسطس 2020، على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/yemenpolling/posts/679058722109594?__tn__=-R

[4] مقابلة مع الدكتور عبد السلام الربيدي، عبر الماسنجر على حسابه بالفيسبوك، تاريخ 8 أغسطس 2020.

[5] أخلاقيات ومعايير التوثيق، ورقة صادرة عن المركز اليمني لقياس الرأي العام، تم الحصول عليها من المركز عبر الماسنجر بتاريخ 8 أغسطس 2020.

[6] رسالة نصية من ماري كريستن هاينزه، عبر الماسنجر على حسابها بالفيسبوك، تاريخ 4 أغسطس 2020.

[7] رسالة نصية من ماري كريستن هاينزه، عبر الماسنجر على حسابها بالفيسبوك، تاريخ 17 أغسطس 2020.

كثيرة حتى يتم نقل كافة محتويات الموقع إليه، وما زال موظفي المركز يعملون على ذلك ويحتاج بطبيعة الحال إلى وقتاً طويل لتنفيذه»[8]. أي أن الأسباب تقنية ولمن أراد الحصول على معلومات عن محتويات الموقع يمكن ذلك بطلبها من المركز.

والصورة أدناه، تبين الموقع قبل اغلاقه، حيث تم الحصول عليها من موقع يمن برس الإلكتروني، على الرابط المدون أسفل الجدول، من دون الحصول على تفاصيل كثيرة حول محتويات الموقع.

ب. ورش العمل في إطار مشروع تأطير الثورة:

سيتم التطرق هنا إلى ورشتي العمل التي عقدتا في اطار المشروع، وساهمت في توثيق جزء من الثورة في اليمن. وذلك على النحو التالي:

ورشة عمل صنعاء 15 يونيو 2013:

تناولت هذه الورشة مدى تطبيق النظريات الاجتماعية ومناهجها على الثورة اليمنية وعمليات تحولاتها منذ العام 2011. وقد تم افتتاح العروض الأكاديمية بمقدمة ألقتها مديرة المشروع ماري كريستين هاينزه، وبينت فيها فحوى نظرية الحركات الاجتماعية والتحليل التأطيري، وكيفية الاستفادة من هذه المناهج في فهم استراتيجيات التعبئة السياسية التي يتبعها الفاعلون السياسيون في اليمن. وأعقب ذلك استعراض أوراق عمل لباحثين يمنيين تركزت أوراقهم على الفاعلين في الثورة اليمنية واستراتيجياتهم في التعبئة والحشد والتأثير فيها. حيث استعرضت ورقة كمال حيدرة الاستراتيجيات التي اتبعها الحوثيون من أجل التعبئة



المصدر: https://yemen-press.net/news20315.html

[8] مقابلة مع مسئول صفحة المركز اليمني لقياس الرأي العام على الفيسبوك، بتاريخ 17 أغسطس 2020.

السياسـية وتوسـيع النفـوذ، كمـا تركـزت ورقـة سـليم الجـلال علـى دراسـة اسـتراتيجيات الحـراك الجنوبـي فـي الاسـتفادة مـن اللحظـة الثوريـة العامـة. ومـن جانبـه حللـت ورقـة عبـدالله بخـاش أداء حكومـة الوفـاق الوطنـي مـن خـلال نظريـة دوامـة الصمـت و آلياتهـا فـي اسـتقصاء الـرأي العـام وتأثيـره علـى سـلوك الفاعليـن المختلفيـن. وتناولـت ورقـة عبدالكريـم غانـم أهـم النظريـات التـي تناولـت الثـورة وأهـم مـا وجـه إليهـا مـن نقـد وتصحيـح و إعـادة تبيئـه وفقـاً للسـياقات الاجتماعيـة والثقافيـة المختلفـة. وفسـرت ورقـة عبـدالله الصنعانـي المقتربـات السيسـيولوجية لدراسـة الثـورة ومـا يطـرأ علـى نماذجهـا النظريـة مـن محـددات مختلفـة تتنـوع بتنـوع السـياقات الثقافيـة مـع بقـاء عنصـر الصـراع المـلازم للحـالات الثوريـة علـى مـدار التاريـخ الإنسـاني. و جـاءت ورقـة لطيفـة الظفيـري حـول دراسـة دور حـزب التجمـع اليمنـي للإصـلاح فـي الثـورة. وركـزت ورقـة الدكتـور مـراد العزانـي علـى خطابـات علـي عبـدالله صالـح أثنـاء الثـورة الشـعبية، وتناولـت ورقـة عبدالسـلام الربيـدي البيانـات الدينيـة الصـادرة أثنـاء الثـورة اليمنيـة مـن خـلال تحليـل بعـض الفتـاوى لمختلـف الفصائـل الدينيـة أثنـاء الثـورة ومـا أعقبهـا مـن أحـداث[9]. وكان مـن المفتـرض أن يصـدر كتـاب يتضمـن أعمـال الورشـة. لكنـه لـم يصـدر للأسـف[10].

وبالمجمـل مثلـت تلـك الأوراق تأطيـراً للاسـتراتيجيات المختلفـة التـي أتبعتهـا الحـركات والكيانـات السياسـية المختلفـة فـي اليمـن إبـان الثـورة ومـا بعدهـا، وتوثيقـاً للأحـداث الثوريـة والاحتجاجيـة التـي حدثـت فـي تلـك الفتـرة.

ورشة عمل بون في ألمانيا:

عقـدت ورشـة العمـل الثانيـة فـي مدينـة بـون فـي ألمانيـا الاتحاديـة، وقـد تـم اسـتعراض أوراق عمـل عـن الثـورة اليمنيـة مـن قبـل باحثيـن ألمـان ويمنييـن. مثلـت مخرجـات هـذه الورشـة مدخـلات لكتـاب صـدر حـول اليمـن، حمـل عنـوان « **اليمـن والبحـث عـن الاسـتقرار: السـلطة والسياسـة والمجتمـع بعـد الربيـع العربـي**» مـن تحريـر مـاري كريسـتين هاينـزه. تـم اصداره فـي العـام 2018.

تضمـن الكتـاب مقدمـة حـول اليمـن والبحـث عـن الاسـتقرار للدكتـورة مـاري كريسـتين هاينـزه. وتنـاول فـي الجـزء الأول منـه «**الـرؤى المتنافسـة، مسـارات مسـتقبل اليمـن المتخيلـة**». وفيـه أربـع أوراق بحثيـة، تناولـت الأولـى النزعـة الشـكية لـدى المثقفيـن الصاعديـن فـي يمـن مـا بعـد الثـورة للباحـث اليمنـي عبـد السـلام الربيـدي. والثانـي حـول الثقافـة السياسـية للمقاومـة النسـوية: استكشـاف وكالـة المـرأة وديناميكيـات النـوع الاجتماعـي فـي انتفاضـة اليمـن (2011-2015) للباحثـة إيـوا ك.سـترزيليكا. والثالثـة حـول تعبئـة قبائـل اليمـن الشـرقية: نمـوذج المهـرة للتنظيم الذاتـي للباحثـة إليزابيـث كينـدال. والورقـة الرابعـة حـول التغييـر السياسـي والأجيـال فـي جنـوب اليمـن: «جيـل الوحـدة» يتصـور دولتـه الجنوبيـة للباحثتيـن آن لينـدا و أميـرة أوغسـتين. بينمـا جـاء الجـزء الثانـي حـول «**الانتقـال وسـخطه: رؤى واسـتراتيجيات الفاعليـن السياسـيين فـي اليمـن**». وتنـاول خمـس أوراق عمـل. الأولـى حـول الحكـم فـي مرحلـة انتقاليـة: ديناميـات عمليـة الإصـلاح التفاوضـي

[9] أول ورشة علمية من نوعها تناقش الثورة اليمنية 2011، 15 يونيو 2013، شوهد بتاريخ 4 أغسطس 2020، على الرابط التالي: http://www.ypwatch.org/news577.html#.XymNGSjXLIU

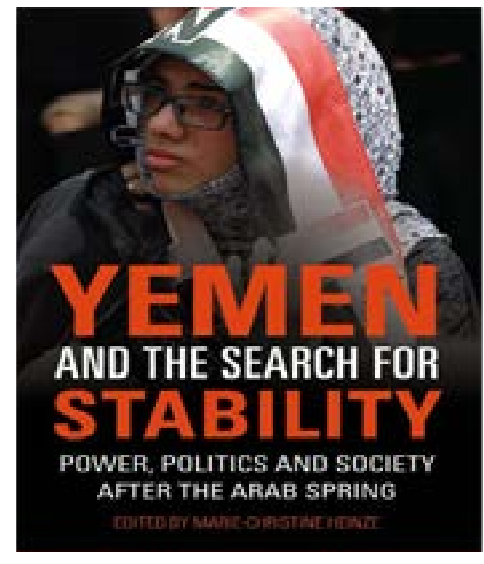
[10] مقابلة مع الدكتور عبدالسلام الربيدي عبر الماسنجر، بتاريخ 8 أغسطس 2020.

في اليمن للباحث توبياس ثيل. والثاني حول التفاوض حول تمكين المرأة في مؤتمر الحوار الوطني للباحثة اليمنية نادية السقاف. بينما الورقة الثالثة حول معضلة الحوثيين: أنصار الله و «الجمهورية الثانية» للباحث مريكا براندت. والرابعة حول انعكاسات الحظ: حزب الإصلاح في اليمن ما بعد صالح للباحث لوران بونفوا. والخامسة عن حزب السلفيين؟: بناء حزب الرشاد في الفترة الانتقالية لليمن. للباحث جوديت كوشنيتسكي. بينما جاء المحور الثالث المعنون ب «**الانتفاضة الاجتماعية والثقافية: اليمن قبل وبعد الربيع العربي**» شمل أربع أوراق عمل. الورقة الاولى حول عدم حركة الشباب في صنعاء: تغيير المناطق الجغرافية المعيارية من خلال الموضة والفن والموسيقى لماريك ترانسفيلد. أما الورقة الثانية حول سؤال. هل يمكن أن نتحدث مع الإرهابيين؟: التطرف وإمكانية الحوار، كما هو موضح في الفيلم والمسرح اليمني لكاثرين هينيسي. فيما جاءت الورقة الثالثة حول سؤال: هل يستطيع «اليمن القديم» البقاء على قيد الحياة في «اليمن الجديد»؟: أعمال النهب والتهديدات الأخرى للتراث الثقافي اليمني لستيفان شتاينبيسر. وأخيراً الورقة الرابعة بحثت عن اجابة للتساؤل. هل تنقذ الفيدرالية الدولة اليمنية؟ للباحثة ماريا لويز كلوزين [11].

يركز الكتاب على التطلعات التي ألهمت العمل الثوري، ويحلل ما حدث من خطأ في السنوات التي تلت ذلك. ويدرس المجموعات المختلفة المشاركة في الاحتجاجات - الإخوان المسلمون والسلفيون والحوثيون والانفصاليون والنساء والشباب والفنانين والمثقفين - من حيث رؤيتهم المتنافسة لمستقبل البلاد بالإضافة إلى صراعاتهم الداخلية. ويتتبع هذا الكتاب أثر ثورة 2011 على أفكار هذه الجماعات من أجل «اليمن الجديد» وعلى استراتيجياتها للتمكين الذاتي. وبذلك، يبحث عن الأخطاء التي ارتكبت في العملية الانتقالية للبلاد بعد عام 2011، لكنه يشير أيضًا إلى احتمالات الاستقرار والتغيير الإيجابي [12].

طرح الكتاب العديد من الأفكار الخلاقة للثورة اليمنية ومآلاتها، وساهم بدرجة كبيرة في توثيق مُفصل لأحداث الثورة واستراتيجيات الفاعلين السياسيين فيها. وقدم في الأخير مجموعة من التوصيات والدلالات العملية لأساليب التعامل مع مستقبل اليمن ما بعد عملية الانتقال والحرب.

ومع إن هذه المرحلة مثلت رصد تجربة مشروع تأطير الثورة في اليمن، إلا أن المركز اليمني



صورة لغلاف الكتاب الصادر عن ورشة عمل ألمانيا حول تأطير الثورة اليمنية في 2018، صادر عن أي.بي. توريس لندن.

[11] ماري كريستين هاينزه، اقتباس أسماء الباحثين وعناوين الأوراق البحثية من صفحتها على تويتر، تاريخ المشاهدة 4 أغسطس 2020، على الرابط التالي: https://twitter.com/MarieHeinze/status/1012682928961224705

[12] ماري كريستين هاينزه، اليمن والبحث عن الاستقرار: السلطة والسياسة والمجتمع بعد الربيع العربي، تاريخ المشاهدة 4 اغسطس 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/2FbP40C

لقياس الرأي العام ظل يغطي قضايا التحول خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها كامتداد لاهتمامه بالثورة وتحولاتها [13]، حيث عمل على عدد من المشاريع وأصدر العديد من التقارير والبيانات المتعلقة بقضايا التحولات في البلد، ويمكن الرجوع إليها على موقع المركز على الرابط التالي:

http://www.yemenpolling.org/.

ولن يتسع المجال لذكرها هنا.

ثانياً: تجربة المبادرات الشبابية في رصد الفعل الثوري في اليمن:

سوف يتم التركز في هذه الجزئية على **فن الجرافيتي**، باعتباره طريقة مبتكرة في الثورة السلمية على الأنظمة والحكومات. وسنستعرض ثلاث تجارب في هذا الإطار، وذلك على النحو التالي:

أ. تجربة الفنان مراد سبيع:

اشتهر فن الجرافيتي في اليمن إبان الثورة على يد الفنان مراد سبيع، وغيره من الفنانين من الجنسين. وعلى الرغم من أن هذا الفن لم يظهر في اليمن إلا في فترة متأخرة لا تتعدى الخمس سنوات، إلا أنه رسّخ أقدامه في الشارع اليمني وأصبحت الجداريات تملأ الشوارع وتقدم رسائل متنوعة وقضايا مختلفة. يقول سبيع عن نفسه بأنه « اختار تحويل جدران الشوارع إلى معرض فني مفتوح حيث يسير مئات الآلاف من الناس كل يوم.

وبأن نهجه تجاه الفن مختلف لأنه قرر عدم العمل بمفرده؛ بل إنه عادة ما يرسم في الشوارع مع زملائه الفنانين والأصدقاء والمارة وأي شخص يريد الانضمام. ليست هناك حاجة إلى خلفية فنية لكي ينضم إليها الناس، لأنه يعتقد أن هناك جانبًا فنيًا في كل شخص وأن الاحتفاظ بالفرشاة واللون قد يوقظ هذا الجانب. كما يؤمن بأهمية إعطاء الناس الفرصة للتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم من خلال الفن، والتعبير عن آرائهم حول القضايا السياسية والاجتماعية لبلدهم» [14].

يُعرف مراد باسم فنان الشارع، وقد أطلق خمس حملات فنية في الشوارع منذ عام 2012. بعض هذه الحملات ذات طبيعة فنية فقط، وبعضها الآخر ذو طبيعة سياسية. يستخدم تقنيات مختلفة في الرسم تتراوح بين استخدام الفرشاة والاستنسل ومعجون القمح والوسائط المختلطة. كما رسم في مدن مختلفة في اليمن وميلانو ولندن أيضًا. وحصل حتى الآن على درعين وجائزتين وشهادة تقدير.

وانطلقت حملات سبيع الفنية مع ثورات الربيع العربي وصاحبتها، وربما كانت نتيجة لها وتفاعلا مع مطالبها في الحرية والعدالة. ونفّذ سبيع عدّة حملات فنية متتابعة، كل حملة اتخذت لها عنواناً خاصاً يعكس الهدف الرئيسي منها، كانت «**لوّن جدار شارعك**» حملته الأولى، في عام 2012، مباشرة بعد الثورة والصراعات التي أعقبت ذلك في عام 2011. إذ ظهرت بهدفٍ نبيل ورسالة جميلة تتمثل في التوجه إلى محو آثار الرصاص

[13] مقابلة مع الدكتور عبدالسلام الربيدي على الماسنجر، بتاريخ 8 أغسطس 2020.
[14] نبذة عن مراد سبيع على موقعه الالكتروني، تاريخ الدخول 16 أغسطس 2020، على الرابط التالي: https://muradsubay.com/about/



الفنان مراد سبيع يقف مبتسماً أمام جدارية الجدران تتذكر وجوههم



والقذائف بالألوان والرسوم الجمالية، لتنبّه الناس إلى ضرورة التخلي عن السلاح وأسباب القتل والدمار والالتفات إلى القيم الجمالية في ذواتنا أو المنعكسة في الفضاء المكاني أمام أعيننا.

ثمّ جاءت حملته الأهم «**الجدران تتذكر وجوههم**» لترسم وجوه الأشخاص الذين أخفوا بشكل قسري من قِبَل الأجهزة الأمنية في زمن اضطرابات سياسية وعسكرية مختلفة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن. تميَّزت هذه الحملة بأنها كسرت حاجز الخوف لدى أهالي المخفيين، حيث كان يعدّ مجرّد الحديث عن المخفيين قسرياً كفيلا بتغييب المرء في السجون لسنوات، وأتاحت المجال لمشاركة أهالي المخفيين وبشكل أساسي في تقديم المعلومات وفي رسم هذهِ الوجوه في شوارع المدن اليمنية.

تم إطلاق حملته الثالثة «12 ساعة» في عام 2013. هدفت هذه الحملة إلى تسليط الضوء على «شرور» اليمن، مع التركيز في كل ساعة على موضوع مختلف منها: الاختطاف والاعتقالات، الاختفاء القسري، الطائفية، العنف المسلح، ومن سجن المعارضين السياسيين إلى ضربات الطائرات الأمريكية بدون طيار في البلاد، وجداريات تتكلم عن الإرهاب والفقر والحرب الأهلية وتجنيد الأطفال في النزاعات، والفساد والوصم والتهميش، ليختتم ببشارة إيجابية، وهي «مشاركة» السلام.

جاءت حملته الرابعة بعنوان «**منحوتات الفجر**» في أوائل عام 2015. وهي أول حملة نحت في الشوارع في اليمن. وبعد ستة أشهر من التحضير، طرح الفنان سبيع، بمشاركة بعض الفنانين اليمنيين الشباب والناشطين المدنيين، منحوتة «الموقح»، وهو رمز قديم للشعب والوحدة الوطنية، كأول عمل نحتي له في شارع الجزائر في العاصمة صنعاء. وقد هدفت الحملة إلى تذكير جميع الشعب اليمني بكيفية قيام أجدادنا ببناء الدول والحضارات في التاريخ.

وبعد اندلاع الحرب في اليمن في مارس 2015، قرر مراد أن الوقت قد حان لإطلاق الحملة الخامسة «**أثار الخراب أو حطام**». وهي حملة للرسم تقوم على أنقاض ما تبقى من الجدران التي خلفتها الحروب الخارجية والداخلية في



صوره لجدارية سبيع « ثلاثية: الحرب, الجوع والمرض» الحديدة بتاريخ 25 نوفمبر 2017, المصدر موقع : https://muradsubay.com/campaigns/faces-of-war/

اليمن. وتطمح للانتقال إلى المحافظات الأخرى المعرضة للتدمير من جراء هذه الصراعات, إذا **سمحت الظروف المناسبة**[15]. يقول مراد في حوار على موقع هافينجتون بوست بأن « هذا ما استطاع القيام به تجاه الحرب القائمة في بلده, وبأنه يجب عليه أن يلقي الضوء على ما تفعله تلك الحرب بأهله, وأن يُخلد تلك الصور على جدران المدن, لكي لا ينساها الناس أبدًا, ولكي يعرف العالم ما تكلفه الحرب, وما يخسره الناس بعدها[16]» .

إلى جانب ذلك, ينظم "مراد سبيع" كل سنة يوماً مفتوحاً للفنّ بالشارع, يشارك فيه الناس من كل الفئات؛ الأطفال والنساء والرجال والفتيان. يقول "مراد سبيع" في تصريح لمجلة "المدنيَّة" بشأن الحدث « في الوقت الذي تفرقنا فيه الحدود, يأتي الفنّ ليعيد علاقة الناس بعضهم ببعض» [17].

وغيرها من الأعمال, ومنها ثلاثية: الحرب, الجوع والمرض, والتي رسمها في مدينة الحديدة حيث هناك جدار فقط يفصل بين من هم في السماء ومن هم على الرصيف, ومجيء الحرب فاقم هذه الكارثة ليلصق جلد الناس بعظمهم. فهنا بدأت المجاعة والأمراض التي انتشرت الى بقية البلاد, في ظل صمت داخلي وخارجي مخيف. هناك جدار صمت متين حول هذه المنطقة ولا يتخلله الاهتمام إلا في مواسم معينة, فالإنسان هنا منسي تماماً.

ب. تجربة الفنانين تمام الشيباني وذي يزن العلوي:

فنان آخر رسم له طريقاً خاصاً في هذا المجال, وهو ذي يزن العلوي, وله حملة خاصة أسماها **"كاريكاتير الشارع"** تناولت القضايا والأحداث السياسية والاقتصادية بشكل كاريكاتوري ساخر. وتعدّ من التجارب الفريدة والإبداعية؛ فالكاريكاتير في اليمن لم يكن له مكان سوى الجرائد والمجلات, أمّا الآن فقد أضحى مرسوماً على الجدران يشاهده كل الناس من مختلف الفئات الاجتماعية. ويقول عن تأثير الفنّ بشكل عام والجرافيتي بشكل خاص, « إن فنّ الجرافيتي في اليمن هو نشاط وفنّ اجتماعي, يتميز أنّه فنّ ذو أسلوب حواري مع المجتمع, ويرجع ذلك إلى طبيعة القضايا التي يحملها على عاتقه, فهو, بذلك, يعبِّر عن آهات الناس وعن القضايا الحساسة التي يمرّ بها البلد». وإن الحملات الفنية التي انطلقت منذ 2012 ساهمت في إعداد المجتمع وتفاعله مع كل حملات الجرافيتي في المراحل المختلفة

15 مراد سبيع, حملة آثار الخراب, تاريخ الدخول 16 أغسطس 2020, على الرابط التالي: https://muradsubay.com/campaigns/ruins/

16 أميرة جمال, ثورة على الجدران: الجرافيتي في البلاد العربية, تاريخ الدخول: 15 أغسطس 2020, على الرابط التالي: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:-UUNIZxVFpEJ:https://www.noonpost.com/content/12507+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

17 عبدالرحمن قائد, فن الجرافيتي.. الإبداع والتأثير, تاريخ الدخول 15 اغسطس 2020, على الرابط التالي: https://almadaniyamag.com/ar/2017/07/04/2017-7-4/



جداريـة الفنـان ذي يـزن العلـوي ضمـن حملـة "حُطـام" 8 اكتوبـر 2015. علـى الرابـط التالـي:
https://muradsubay.com/2015/11/22/456543/

للتعبيـر عـن المشـاكل والقضايا المطروحـة. وقـد كانـت تلـك الحمـلات محفـزّة لتشـغيل الأحـداث والتغييـر علـى مسـتوى الواقـع [18]". كذلك شـارك ذي يـزن بأعمـال أخـرى مـع فنانيـن آخريـن ومـن تلـك المشـاركات، أعمالـه فـي جداريـة حطام مع الفنـان مـراد سـبيع، وكمـا فـي الصـورة أعـلاه.

وعلــى بعـد أربعـة أحيـاء سـكنيّة مــن فريــق «كاريكاتيــر الشــارع»، كان فريــق حملــة أخــرى يطبــع علــى جــدار مستشــفى الكويــت، القريــب مـن سـاحة التغييـر، مقتطفـات مختـارة مـن كتـب جيفــارا والبردونــي وغانــدي ومحمــود درويــش ومؤلّفاتهـم. فقـد أطلـق الشـاب تمّـام الشـيباني، مـع أربعـة رسّـامين، حملـة «كتـاب مفتـوح». كلّ أسـبوع، يختـارون حائطـاً شـاغراً للرسـم، ويعلنـون علــى مواقــع التواصــل الاجتماعــيّ نقطــة الالتقـاء، وفـي اليـوم التالـي، يرسـمون مجموعـة مـن الشـبان والفتيـات الجداريّـات. حيـث قـال تمّـام الشــيباني « نحــاول جاهديــن اختيــار الشــوارع الأكثـر حيويّـة وحركـة، حيـث تمـرّ أو تتوقّـف عندهـا السـيّارات ووسـائل المواصـلات باسـتمرار. فــكلّ ثــلاث دقائــق يوميّــاً، تتوقّــف الســيّارات أمـام إشـارة مـرور جولـة بغـداد مثـلاً، فأفكّـر كـم شـخصاً قـرأ الجداريّـات بتمعّـن، مـن سـيّارته أو مـن خلـف زجـاج البـاص، وقـرّر الذهـاب إلـى المكتبـة لشـراء الكتـاب. إنّـه شـعور مبهــج» [19].

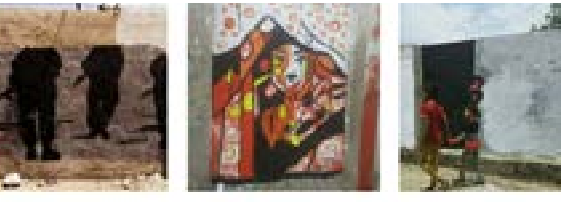
وعلـــى مـــدار نشـــاطات حملـــة كتـــاب مفتـــوح الواســـعة التـــي اســـتمرت لعاميـــن منـــذ 2014 وحتـــى 2016، خصصـــت فـــي بعـــض أعمالهـــا جداريـــات خاصـــة بشـــاعر اليمنـــي الكبيـــر عبـــدالله البردونـــي كتخليـــد بســـيط لِمُبِصِّـــر اليمـــن فـــي شــوارع العاصمــة صنعــاء ومدينــة تعــز [20]. كمــا واصـل تمـام، أعمالـه فـي جداريـة جديـدة رسـمت فــي الحــدث الســنوي الخــاص باليــوم المفتــوح للفـن فـي 15 مـارس 2017 فـي العاصمـة صنعـاء علـى جـدار جامعـة صنعـاء، وغيرهـا مـن الأعمـال.



يظهـر فـي الجداريـة الشـاعر اليمنـي الكبيـر عبـدالله البردونـي، مـع مجموعـة مـن الشـخصيات الأخـرى. المصـدر: مدونـة الفنـان تمـام الشـيباني علـى الرابـط التالـي
http://tammamalshebani.blogspot.com/2017/04/blog-post_81.html

[18] عبدالرحمن قائد، فن الجرافيتي.. الإبداع والتأثير، تاريخ الدخول 15 اغسطس 2020، على الرابط التالي:
https://almadaniyamag.com/ar/2017/07/04/2017-7-4/
[19] محمد العبسي، اليمن: معالجة تشوّهات السياسة عن طريق الرسم، المونيتور، بتاريخ 12 سبتمبر 2014، تاريخ الدخول 17 أغسطس 2020، على الرابط التالي:
https://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/09/youth-yemen-graffiti-art-campaigns-criticize-politics.html
[20] محمد العبسي، اليمن: معالجة تشوّهات السياسة عن طريق الرسم، المونيتور، بتاريخ 12 سبتمبر 2014، تاريخ الدخول 17 أغسطس 2020، على الرابط التالي:
https://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/09/youth-yemen-graffiti-art-campaigns-criticize-politics.html







جدارية الفنانة هيفاء سبيع ضمن حملة ضحايا صامتون، حيث تقول إن الجدارية تشرح معاناة أهالي المختفين قسريا وتصور امرأة في رقبتها قضبان خلفها شخص معتقل والقمرية -نافذة مستديرة زجاجها ملون- كناية عن اليمن حيث تعتبر علامة أساسية في العمارة اليمنية. على الرابط التالي:
https://bit.ly/3gftyVA

ج. تجربة الفنانة هيفاء سبيع:

اتخذت الفنانة اليمنية هيفاء سبيع من الجدران لوحات جدارية تخط عليها بريشتها ما يراودها من أفكار عن كوارث الحرب المشتعلة منذ نحو 6 سنوات. فما بين جدار وأخر لم يمسها الدمار، تبرز جماليات فنية تشع ألوانا تبدد عتمة الحرب، غير أنها تجسد في الوقت نفسه المعاناة التي ألحقتها بالشعب اليمني. وقد كرست الفنانة هيفاء أعمالها الفنية التشكيلية مؤخراَ لتجسيد المعاناة، التي خلفتها الحرب في اليمن، وخصوصاَ ما يطال منها النساء والأطفال، على جداريات شوارع العاصمة صنعاء ضمن حملة أسمتها **«ضحايا صامتون»** للتركيز على معاناة النساء والأطفال في زمن الحرب وأضرارها الكارثية على كل المجتمع.

وتضم الحملة سبع جداريات ومن بين الرسومات جدارية باسم «تجنيد الأطفال» و«جنسيتي نازحة»، التي تروي من خلالها معاناة النازحات والصعوبات التي تواجههن، كما تناولت أيضا قضايا أخرى كالألغام الأرضية، والاختفاء القسري، والصعوبات التي تواجه الأطفال في رحلتهم اليومية لمدارسهم [21].

كما ألهمت صور مروعة التقطت في الآونة الأخيرة لأطفال جوعى في اليمن الفنانة اليمنية هيفاء سبيع لاستخدام إبداعها في تسليط الضوء على قضية الجوع في بلدها الذي تمزقه حرب ضروس. حيث سمت الفنانة جداريتها « طفل من عظام» ورسمت فيها أمًا تحمل ابنها الذي يعاني من سوء التغذية. كذلك رسمت لوحات جدارية أخرى تسلط الضوء على محنة اليمنيين منذ بدء الحرب [22].

تأثرت الفنانة هيفاء كما تقول بالمدرسة السريالية وروادها سلفادور دالي، فان غوخ، وبابلو بيكاسو. ومع ذلك فأنها ترى بأن «الفن نجح في تجسيد معاناة الشعب اليمني جراء الحرب، لكن الرسالة لن تصل إلا بمشاركة المجتمع نفسه وأن الفن قادر على نشر لغة السلام والقيم النبيلة وثقافة المحبة والتعايش في زمن الحرب». و تأمل في « أن تتوقف آلة الحرب ويعم السلام في اليمن

[21] عبر جداريات بالشوارع.. أطفال اليمن الجوعى يحدقون في سكان صنعاء، UA|TV، بتاريخ 5 مارس 2019، تاريخ الدخول 19 أغسطس 2020، على الرابط التالي:
https://ar.uatv.ua/abr-jdareat-balshwara-atdfal-alemn-aljwaa-ehdqwn-fe-skan-ssnaaaa/

[22] عبر جداريات بالشوارع.. أطفال اليمن الجوعى يحدقون في سكان صنعاء، UA|TV، بتاريخ 5 مارس 2019، تاريخ الدخول 19 أغسطس 2020، على الرابط التالي:
https://ar.uatv.ua/abr-jdareat-balshwara-atdfal-alemn-aljwaa-ehdqwn-fe-skan-ssnaaaa/

وبلدان العالم وأن يعيش كل إنسان عيشة كريمة تحقق له ما يريد» [23].

ثالثاً: تجربة الأرشيف اليمني في رصد انتهاكات الحرب في اليمن (2018-2020):

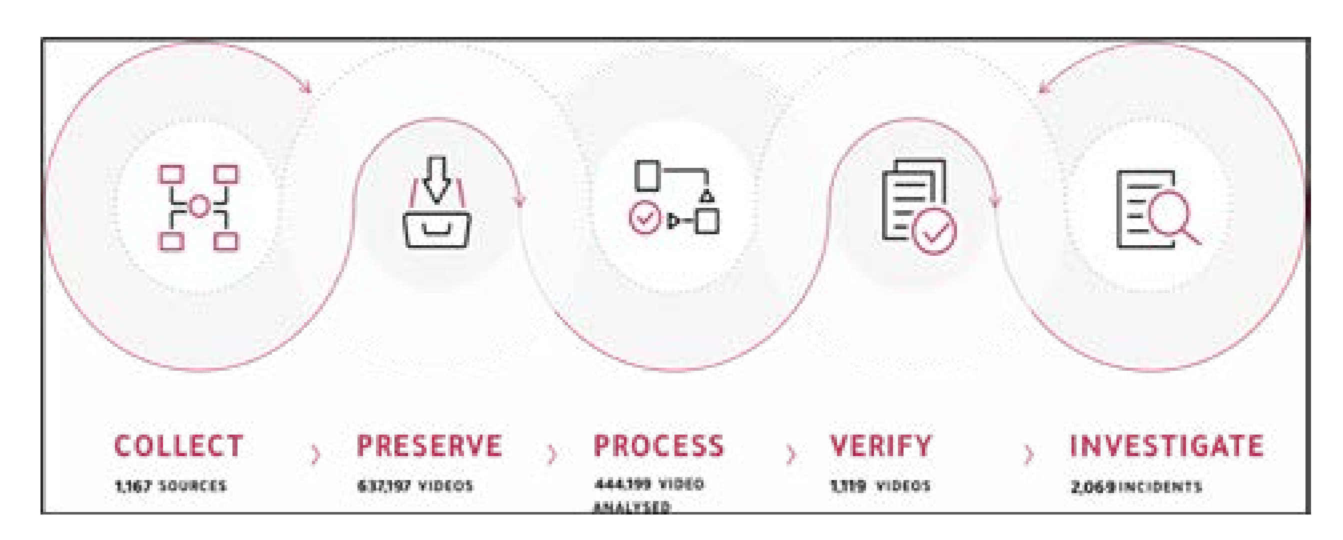
يسعى الأرشيف اليمني من خلال جمع المحتوى البصري مفتوح المصدر المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، حفظه، التوثق منه والتحقيق فيه؛ إلى بناء قاعدة بيانات لدعم تقارير حقوق الإنسان والمساعدة في بناء القضايا القانونية وإنشاء ذاكرة رقمية. والأرشيف اليمني مشروع مستقل تماماً انشى أواخر العام 2018، لا يقبل الدعم المالي من الحكومات المتورطة بشكلٍ مباشر في النزاع اليمني. ويسعى للحصول على التبرعات من الأفراد ليتمكّن من الاستمرار بعمله. وتستند منهجية البحث في الأرشيف اليمني إلى مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل في؛ تحديد المحتوى والحصول عليه وتوحيده. والمحافظة عليه بشكلٍ آمن على المدى الطويل. والتحقق والفهرسة وإثراء البيانات الوصفية. وإتاحة الوصول إلى المحتوى وتعزيز الحوار والنقاش ورفع مستوى التوعية حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، العدالة، المساواة والمساءلة في اليمن.

ونظراً إلى إن الوصول إلى انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مقيّد ومحفوف بالمخاطر بالنسبة للصحفيين المستقلين، وكالات الأنباء الدولية، هيئات التحقيق التابعة للأمم المتحدة، و منظمات حقوق الإنسان الدولية. تعتمد منهجية وأدوات الأرشيف اليمني، على محتوى مُتحقّق منه مُنشأ من قبل مستخدمين للمساعدة في بناء قضايا جنائية، إضافة إلى أبحاث حقوق الإنسان.

ويركز فريق الأرشيف اليمني على أهمية الشفافية فيما يتعلق بالأدوات، النتائج، والمنهجيات، إضافة إلى الحرص على إتاحة المحتوى المتحقّق منه للعموم وجعله قابلًا للوصول لكلٍّ من الصحفيين، المدافعين عن حقوق الإنسان، والحقوقيّين الذين يعملون لأغراض الإبلاغ، المساءلة والمناصرة. ولذلك، فأن الأرشيف اليمني يتيح جميع البرمجيات المطوّرة من قبله للعموم بصيغ حرّة ومفتوحة المصدر، إضافة إلى السماح بإعادة استخدام هذه البرمجيات وتخصيصها من قبل مجموعات أخرى خارج الأرشيف اليمني [24].

[23] فنانة تشكيلية يمنية لم تجد سوى الجدران لتبث إليها مأساة بلادها ومصائب شعبها، بتاريخ 17 مارس 2018، تاريخ الدخول 18 اغسطس 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3gftyVA

[24] للمزيد من المعلومات حول الأدوات والمنهجيات التي يستخدمها الأرشيف اليمني، تاريخ الدخول 12 أغسطس 2020، على الرابط التالي: https://yemeniarchive.org/ar/about/methods-tools



الشكل أعلاه يبين حجم الأعمال الذي قام بها الأرشيف اليمني حتى الآن[25]، وذلك على النحو التالي: تم الرجوع إلى 1167 مصدر موثوق، تم حفظ 637197 فيديو، تم معالجة 444199 فيديو، فيما تم التحقق من 1119 فيديو، وتم التحقيق من 2069 حادثة.

في نموذج البيانات والتشغيل الخاص به؛ اعتمد الأرشيف اليمني على **النموذج المرجعي للاكتشاف الإلكتروني الذي طورته كلية الحقوق بجامعة ديوك.** أدناه شرح مفصّل لكلٍّ من خطوات هذا النموذج.

أولاً: الجمع: يعمل الأرشيف بالتعاون مع مجموعات أرشفة أخرى مثل الحقوقيين والصحفيين لتطوير المنهجية، ومع تقنيين آخرين لتطوير الأدوات مفتوحة المصدر التي نستخدمها. يمكن أن تكون مصادر الأرشيف أفراد ومنظّمات يرسلون المواد مباشرةً، حسابات وسائل تواصل اجتماعي متاحة للعموم، إضافةً لما يُنشر علنًا من معلومات. وذلك على النحو التالي:

1. إنشاء قاعدة بيانات مصادر موثوقة للمحتوى الرقمي:

قبل جمع، أرشفة أو التحقق من المواد الرقمية، أنشى الأرشيف بدايةً قاعدة بيانات من مصادر موثوقة للمحتوى البصري. حدّد ما يزيد على 1167 مصدر موثوق به، من بينهم صحفيين ومراسلين ميدانيين، دوائر إعلامية أكبر (مثل وكالات الأنباء المحلية والدولية)، منظمات حقوق الإنسان، والعيادات والمستشفيات الميدانية المحلية، وغيرها. بدأت العديد من هذه المصادر في نشر أو توفير محتوى بصري منذ مارس - آذار عام 2015 حتى الآن. ويتم الوصول إلى المحتوى المرئي من خلال منصات التواصل الاجتماعي في المقام الأول (تويتر، فيسبوك، يوتيوب، مواقع الويب، تيليغرام)، الملفات المُستلمة (مقاطع الفيديو، الصور، ملفات pdf)، ومجموعات بيانات من متعاونيين خارجيين. يتم تتبع التغيّرات في مجموعات البيانات هذه لضمان حفظ جميع الإصدارات.

[25] الأرشيف اليمني، تاريخ الدخول 12 أغسطس 2020، على الرابط التالي: https://yemeniarchive.org

2. إنشاء قاعدة بيانات مصادر موثوقة للتحقق:

أنشأ الأرشيف اليمني قاعدة بيانات مصادر موثوقة للتحقق. توفر هذه المصادر معلومات إضافية تُستخدم للتحقق من المحتوى على منصات وسائل التواصل الاجتماعي أو المُرسل من مصدره مباشرةً. يتمّ التحقق من المحتوى من قبل المواطنين الصحفيين، المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني الموجودين في اليمن وخارجها. للحفاظ على نزاهة البيانات، لم يتم إشراك مصادر المحتويات في قاعدة بيانات التحقّق.

3. إنشاء مخطط بيانات وصفية موحد:

قبل أن يتم حفظ أي محتوى أو التحقق منه يجب أن تحديد نظامًا يمكن من خلاله إدارة المحتوى وتنظيمه، وذلك من خلال البيانات الوصفية. فإنشاء مخطط بيانات وصفية يساعد على تنظيم المحتوى وإدارته بالإضافة إلى مساعدة المستخدمين في تحديد وفهم ماذا حدث، متى وأين.

في الوقت الذي يعترف الأرشيف اليمني بالحاجة إلى وجود مخطط معياري للبيانات الوصفية من أجل تنظيم المحتوى، يدرك أيضًا أن تنفيذ أي مخطط للبيانات الوصفية هو خيار سياسي للغاية. ونظرًا إلى عدم وجود معايير مقبولة عالمياً وقانونيًا للبيانات الوصفية، فقد بُذل الأرشيف جهود لوضع إطار محدد للعمل بالتشاور مع مجموعة متنوعة من هيئات التحقيق الدولية. ومن بينها مشاورات مع أعضاء مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إضافة إلى معاهد أرشفة أخرى ومنظمات البحوث وحقوق الإنسان. تُضاف البيانات الوصفية بعد حفظ المحتوى؛ لكن من المهم تحديد مخطط البيانات الوصفية قبل جمع المحتوى ومعالجته.

ثانياً: الحفظ: إن سير عمل الجمع والحفظ الآمن لدى الأرشيف اليمني يضمن عدم فقدان المحتوى الأصلي نتيجة إزالته من قبل منصات المشاركة. ويتم ذلك من خلال جمع وتخزين المحتوى الرقمي بشكل آمن على خوادم خارجية (backend servers) قبل أن يخضع لعملية تحقق أساسية. ومن ثمّ أخذ نسخ احتياطية منه بشكل آمن على خوادم في جميع أنحاء العالم. نستخدم لهذه العملية Sugarcube[26] برمجية مفتوحة المصدر طُوّرت لأغراض تحقيقات حقوق الإنسان باستخدام المحتوى المُنشأ من قبل المستخدمين.

في هذا المسار يوحد الأرشيف اليمني اللغة، نُوحّد صيغة البيانات (مع الحفاظ على الصيغة الأصلية كذلك). كما يقوم بالتقاط وتنزيل صفحة الويب التي تلقى المعلومات منها. تحصل الملفات في قاعدة بيانات الارشيف على قيمتي تجزئة hash بالاستناد إلى خوارزمية md5 و sha256 وتُختم بطابع زمني باستخدام Enigio Time، طرف ثالث متعاون. تجزّأ البيانات وتُختم زمنيًا لضمان وإثبات نزاهتها ما يعني عدم التلاعب بها أو تعديلها بعد أرشفتها.

ثالثاً: المعالجة: ما إن يُحفظ المحتوى بأمان، تُستخرج البيانات الوصفية من المحتوى

[26] Sugarcube: هي أداة مصممة لدعم الصحفيين، المنظمات غير الربحية، الباحثين الأكاديميين، منظمات حقوق الإنسان، وغيرهم في تحقيقاتهم باستخدام المصادر المفتاحة للعموم عبر الإنترنت (مثل التغريدات، مقاطع الفيديو، قواعد البيانات العامة، مواقع الويب، وقواعد البيانات عبر الإنترنت).
https://github.com/critocrito/sugarcube

المرئـيّ، ويُحلّـل ويُجمـع تلقائيًا باسـتخدام مخطط البيانـات الوصفيـة الموحّـد والمحـدّد مسـبقًا. قـد تتضمـن البيانـات الوصفيـة المُحلّلـة تفاصيـل الموقـع والمصـدر، والتـي قـد تكـون مفيـدة لتحديـد الموقـع الجغرافـي الـذي أُنشـئ فيـه المحتـوى. ومن ثـم تُملأ البيانـات الوصفية تلقائيًا ويدويًا اعتمادًا علـى جمعهـا مـن مصدر مفتـوح أو مُغلـق. تتضمّـن البيانات الوصفيّـة التـي يتـم جمعهـا وصفًـا للعنصـر المرئـي كمـا هـو فـي الأصـل (مثـل عنـوان فيديـو اليوتيـوب)، مصـدر المحتـوى المرئـي، الرابـط الأصلـي الـذي نُشـرت فيـه اللقطـات لأوّل مـرّة، المعالـم المُميـزة التـي يُمكـن التعـرّف عليهـا، أحـوال الطقـس (والتـي قـد تكـون مفيـدة لتحديـد الموقـع الجغرافـي أو الوقـت)، اللغـات أو اللهجـات الإقليميـة المحكيـة، الملابـس أو أي زي رسـمي يُمكـن التعـرّف عليـه، الأسـلحة والذخائـر المُسـتخدمة، الجهـاز المسـتعمل لتسـجيل اللقطـات، ونـوع محتـوى الوسـائط. فـي مسـار المعالجـة تُمـرّر ملفـات الفيديـو إلـى أُطـر رئيسـية، إضافـة إلـى اسـتخدام برمجيـة تعلّـم الآلـة V-FRAME [27].

رابعـاً: التحقـق: يجهّـز مسـار المعلومـات لـدى الأرشـيف اليمنـي المحتـوى البصـريّ للخضـوع إلـى عمليـة تحقـق أولـي. كمـا يُسـجّل أكبـر قـدر ممكـن مـن البيانـات الوصفيـة وسلاسـل معلومـات الحفـظ. ويتـم ذلـك لمسـاعدة المسـتخدمين فـي تحديـد وفهـم متـى وأيـن، ومـاذا حـدث فيمـا يتعلـق بواقعـة معينـة. ويتضمـن التحقـق ثـلاث عمليـات: 1) التحقـق مـن مصـدر رفـع أو نشـر الفيديـو. 2) التحقـق مـن موقـع تصويـر الفيديـو. 3) التحقـق مـن تواريـخ وأوقـات تصويـر ورفـع الفيديـو.

خامسـاً: التحقيـق والمزيـد مـن التحليـل: فـي بعـض الحـالات، أجـرى الأرشـيف اليمنـي تحقيقـات معمّقـة مفتوحـة المصـدر. لـم تسـمح محدوديـة الإمكانيـات والوقـت بتحليـل جميـع الحـوادث بشـكل معمّـق. ولكـن مـن خـلال تطويـر سـير عمـل قابـل للتكـرار؛ مـن المأمـول أن يسـاعد الآخـرون فـي هـذه الجهـود، وفـي التحقيـق بحـوادث أخـرى باسـتخدام منهجيـات مشـابهة. فـي صفحـة التحقيقـات فـي موقـع الأرشـيف الإلكترونـي نظـرة عامـة مفصّلـة علـى منهجيـة التحقـق المعمّـق.

سادسـاً: إفـادات الشـهود: فـي بعـض الحـوادث؛ يجمـع فريـق باحثـي الأرشـيف إفـادات الشـهود أو يشـارك بعـض المنظمـات التـي تقـوم بذلـك. فيمـا مضـى، عمـل الارشـيف مـع منظمـة العدالـة مـن أجـل الحيـاة، بالإضافـة لمنظمـات أخـرى كان دورهـا جمـع شـهادات الناجيـن، كالمصابيـن وأسـرهم، فضـلاً عـن روايـات شـهود العيـان (مثـل الطواقـم الطبيـة؛ ومـدراء المستشـفيات؛ وأعضـاء فريـق الدفـاع المدنـي).

سـابعاً: المراجعـة: بمجـرد معالجـة المـواد الرقميـة، التحقـق منهـا وتحليلهـا، تُراجـع بعـد ذلـك لتوخـي الدقـة. فـي حـال وجـود تناقـض، يُعـاد المحتـوى ثانيـةً إلـى سـير عمـل الأدلـة الرقميـة لمزيـد مـن التحقـق. إذا اعتُبـر المحتـوى دقيقـاً فإنـه ينتقـل إلـى مرحلـة النشـر [28].

[27] VFRAME: هو مجموعة من برمجيات الإبصار الحاسوبي مفتوحة المصدر مصمّمة لتحقيقات حقوق الإنسان بالاعتماد على مجموعات بيانات كبيرة من الوسائط المرئية. يستخدم VFRAME خوارزميات الكشف عن الأجسام حيث يمكنه الإشارة إلى محتوى الفيديو الذي يصور أجسامًا محددة مسبقًا، مثل الذخائر العنقودية.

[28] يمكن الاطلاع على شرح مفصل للبيانات الوصفية بالإضافة إلى قائمة كاملة لأنواع الحقول الخاصة بهذه البيانات على موقع الويب الخاص بالأرشيف اليمني على الرابط التالي: https://yemeniarchive.org

رابعاً: تقييم تجربة المراصد والمبادرات:

مثل مشروع تأطير الثورة في حقيقة الأمر لحظة فريدة بما حمله من أفكار خلاقة على الصعيد النظري والتأطيري للثورة اليمنية التي افتقدت منذ لحظة انطلاقتها أي مبادرات أو مراصد عملية لحفظ أدبياتها وفعالياتها الاحتجاجية والثورية وخطابات قادتها وفنون روادها، وكلمات وشعارات منظريها وقادتها. ولذلك مثل هذا المشروع وبخاصة الموقع الالكتروني البوتقة التي تلتقي عندها كافة الأنشطة والفعاليات في الفضاء اليمني الواسع. إلا ما عاب على هذا المشروع مثله مثل غيره من المشاريع في اليمن، هو عدم ديمومة نشاطه واستمرارية رصده للفعاليات والأحداث الفارقة التي عاشتها اليمن بعد العام 2014، أي عام انتهاء المشروع. وبالتالي تم افتقاد اللحظة التأريخية والتوثيقية البارزة التي حملها المشروع بخبرته الألمانية وأيادي أبناءه اليمنيين، لأهم حقبة مرت من عمر اليمنيين ولا زالوا يعيشون لحظاتها القاسية والمفرحة على حد سواء. إغلاق الموقع الالكتروني الضخم المعنون بالثورة اليمنية، والذي حفل بأرشيف الثورة اليمنية عبر منعطفاتها الثورية المختلفة، لم يكن إلا واقعاً مأساوياً لحال المراصد الثورية والاحتجاجية ليس في اليمن بل في أغلب دول المنطقة العربية. على أمل أن يتم إعادة تشغيله والبناء على ما تم عمله في السابق. فالتأريخ اليمني وما يحفل به من أحداث كبرى بحاجة ماسة إلى إعادة أرشفته وحفظ أدبياته ورصد حراكه المجتمعي والثوري الزاخر بشكل جديد من دون توقف.

على الجانب الآخر من رصد الحراك الثوري يمكن القول إن حملات سبيع وغيره من فناني الغرافيتي في اليمن، وما حققته من ثورة في تنمية الوعي لدى العامة بالمشكلات بطريقة سلمية وتشاركية، والتأثير على صناع القرار بشكل أو بأخر، كما في حملة الجدران تتذكر وجوههم. أظهرت هذه الحملات قدرة عالية على التكيف مع الأحداث التي شهدتها اليمن، وأصبحت عملاً من أعمال المقاومة والاحتجاج. وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها فن الغرافيتي في اليمن، إلا أن الشوارع اليمنية في المدن الرئيسة لا تخلو من جدار يحمل قصة أو حدثاً أو رأياً مهماً. وإن كان ثمة عشوائية، فإن المضمون عموماً لا يمر دون أن يكون له ارتباط بالثورة أو الحرب أو الرغبة في تسليط الضوء على السلام.

فيما لا زالت تجربة الأرشيف اليمني محل تقدير، فكون الموقع الالكتروني حديث إلا أن منهاجيته في التوثيق تعبر عن عمل رائد يمكن البناء عليه في المستقبل لمساءلة الأطراف والعدالة الانتقالية في اليمن.

التوثيق لحركتي عشرين فبراير وحراك الريف: الفاعلون، الأشكال والخلفيات

زكرياء أقضيض[1]

تهدف هذه الورقة إلى التطرق لأشكال التوثيق التي رصدت لحركة عشرين فبراير وحراك الريف في المغرب. فرغم الفاصل الزمني بين الحركتين الاحتجاجيتين إلا أن بينهما امتدادا واضحا على مستوى أنماط الاحتجاج وشعاراته والمطالب المرفوعة، ما يجعلهما يشكلان حدثين بارزين في تاريخ المغرب المعاصر، يستحقان العناية بتوثيقهما من أجل حفظ ذاكرة الجماعية في المغرب، والتصدي لروايات تسعى إلى تزييف حقيقة الحركتين معا.

إذا كانت حركة عشرين فبراير قد انطلقت سنة 2011م في سياق «الربيع العربي»، فإنها جسدت أمل التغيير المنشود في المغرب. فرغم الالتفاف والاحتواء السلطوي الذي تعرضت له مطالب حركة عشرين فبراير، إلا أن مغرب ما بعد الحركة عرف تحولات جوهرية لدى الوعي السياسي للإنسان المغربي بغض النظر عن عدم تحقيق الحركة للمبتغى الذي طمحت إليه، وهي التحولات ذاتها التي نهض عليها حراك الريف، مستثمرة تجربة حركة عشرين فبراير عقب تراجيديا «موت بائع السمك محسن فكري»[2] من أجل خلق دينامية احتجاجية قادرة على رفع التهميش التاريخي عن منطقة الريف المغربي.

كل اهتمام بتوثيق احتجاجات كل من عشرين فبراير و حراك الريف من شأنه المساهمة في خلق «التراكم النضالي» المرغوب فيه الذي بفضله يمكن للأجيال المقبلة تحقيق التغيير المنشود، بينما اللامبالاة بحفظ ذاكرة الاحتجاجين من شأنها خلق قطائع في تاريخ النضال المغربي، وهي قطائع تاريخية غير قادرة على تمكين الأجيال المقبلة من استثمار الزخم التاريخي في النضال السياسي، بل إنها قطائع تفتح مساحات للقوى المتحكمة في السلطة من أجل تشويه وتزييف ذاكرة الحركتين في تاريخ المغرب.

تأتي أهمية توثيق الديناميات الاحتجاجية في التجربة المغربية من باب التصدي للتعتيم الإعلامي الذي تعرضت له احتجاجات عشرين فبراير وحراك الريف مقارنة بالاحتجاجات التي عرفتها باقي الدول العربية، وهو تعتيم انتصر لرواية السلطة التي نقلت صورة مناقضة لما كان يجري في الحركتين معا. لذلك وقع الاختيار على جمعيتي أطاك[3] **(ATTAC)** المغرب و«الوسيط من أجل الديمقراطية» كجمعيتين

[1] باحث في علم الاجتماع

[2] موت السماك محسن فكري : وقعت حادثة موته يوم 26 أكتوبر 2016، حيث توفي طحنا في شاحنة النفايات، بعدما قام رجال السلطة بإلقاء الأسماك التي كان يعرضها للبيع في شاحنة النفايات بدعوى أن السمك المصادر ممنوع بيعه، وهو ما دفع الشاب إلى إلقاء نفسه في شاحنة النفايات احتجاجا على مصادرة مورد رزقه.

[3] أطاك هي الحروف الأولى للاسم الكامل للجمعية بالفرنسية، وترجمة حرفية بالفرنسية لمختصر ATTAC التي تعني (Association pour la taxation des transactions financières et pour l'aide aux citoyens)، وهي تعني جمعية فرض الضرائب على المعاملات المالية ومساعدة المواطنين.

في المجتمع المدني أصدرتا كتابين يوثقان لحركتي عشرين فبراير وحراك الريف، إضافة إلى التوجه نحو رصد التعابير الفنية باعتبارها من أشكال التوثيق العفوية التي سجلت بطريقة غير مباشرة المسارات و المنعرجات التي مرت منها مختلف الديناميات الاحتجاجية في المغرب المعاصر.

تعالج الورقة من جهة الخلفيات المتحكمة في التوثيق لحركتي عشرين فبراير و حراك الريف، والمنهج المعتمد في التوثيق، وذلك من خلال التعرف على التصورات التي تتبناها جمعيتي أطاك والوسيط في التوثيق للحركات الاحتجاجية، وحفظ ذاكرتها في مقابل ما تقدمه الرواية الرسمية للسلطة، إضافة إلى رصد الاهتمام الإعلامي المخصص لمبادرات توثيق المجتمع المدني، ومن جهة أخرى إبراز التعابير الفنية المواكبة لحركة عشرين فبراير من خلال مساهمات كل من الفنانين رشيد غلام ومعاد بلغوات.

جمعية أطاك المغرب

1- خلفية التوثيق

تعتبر جمعية أطاك المغرب من جمعيات المجتمع المدني التي اهتمت بتوثيق حراك الريف عبر إصدارها لكتاب بعنوان **«حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية»**. هذا الكتاب الذي جعلته الجمعية منسجما مع خلفية تأسيسها القائمة على التصدي للسياسات النيوليبرالية التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية والقوى المتحكمة في العالم. وقد أنجزت الجمعية توثيقا نوعيا لحراك الريف سنة 2018م عبر تعبئة أعضائها وتحفيزهم لتقديم مساهمات توثيقية حول مجريات حراك الريف، انطلاقا من تجاربهم النضالية، وأشكال دعمهم لاحتجاجاته في المغرب.

تجدر الإشارة إلى أن جمعية أطاك تأسست في فرنسا سنة 1998 بغرض فرض ضريبة على المعاملات المالية، وإعادة الأموال المحصلة لتلبية حاجيات فقراء العالم. وتحولت هذه الجمعية إلى شبكة عالمية لديها فروع في بلدان العالم، هادفة إلى خلق علاقات محلية وجهوية و عالمية تسعى إلى التصدي للعولمة الرأسمالية وتداعياتها الوخيمة على المجتمعات الإنسانية. وتنضوي الجمعية في إطار هذا التصور باعتبارها تجسد فرعا من فروع جمعية أطاك الفرنسية، حيث تأسست أطاك المغرب سنة 2000م ، وحملت على عاتقها التصدي لخوصصة القطاعات الحيوية التي تؤمن الحقوق الأساسية للإنسان المغربي، ودعم النضالات الاجتماعية الرامية إلى رفع التهميش الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تنخرط مبادرة توثيق جمعية أطاك المغرب لحراك الريف في إطار دعم نضال ساكنة منطقة الريف، ضد كل ما تعرضوا له من تضييق وتهميش واعتقالات. ويأتي إصدارُ الجمعية لهذا الكتاب حول حراك الريف في سياق ما أطلقت عليه الجمعية:» الهجوم القمعي على أهالينا في الريف واعتقال خيرة أبنائهم و الزج بهم في السجون والمعتقلات، مع ما رافق ذلك من محاولات إجبارهم

علــى الاستســلام والخضــوع لإرادة الحاكميــن»[4]. هــذا التضامــن المنســجم مــع خلفيــة تأســيس الجمعيــة هــو المحــرك الــذي دفــع الجمعيــة لتوثيــق مجريــات حــراك الريــف كدعــم مــن نــوع آخــر لنضــالات أهالــي الريــف الراميــة إلــى مغــرب الحريــة و العدالــة و الكرامــة .

يلاحــظ أن تجربــة توثيــق جمعيــة أطــاك المغــرب أنجــزت منهجيــا بحــس نضالــي منســجم مــع تصــور الجمعيــة الــذي يقــوم علــى التضامــن مــع الفئــات الاجتماعيــة التــي تعانــي مــن «الهشاشــة الاجتماعيــة» نتيجــة النظــام العالمــي الجديــد و القــوى المتحكمــة فيــه. وبنــاء علــى هــذا التصــور تكلفــت فــروع الجمعيــة علــى المســتوى الوطنــي عــن طريــق مســاهمات فرديــة، ومســاهمات لجــان الجمعيــة بتقديــم توثيــق لمجريــات حــراك الريــف. ويعتمــد منهــج التوثيــق علــى ربــط ماضــي الريــف ضــد الاســتعمار بالحاضــر النضالــي ضــد ساســية الدولــة، حيــث تضمنــت المســاهمات الأولــى فــي الكتــاب مقــالات تعالــج الخصوصيــات التاريخيــة لمنطقــة الريــف، وهــي مقــالات توضــح أن حــراك الريــف اســتخدم الذاكــرة التاريخيــة للمنطقــة التــي كان يتــم اســتدعاؤها فــي مختلــف احتجاجــات الريــف.

2- منهجية التوثيق

اســتند منهــج التوثيــق جمعيــة أطــاك المغــرب علــى تشــكيل صــورة عامــة حــول مجريــات حــراك الريــف مــن خــلال اســتحضار التجربــة التنظيميــة ومكوناتهــا المختلفــة، وأشــكال التضامــن مــع حــراك الريــف، إضافــة إلــى تبنــي مقاربــة النــوع فــي صفــوف الفاعليــن فــي الحــراك عبــر توثيــق حضــور المــرأة الريفيــة فــي الاحتجاجــات المنظمــة فــي منطقــة الريــف، وذلــك وفــق رؤيــة تبحــث فــي الجــذور التاريخيــة المتدخلــة فــي شــروط إنتــاج «الحــراك الاجتماعــي» عبــر الإشــارة للخصوصيــات التاريخيــة والســمات المشــكلة للحــراك وســياق ظهــوره.

فــي الســياق ذاتــه، عالــج كتــاب جمعيــة أطــاك التجربــة التنظيميــة لحــراك الريــف، والمكونــات الريفيــة الداعمــة لــه، كمــا توقــف عنــد أشــكال التضامــن الوطنــي والدولــي الداعــم لحــراك الريــف عبــر اســتدعاء تجربــة تضامــن المهاجريــن المغاربــة، والمبــادرات التضامنيــة التــي خاضهــا نشــطاء سياســيون وحقوقيــون وجمعيــات المجتمــع المدنــي فــي المغــرب. وتضمــن الكتــاب فــي صفحاتــه الأخيــرة قائمــة لمعتقلــي الحــراك بمــن فيهــم المتابعيــن والمعتقليــن والمحكوميــن الــذي قــدر عددهــم ب 425 متهــم، أصــدرت فــي حقهــم أحــكام ابتدائيــة واســتئنافية، توزعــت مــا بيــن شــهر إلــى عشــرين ســنة.

فــي مضمــون كتــاب حــراك الريــف، تحتــل تهمــة التجمهــر غيــر المرخــص لــه والتحريــض علــى التظاهــر المرتبــة الأولــى علــى مســتوى التهــم الموجهــة للمعتقليــن و المتابعيــن فــي حــراك الريــف، بينمــا احتلــت تهمــة المــس بأمــن وســلامة الدولــة وإحــراق ناقلــة القــوات العموميــة ورشــقها بالحجــارة المرتبــة الثانيــة علــى مســتوى التهــم الموجــه لمناضلــي حــراك الريــف، بينمــا احتلــت تهمــة التحريــض علــى الإرهــاب الرتبــة الثالثــة، فــي المقابــل وجهــت

[4] جمعية أطالك المغرب، حراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية و العدالة الاجتماعية، Sud Pub Communication، سنة 2018، ص 8.

لمعتقل واحد، وهو الناشط السياسي «المرتضى اعمراشن» [5] تهمة الإشادة بأفعال إرهابية، وحكم عليه بخمس سنوات سجنا.

أورد الكتاب ذاته لائحة بأسماء المعتقلين الذين استفادوا من «العفو الملكي» [6]، والذين بلغ عددهم 25 معتقلا، ويلاحظ أن أغلبهم كانوا متهمين بالتجمهر والتظاهر بدون ترخيص، وتراوحت الأحكام الموجهة إليهم من ثمانية أشهر إلى ثمانية عشرة شهرا. وقبل إصدار هذا العفو الملكي عن المعتقلين، تقدم برلمانيان عن «فيدرالية اليسار» بمقترح قانون «العفو التشريعي» عن معتقلي الحراك لكي يتم تدارسه في البرلمان المغربي، غير أن هذا المقترح القانوني لم يجد استجابة من طرف البرلمانيين، وظلت بذلك مسطرة العفو مقتصرة ومحتكرة لحد الآن من طرف ملك المغرب يستخدمها في المناسبات الرسمية والأعياد الوطنية.

إذا كان كتاب حراك الريف قد وثق للاعتقالات وللانتهاكات الحقوقية التي تعرض لها رموز الحراك، فإن التقرير الحقوقي الصادر عن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» [7] حول احتجاجات الريف توجه صوب تبرير التهم الموجهة لمعتقلي الريف، وذلك من خلال حديثه عن « واقعة المسجد» التي شكلت منعرجا قاد إلى اعتقال رموز الحراك بدعوى عرقلتهم لحرية العبادات داخل المسجد وتعطيلهم لصلاة الجمعة، وهي التهمة التي وجهت لرمز الحراك «ناصر الزفزافي» [8]، والذي اعتبرها التقرير ذاته مسا بحرية العقيدة والعبادة : «بخصوص هذه الواقعة، فإن الأمر لا يتعلق بنقاش عمومي وبفضاء من الفضاءات العمومية، حيث تتواجه الآراء والمواقف محتكمة إلى الحجة والبرهان. بل نحن أمام شعيرة تعبدية، لها دلالتها القدسية، يمارسها المؤمنون بها. وإذا حدث وكان خلاف أو اختلاف حولها، فمكان التعبير عنه في الفضاء العمومي، إذ لو اكتفى السيد ناصر الزفزافي بانتقاد الخطبة خارج المسجد، لكان يمارس حقه المشروع في حرية التعبير» [9].

ما غيبه التقرير الحقوقي هو أن المؤسسات الدينية في الأنظمة الشمولية تتحول إلى أجهزة أيديولوجية قادرة على نقل صور مزيفة عن الوضع القائم، ما يجعل الخطب الدينية تفقد دلالتها القدسية، وتتوجه نحو تصريف تصورات سياسية وفق مبررات دينية، وهو ما حصل في «واقعة المسجد» يوم الجمعة 26 ماي 2017 الذي لاحظ مرتادوه أن «خطيب الجمعة» خاض في تبريرات سياسية للوضع القائم، انصرفت عن الحياد المطلوب في الخطاب الديني، ونتيجة لذلك انتفض ناصر الزفزافي في وجه إمام المسجد في صلاة الجمعة، معتبرا أن حديثه عن «الفتنة" يمنح الشرعية للدولة من أجل اللجوء إلى

[5] المرتضى اعمراشن : ناشط سياسي مغربي شارك في احتجاجات عشرين فبراير 2011، واحتجاجات الريف سنة 2017 . لهذا الناشط السياسي تكوين سلفي، لكن بعد التحاقه بحركة عشرين فبراير راجع قناعاته، وتحول إلى مدافع عن العلمانية.
[6] العفو الملكي : هو حق سيادي مخول لملك البلاد بنص الدستور المغربي، وهو يمارس حقه بالعفو عن المساجين و المحكومين من طرف المحاكم في المناسبات و الأعياد الوطنية.
[7] المجلس الوطني لحقوق الإنسان : هي مؤسسة من مؤسسات الدولة التي تم إحداثها منذ سنة 1990 من أجل حماية حقوق الإنسان و النهوض بها.
[8] ناصر الزفزافي : ناشط سياسي مغربي وأحد قادة حراك الريف الذي طالبَ بمشاريع تنموية اجتماعية واقتصادية، وانتقدَ بشدة سياسة الحكومة والسلطات العمومية. ونتيجة لذلك اعتُقل ناصر يوم 29 مايو/أيّار 2017، وحُكم عليه بالسجن عشرون سنة.
[9] تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول احتجاجات الريف، سنة 2020.

استخدام العنف في محاصرة احتجاجات أهالي الريف.

3- التغطية الإعلامية لتجربة التوثيق

لم يحظ كتاب حراك الريف بتغطية إعلامية واسعة النطاق، فقد نشرت خبر صدوره بعض المواقع الإلكترونية ذات الخط التحريري غير الرسمي، كموقع «هيسبريس» الذي قام بتغطية صدور الكتاب، مبرزا في تغطيته الإعلامية أن الوثائقي المعنون :« الموت و لا المذلة»، والمنتج رفقة كتاب حراك الريف، تعرض لتضييق من طرف السلطات الأمنية أثناء عملية تصويره، على حد قول مخرجه الصحفي عمر الراضي في موقع «هيسبريس» [10]. كما وضح موقع «دليل الريف كوم» [11] إلى أن الهدف من الكتاب يتجلى في إبراز دور كل من الشباب و النساء في احتجاجات الريف، مع إشارة التغطية الإعلامية ذاتها إلى التضييق الذي تعرض له الطاقم المشرف على الكتاب و الوثائقي معا، وهو تضييق أمني تجسد أثناء عملية طبع الكتاب وتصوير الوثائقي.

في إطار التغطية الإعلامية التي خصت كتاب حراك الريف، نلاحظ توجه موقع «الأول» [12] إلى التعريف بجمعية أطاك المغرب من خلال إصداريها الأخيرين حول حراك الريف، بحيث شكلت تغطية صدور الكتاب فرصة من أجل تقديم لمحة عن أهداف الجمعية باعتبارها جمعية منخرطة في الشبكة الدولية الرامية لإلغاء الديون غير الشرعية، وإبراز نضال الجمعية ضد السياسيات النيوليبرالية التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية والقوى العظمى المتحكمة في العالم. وفي نفس الاتجاه، بين موقع «إحاطة» في تغطيته لكتاب حراك الريف على أن هذا الإصدار يأتي في سياق التوثيق لأهم حركة احتجاجية عرفها المغرب المعاصر خلال سنتي 2016-2017م، وهو اهتمام ينخرط في توجه الجمعية التي تسعى إلى تشريح الحركات الاحتجاجية، وتتبع شروط إنتاجها و مآلاتها.

جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان

1- خلفية التوثيق

تعتبر جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية و حقوق الإنسان منظمة غير حكومية ساهمت في التوثيق لحركة عشرين فبراير باعتبارها أبرز حركة عرفها تاريخ المغرب المعاصر، وهي مبادرة توثيقية ذات بعد حقوقي تهدف إلى جبر الضرر الذي يعتري الذاكرة التاريخية، وصد كل المحاولات الرامية إلى تزييف وطمس ذاكرة حركة عشرين فبراير من طرف قوى معادية لمسار الإصلاح في المغرب، لذلك عملت جمعية الوسيط على إصدار كتاب توثيقي نوعي بعنوان: « حركة عشرين فبراير، محاولة في التوثيق» سنة 2015.

تأتي مبادرة التوثيق حسب جمعية الوسيط من أجل حفظ ذاكرة حركة عشرين فبراير، وتجاوز العوز التي تعرفه ذاكرة الحركات

[10] https://www.hespress.com/art-et-culture/391344.htm
[11] https://dalil-rif.com/permalink/19042.html
[12] https://alaoual.com/society/108942.html

الاجتماعية في المغرب, وهو عوز تاريخي من شأنه حسب افتتاحية الكتاب التأثير على سياق الإصلاح والتغيير في المغرب, لأن هذه المبادرة التوثيقية تنبني على قناعة تتجلى في كون سياق التغيير والإصلاح في المغرب هو عبارة عن تاريخ ممتد في مساراته ومنعرجاته, ومن الضروري التوثيق لهذه المسارات والمنعرجات حتى يتشكل هذا الامتداد التاريخي المفضي إلى التغيير والإصلاح, وبدون توثيق للحركات الاحتجاجية في المغرب, نؤسس لتاريخ القطائع الذي لن تستفيد منه الأجيال المقبلة.

2- منهجية التوثيق

استند التوثيق لمجريات حركة عشرين فبراير على رصد الوثائق والشهادات والصور الفوتوغرافية التي خلفتها حركة عشرين فبراير. فقد تضمن الشق الأول من الكتاب الوثائق الصادرة عن حركة عشرين فبراير, والشق الثاني تطرق إلى توثيق شهادات فاعلين من داخل حركة عشرين فبراير بمختلف مرجعياتهم السياسية والأيديولوجية, كما انفتح الشق الثالث على الصور الفوتوغرافية البارزة في مسار حركة عشرين فبراير.

ما يميز الكتاب هو توجهه نحو تحديد أربعة مراحل محورية خاضتها حركة عشرين فبراير: المرحلة الأولى إلى حدود 8 أبريل 2011, وهي مرحلة الولادة والمسيرات الشهرية في المدن الكبرى. أما المرحلة الثانية, فهي من 9 أبريل إلى حدود 9 يونيو 2011 التي توجهت نحو تنظيم مسيرات في الأحياء الشعبية. في حين امتدت المرحلة الثالثة من 1 يونيو إلى 25 نونبر 2011, وهي مرحلة التعبئة لمقاطعة الاستفتاء على الدستور والانتخابات. بينما انطلقت المرحلة الأخيرة من 26 نونبر إلى 19 فبراير 2012, وهي مرحلة رفعت فيها حركة عشرين فبراير مطالب بإسقاط كل من البرلمان والحكومة.

استخدم الكتاب شهادات فاعلين في حركة عشرين فبراير من أجل توثيق مسارات الحركة على المستوى الوطني, غير أن ما يلاحظ هو تسجيل ما يقرب 17 شهادة من مدينة الرباط, وأربعة شهادات من مدينة الدار البيضاء, وشهادتين في مدن القنيطرة وآسفي وتارة, وشهادة واحد في مدن مراكش ومكناس, وهي شهادات توضح أن جغرافية توثيق الشهادات راهنت على الفاعلين المتواجدين في مدينة الرباط بدرجة أولى, ما دام أكثر من نصف الشهادات من هذه المدينة.

يظهر أن شهادات الفاعلين في مدينة الرباط توجهت إلى الحديث عن مخاض تشكيل هوية مشتركة لحركة عشرين فبراير رغم الاختلافات الأيديولوجية والسياسية التي كان يحملها شباب الحركة, فهو مخاض خلق نقاشات سياسية في صفوف الهيئات الداعمة لحركة عشرين فبراير؛ فأحزاب كل من «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» وحزب «العدالة و التنمية» التي كانت داعمة في البداية للحركة, قد قررت الانسحاب من الحركة مباشرة بعد الخطاب الملكي الذي قدم يوم 9 مارس 2011م بدعوى استجابته لمطالب الحركة, وهو ما أضعف حضور شبيباتهم في صفوف حركة عشرين

فبراير، وجعلهم يشاركون في احتجاجات الحركة بشكل فردي، أو تحت مسميات أخرى، كحركة «باركا» [13] لتمييز أنفسهم عن شباب حركة عشرين فبراير.

إذا كان البيت الداخلي لحركة عشرين فبراير حسب الشهادات التوثيقية قد عرف انسحابات حزبية بعد الخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011م، فإن السقف السياسي للحركة فجر في الآن ذاته نقاشات حادة في صفوف شبابها والهيئات السياسية التي ينتمون إليها؛ فبين من وضع سقفا للحركة يكمن في «الملكية البرلمانية»، وبين من دافع عن سقف سياسي يتجسد في «دستور شعبي ديمقراطي» يمنح الشعب المغربي حق اختيار نظامه السياسي. هذا النقاش السياسي حول الأفق السياسي للحركة خلق تناقضات أيديولوجية وسياسية حادة، نتج عنها انسحاب شبيبة العدل والإحسان، بعدما وجدت نفسها حسب شهادة «لبيب فنجيرو» تدافع عن رؤى حزبية في إشارة إلى مطلب الملكية البرلمانية، وليست المطالب الكبرى لحركة عشرين فبراير.

ما دامت نصف الشهادات التوثيقية في محور مدينة الرباط، فإن الكتاب يظل محاولة للتوثيق لم يصل لرسم صورة شاملة عن الحراك على المستوى الوطني، ولم تتمكن منهجية الكتاب من خلق توازن في جغرافية التوثيق عبر انتقاء شهادات فاعلين من مختلف ربوع المغرب وفق منهجية واضحة ومحددة المعالم. فلم يحدد الكتاب الطريقة المنهجية التي تم من خلالها تم انتقاء الشهادات، ما يجعل منه محاولة لتوثيق مجريات حركة عشرين فبراير في محاور جغرافية محددة، بل يمكن القول إن الشهادات التوثيقية شكلت صورة مصغرة عما كان يجري في تنسيقية حركة عشرين فبراير في المجال الجغرافي لمدينة الرباط.

ما يلاحظ في الشهادات التوثيقية الموظفة أنها متنوعة من حيث الحساسيات السياسية والمرجعيات الأيديولوجية والتنظيمات التي كانت مشكلة لمكونات حركة عشرين فبراير، حيث تضمنت قائمة الشهادات التوثيقية جمعيات وأحزاب وحركات ونشطاء حقوقيين وسياسيين؛ غير أن الفاعلين المنتمين للأحزاب السياسية حازوا على المرتبة الأولى على مستوى حضورهم في الشهادات التوثيقية (أحزاب الطليعة، الاشتراكي الموحد ، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، العدالة و التنمية)، بينما حظيت الحركات غير المنظمة في إطار أحزاب سياسية على المرتبة الثانية بخصوص الشهادات التوثيقية (حركة مالي، جماعة العدل والإحسان)، وتليها في المرتبة الثالثة الجمعيات والنشطاء السياسيين والحقوقيين.

يظهر على المستوى السياسي أن قائمة الشهادات التوثيقية استندت بدرجة أولى على فاعلين من حزبي «الطليعة» و«الاشتراكي الموحد»، وهما الحزبين الوحيدين اللذين

[13] حركة باركا هي حركة أسستها شبيبة حزب العدالة و التنمية بعد الخطاب الملكي 9 مارس 2011 الذي تمخض عنه قرار الحزب بالانسحاب من دعم حركة عشرين فبراير، فلم يعد بإمكان شبيبة العدالة و التنمية الحضور باسم هويتها الحزبية داخل الحركة، لذلك فضلت الشبيبة تأسيس هذه الحركة التي جعلتهم يشاركون في مسيرات عشرين فبراير وفق إطار جديد.

انخراطا بشكل علني وفعال في دعم حركة عشرين فبراير، بينما انسحب شبيبات كل من حزبي «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» و«العدالة والتنمية» من دعم الحركة بشكل مبكر انصياعا لقرارات تنظيمية الصادرة عن أحزابهم السياسية. في المقابل، حازت «جماعة العدل والإحسان» على شهادتين، رغم حضورها السياسي البارز في التنسيقيات المحلية والوطنية لحركة عشرين فبراير.

3- التغطية الإعلامية لتجربة التوثيق

حاز كتاب «حركة عشرين فبراير: محاولة في التوثيق» على تغطية إعلامية محدودة لدى مواقع إعلامية مغربية، على رأسها موقع «هيسبريس» الذي تساءل عن غياب شهادات بعض رموز حركة عشرين فبراير، وشهادات عائلات من اعتبرهم الناشطون «شهداء الحركة» [14]، وهو ما قاد الموقع ذاته إلى طرح مسألة موضوعية التوثيق. في حين اعتبر موقع «أحداث أنفو» أن هذا الكتاب محاولة من أجل حفظ ذاكرة عشرين فبراير، معتبرا أن المؤلف غير قادر على الاستجابة للتطلعات الشاملة لمناضلي حركة عشرين فبرار، لأنه يقدم نفسه كمحاولة محدودة من أجل حفظ الذاكرة [15].

انتقدت مواقع إعلامية في منطقة الريف منهجية توثيق كتاب جمعية الوسيط التي اعتبرته محاولة غير موضوعية على مستوى توثيق شهادات الفاعلين في حركة عشرين فبراير لأنها منهجية غيبت الحديث عن قضية شهداء الحركة في مدينة الحسيمة الذين وجدت اجتثهم متفحمة في وكالة بنكية، واعتمدت منهجية الكتاب في المقابل على الرواية الرسمية في هذا الشأن، وغضت الطرف بشكل غير واضح عن ديناميات حركة عشرين فبراير في إقليم الحسيمة.

قدمت الرواية الرسمية للسلطة على لسان وزير الداخلية آنذاك أن احتراق خمسة شباب في وكالة بنكية يعود إلى أحداث شغب تسببت في حريق بالوكالة، وأن التشريح الطبي أبرز خلو الجثث من آثار التعنيف. غير أن الجمعيات الحقوقية شككت في الرواية الرسمية، معتبرة أن الضحايا ليست لهم سوابق قضائية، ويتصفون بالأخلاق، وليست بينهم أية علاقة رابطة ترجح فرضية اقتحامهم الوكالة من أجل السرقة.

أشارت رواية الجمعيات الحقوقية إلى أن هنالك أدلة وحجج تفيد بتهمة التعذيب حتى الموت في حق الضحايا، والتستر عن ذلك بإحراق الجثث للتخلص من أثار الجريمة والإفلات من العقاب، ونقل جثتهم إلى الوكالة البنكية، وما يؤكد في نظرهم صحة هذه الرواية هو وجود دم في الجثث عند تسلمها من طرف العائلات قصد دفنها على مستوى الجمجمة و الركبتين. لذلك طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان آنذاك بفتح تحقيق نزيه لمعرفة حقيقة ما وقع لأن الرواية الرسمية تعوزها الدقة في المعطيات، ويعتريها الالتباس [16].

[14] https://www.hespress.com/politique/255757.html

[15] https://ahdath.info/53828

[16] http://20fevalhoceima.blogspot.com/2011/08/20_23.html

فنانـون مـن أجـل حركة عشـرين فبراير :

من بيـن اللجـان التـي كانـت فاعلـة فـي هيـاكل حركـة عشـرين فبرايـر، نجـد مجموعـة فنانـون من أجـل الحركـة الـذي ضمـت كل مـن «رشـيد غـلام» و «معـاد بلغـوات» و«محمـد بزيـز»، إضافـة إلـى فنانيـن شـباب آخريـن، وهـم فنانـون مـن مشـارب سياسـية وأيديولوجيـة مختلفـة جمعـت بينهـم الديناميـة الفنيـة لحركـة عشـرين فبرايـر. فقـد كانـت الإسـهامات الفنيـة لحركـة عشـرين فبراير حاضـرة فـي المسـيرات الأسـبوعية، بـل تحولـت أغانـي «معـاد الحاقـد» و «رشـيد غـلام» إلـى شـعارات ترفعهـا حركـة عشـرين فبرايـر فـي الاحتجاجـات المحليـة والوطنيـة.

كان الغـرض مـن إحـداث لجنـة فنانـون مـن أجـل حركـة عشـرين فبرايـر هـو اسـتقطاب الأصـوات الفنيـة مـن أجـل الانخـراط فـي ديناميـة الحركـة، وتمييـز الأصـوات الفنيـة المواليـة للسـلطة عـن الأصـوات المنخرطـة فـي الحركـة. فـي هـذا السـياق، كانـت هنالـك تصريحـات إعلاميـة مـن مغنـي الـراب المغربـي توفيـق حـازب الملقـب ب:«البيـغ» فـي منابـر إعلاميـة يعلـن فيهـا أنـه ضـد حركـة عشـرين فبرايـر، لأنهـا حركـة تدعـوا إلـى الإفطـار العلنـي فـي رمضـان وحريـة الشـواذ وإسـقاط النظـام الملكـي [17]، وهـو الروايـة التـي روجـت لهـا السـلطة مـن أجـل محاصـرة تمـدد الحركـة.

1- أغاني رشيد غلام

تعتبـر «أغنيـة عليـو الصـوت» [18] مـن التعابيـر الفنيـة التـي توثـق لمسـار حركـة عشـرين فبرايـر، وهـي أغنيـة صـادرة يـوم 1 يونيـو 2011 عـن الفنـان المغربـي «رشـيد غـلام» ، والتـي تـم الإشـراف علـى إعدادهـا التقنـي مـن طـرف شـباب تنسـيقية حركـة عشـرين فبرايـر بمدينـة الـدار البيضـاء. ويعـد الفنـان «رشـيد غـلام» مـن الفنانيـن الذيـن انخرطـوا فـي تنسـيقية حركـة عشـرين فبرايـر المحليـة، وكان يقـدم نفسـه فـي خضـم الحـراك علـى أنـه مغنـي رسـالي لـه التـزام بدعـم القضايـا الإنسـانية وتطلعـات الشـعوب للحريـة.

شـكل «الربيـع العربـي» منعرجـا فـي مسـار الفنـان «رشـيد الغـلام»، حيـث تحـول مـن الغنـاء الصوفـي الـذي يتغنـى بالعشـق والحـب الإلهـي إلـى الغنـاء الملتـزم بالقضايـا الوطنيـة والعربيـة، حيـث تغنـى بالثـورة السـورية فـي أغنيـة « أدركنا يـا اللّه»، وتغنـى بالثـورة المصريـة فـي أغنيـة طالع، وكان لـه حضـور فـي احتجـاجـات و مسـيرات حركـة عشـرين فبرايـر المغربيـة، وسـاهم فنيـا فـي التعبئـة للحركـة و التغنـي بمطالبهـا مـن خـلال إنتـاج أغنيـة «إرفعـوا صوتكـم» التـي تحولـت إلـى شـعار يـردده المحتجـون فـي مسـيرات حركـة عشـرين فبرايـر فـي مدينـة الدارالبيضـاء.
شـكلت أغنيـة «إرفعـوا صوتكـم» مسـاهمة فنيـة أنتجـت فـي سـياق حـدث بـارز فـي مسـار تنسـيقية حركـة عشـرين فبرايـر فـي مدينـة الـدار البيضـاء، وهـو مـا يطلـق عليـه « الأحـد الأسـود» بحـي «سـباتة» الـذي يعـد مـن الأحيـاء

[17] https://www.youtube.com/watch?time_continue=54&v=ThlL9sP5nqg&feature=emb_title
تصريح مغني الراب «البيغ» لفائدة إذاعة ميد راديو. في رده على حركة عشرين فبراير.
[18] رابط أغنية عليو الصوت للفنان رشيد غلام. https://www.youtube.com/watch?v=t6sMR6ha3lo

الشعبية المتواجدة في المدينة ذاتها . وتعتبر واقعة «سباتة» ليوم الأحد 29 ماي 2011 منعطفا في مسار الحركة التي حولت نهجها من الاحتجاج في المراكز الحضرية إلى الاحتجاج في الأحياء الشعبية , وهو ما جعل حركة عشرين فبراير تتوجه نحو تنظيم مسيرات في الأحياء الشعبية, بعدما كانت مقتصرة على تنظيمها في الشوارع الرئيسية والكبرى للمدينة.

بعد علم السلطات الأمنية بأن حركة عشرين فبراير تعتزم التظاهر في حي «سباتة», عملت الجهاز الأمني على تطويق المنافذ المؤدية للشارع الرئيسي في هذا الحي, وتم إغلاق كل المحلات والمقاهي, فكانت قوات الأمن على أهبة الاستعداد لمنع حركة عشرين فبراير من التظاهر في حي «سباتة», إضافة إلى التضييق الذي تعرضت له الحركة من طرف «الشباب الملكي» كحركة موالية للسلطة, دأبت على تنظيم العديد من مسيرات المضادة لحركة عشرين فبراير والتشويش عليها بشتى الطرق, وهو ما حصل في واقعة «الأحد الأسود»[19] التي استخدم فيها العنف المفرط بشكل غير مسبوق في حق كل المتظاهرين من طرف الجهاز الأمني و «الشباب الملكي», وتم اعتقال العديد من المتظاهرين في صفوف تنسيقية حركة عشرين فبراير بمدينة الدار البيضاء.

تعرضت مسيرة حركة عشرين فبراير في هذا الحي إلى تعنيف غير مسبوق, وهو التعنيف الذي تم توظيفه في الإعداد التقني لأغنية «ارفعوا صوتكم» لرشيد غلام , حيث تم دمج صور و مقاطع من أحداث «الأحد الأسود» في الأغنية التي تطرقت إلى ما يعترض الإنسان المغربي من قهر و ظلم, إضافة إلى الحيف الذي يعيشه جراء استبداد السلطة, واصفا هذا المغربي في أغنيته بالماسك بالجمرة التي تحرقه بشكل دائم دون أن تكون له ردة فعل, ما نتج عنه ارتفاع وثيرة الهجرة السرية في صفوف الشباب ولو على حساب حياتهم وخطورة المغامرة, وبيع أعراضهم من أجل قوت يومهم, ومن أجل كل هذه المعاناة ردد رشيد غلام لازمته الشهيرة: «نعليو الصوت» بالدارجة المغربية التي تعني ارفعوا صوتكم, وهي دعوة للاحتجاج بدل الالتزام بالصمت والخوف من السلطة الحاكمة.

من وسط الظلم و القهرة نعليو الصوت
(من وسط الظلم والقهرة نرفع الصوت)
من حر الحيف و الحكرة نعليو الصوت
(من حر الحيف و الاضطهاد نرفع الصوت)
من أجل الماسك بالجمرة نعليو الصوت
(من أجل الماسك بالجمرة نرفع الصوت)
من دم يفور بالحسرة نعليو الصوت
(من دم يفور بالحسرة نرفع الصوت)
من أجل بلادي وأولاد بلادي
من اجل أرواح مدفوعة في بحور الموت
من اجل أعراض مبيوعة بلقمة قوت
من أجل أصوات مقموعة
لابد تصير مسموعة
عليو الصوت
(ارفعوا صوتكم)

[19] الأحد الأسود (29 ماي 2011) يقصد به اليوم الذي قررت فيه حركة عشرين فبراير توجيه مسيراتها نحو الأحياء الشعبية, وهو اليوم الذي لقب بالأسود نظرا للتدخل الأمني غير المسبوق الذي عرفته مسيرة الحركة في هذا الحي الشعبي, وتجييش السلطة للعديد من ساكنة هذا الحي من أجل تعنيف مناضلي حركة عشرين فبراير, ما أسفر عن إغماءات , اعتقالات وإصابات بليغة في صفوف شباب تنسيقية حركة عشرين فبراير في مدينة الدار البيضاء.

تعـرض الفنـان رشـيد غـلام للتضييـق الأمنـي بفعـل نشـاطه فـي تنسـيقية حركـة عشـرين فبرايـر بمدينـة الـدار البيضاء؛ فمنـع مـن مواصلة عـرض برنامجـه الإذاعـي: «مقامـات محمديـة» علـى أمـواج إذاعـة "Casa FM". المغربيـة، واسـتمر منعـه مـن تقديـم عروضـه الفنيـة فـي القنـوات العموميـة المغربيـة، وكـذا تنظيـم حفلاتـه الفنيـة لفائـدة جمهـوره فـي المغـرب، غيـر أنـه مشـاركته فـي حفـلات الفنيـة خـارج المغـرب حققـت لـه شـهرة واسعة داخـل الوطـن وخارجـه، وهـي المشـاركات التـي كانـت ومازالـت تنشـر فيديوهاتهـا علـى شـبكات التواصـل الاجتماعـي، وتحصـل علـى نسـب مشـاهدة عالية.

2- أغاني معاد الحاقد

إذا كان المغنـي رشـيد غـلام» مـن فنانـي حركـة عشـرين فبرايـر، فـإن الأمـر نفسـه ينطبـق علـى مغنـي الـراب «معـاد بلغـوات» الـذي لـم يكـن مجـرد فنـان فـي الحركـة ، بـل كان يقـوم بـالأدوار النضالية و التنظيميـة فـي شـموليتها إلـى جانـب اهتماماتـه الفنيـة، وهـو مـا جعـل تجربتـه متميـزة مقارنـة بباقـي الفنانيـن الآخرين. ويعتبـر «معـاد بلغـوات» الملقـب ب: « الحاقـد» مـن ناشـطي الحركـة المنحـدر مـن حـي شـعبي يدعـى ب: «عكاشـة» المتواجـد فـي هوامـش مدينـة الـدار البيضـاء.
اسـتخدمت أغانـي «معـاذ الحاقـد» الفنيـة كشـعارات رفعتهـا حركـة عشـرين فبرايـر فـي مظاهراتهـا واحتجاجاتهـا. ومـن بيـن أشـهر أغانيه نجـد أغنيـة: « إذا الشـعب يومـا أراد الحيـاة»، وهـي أغنيـة أصـدرت فـي المرحلـة الأولـى لـولادة الحركـة، وسـاهمت فـي حشـد التعبئـة للمسـيرات الاحتجاجيـة بأسـلوب فنـي، حيـث تدعوا الأغنيـة المغاربـة للنهـوض مـن أجـل الدفـاع عـن حقوقهـم و مطالبهـم، وإنهـاء صمتهـم حيـال اسـتبداد السـلطة.

سـاهمت أغنيـة: « إذا الشـعب يومـا أراد الحيـاة» فـي التعبئـة لاحتجاجـات حركـة عشـرين فبرايـر مـن خـلال اسـتدعائها لتجـارب ثورتـي مصـر وتونـس، وانتقادهـا لأطروحـة الاسـتثناء المغربي، والصياغـة الفوقيـة للدسـتور المغربـي، فـي محاولـة علنيـة مـن الفنـان «الحاقـد» مـن أجـل نـزع القداسـة عـن النظـام السياسـي، وهـذا مـا تجلـى واضحـا فـي تبنيـه لازمـة : «الله . الوطـن. الحريـة»، بـدل الشـعار المتـداول والرسـمي:» الله. الوطـن. الملـك». وجـاء مـن كلمـات الأغنيـة [20] :

الله الوطن الحرية
إذا الشعب يوما أراد الحياة
إنوض يدوي على راسو باركا من السكات
(فليقم ليتكلم عن نفسه بدلا من الصمت)
راهم كلاو رزقنا لاحو لينا الفتات
(إنهم أكلوا رزقنا ورمونا بالفتات)
شحال من مناضل على قبلنا مات
(كم من مناضل لأجلنا مات)

تطـرح أغنيـة «إذا الشـعب يومـا أراد الحيـاة» مبـدأ ربـط المسـؤولية بالمحاسـبة فـي محاولـة منـه لتعريـة النظـام السياسـي، وانتقـاد المبررات التي تجعلـه خـارج المساءلة والمحاسـبة، وهـي أغنيـة جسـدت البدايـات الأولـى لتبلـور أرضيـة حركـة عشـرين فبرايـر القائمـة علـى ربـط المسـؤولية

[20] رابط أغنية : «إذا الشعب يوما أراد الحياة» للفنان معاد الحاقد.https://www.youtube.com/watch?v=mBcEe5oT--Q

بالمحاسبة، ومبدأ فصل السلط، وتحقيق العدالة في مختلف مناحي الحياة. ونتيجة لذلك، تم اعتقال الفنان «معاد الحاقد» في 29 مارس 2012 بتهمة تحقير وإهانة الأجهزة الأمنية في المغرب من خلال متابعته على إصدار أغنية أطلق عليها : «كلاب الدولة» [21].

اعتقل الفنان «معاد الحاقد» للمرة الثانية بتهمة تعنيف شخص ينتمي إلى مجموعة «الشباب الملكي» [22] الموالية للسلطة، والتي قضى على إثرها أربعة أشهر في سجن عكاشة، وتم إطلاق سراحه في 12 يناير 2012م. واعترافا بكل هذه التضحيات حصل الفنان «معاد الحاقد» على اعتراف دولي بدوره كفنان في مواجهة الفساد والاستبداد من خلال فوزه بجائزة النزاهة التي سلمت له من منظمة الشفافية (ترانسبرانسي) سنة 2012.

وثائقي الموت و لا المذلة

أصدرت جمعية أطاك المغرب شريطا وثائقيا بعنوان: «الموت و لا المذلة» سنة 2018م من إخراج كل عمر الراضي وشيماء زوي. و قد اعتمد هذا الوثائقي على توثيق مسار حراك الريف من خلال الاعتماد على منهج السرد القصصي الذي يسير بالأحداث من الجزء إلى الكل بشكل متسلسل. لذلك انطلق الوثائقي من وضعية «موت محسن فكري» [23] باعتبارها الحدث المحوري الذي تولدت عن كل الأحداث الأخرى. وتعتمد بنية السرد القصصي لهذا الوثائقي على توظيف شهادات فاعلين في حراك الريف؛ على شاكلة نشطاء حقوقيين ومحامون يناصرون قضية الريف.

يتضمن وثائقي حراك الريف تصريحات القيادي في حراك الريف «ناصر الزفزافي» في وضعيات مختلفة، وهو يوجه خطابه تارة باللغة العربية، وتارة أخرى باللغة الأمازيغية في المظاهرات، المسيرات وفي المساجد، إلى جانب كشق الوثائقي عن تناقض تصريحات الوزراء حيال قضية الريف، ومقاطع من التدخلات الأمنية التي أججت من حدة الاحتقان، وهو ما جعل الوثائقي يعري تناقضات السلطة ويبرز حجم التعبئة النضالية غير المسبوقة في صفوف أهالي الريف.

يمكن تفكيك وثائقي حراك الريف إلى الأطوار التالية : الطور الأول تراجيديا موت «محسن فكري» وما ولدته من وعي جمعي في صفوف أهالي الريف، وانطلاق الشرارة الأولى للحراك. أما الطور الثاني فهو التعبئة الجماهيرية لأهالي الريف واتساع دائرة الاحتجاجات في كل ربوع الريف المغربي. فيما توجه الطور الثالث نحو التطرف لواقعة المسجد باعتبارها منعطفا قاد إلى انطلاق مسلسل اعتقالات مناضلي الريف. في حين أبرز الطور الأخير الإعفاءات من المسؤوليات

[21] https://www.youtube.com/watch?v=54TjXFC2Wb8 رابط أغنية كلاب الدولة.

[22] مجموعة الشباب الملكي : وهي حركة موالية للسلطة، تنظم مسيرات مضادة للمعارضة المغربية، وعلى وجه الخصوص حركة عشرين فبراير، ولا تقبل الحركة أي تغيير يمس النظام الملكي في المغرب.

[23] موت السماك محسن فكري : وقعت حادثة موته يوم 26 أكتوبر 2016، حيث توفي طحنا في شاحنة النفايات، بعدما قام رجال السلطة بإلقاء الأسماك التي كان يعرضها للبيع في شاحنة النفايات بدعوى أن السمك المصادر ممنوع بيعه، وهو ما دفع الشاب إلى إلقاء نفسه في شاحنة النفايات احتجاجا على مصادرة مورد رزقه.

التـــي وجههــا ملـــك المغـــرب لمجموعـــة مـــن الـــوزراء الذيـــن تـــم تقديمهـــم كفاعليـــن فـــي ســـوء تدبيـــر المشـــاريع الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة المبرمجـــة فـــي منطقـــة الريـــف.

توثيق ثورة الابتسامة الجزائرية

زين العابدين غيبولي[1]

في الثاني والعشرين من فبراير 2019، شهدت المدن الجزائرية موجة احتجاجات عارمة وغير مسبوقة في تاريخ الجزائر السياسي الحديث.[2] خرج الملايين من الجزائريات والجزائريين للاحتجاج ضد ولاية خامسة للرئيس الأسبق، عبد العزيز بوتفليقة. لقد كانت هذه المسيرات حدثًا فارقًا في الساحة السياسية الجزائرية التي عرفت كثيرًا من السكون منذ إصابة بوتفليقة بسكتة دماغية[3] سنة 2013. استمرّت الاحتجاجات لأكثر من شهر وأدّت إلى استقالة بوتفليقة[4] في 2 أبريل 2019، إلا أن ما سمّي بالحراك تواصل[5] من أجل تغيير سياسي راديكالي وسلمي. على مدار أكثر من سنة، شهدت الجزائر أكبر مجموعة من الأحداث السياسية منذ استقلالها مثل تفكيك قطب كامل داخل النّظام[6] باستقالة بوتفليقة، وتغيّرت السرديات السياسية والاجتماعية في البلد خلال سنة بشكل أكبر مما فعلته خلال أكثر من نصف قرن، أي منذ 1962، بحيث أن الجزائريين أصبحوا يطالبون بالجمهورية الثّانية[7]. تشهد الجزائر مسارًا ثوريًا يستحق التوثيق كونه يعتبر مثالًا للحركات السياسية السلمية في المنطقة.

محاولات التّوثيق: في سياق الثّورة 2019

مرّت الجزائر بالعديد من المراحل التاريخية الحسّاسة، بما في ذلك أحداثًا نضالية مثل الربيع الأمازيغي في 1980،[8] انتفاضة أكتوبر 1988،[9] الحرب الأهلية أثناء التسعينات بعد اشتداد الخلاف بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والقيادة العسكرية، والرّبيع الأسود[10] 2001 الذي كان شاهدًا على انفجار الغضب الأمازيغي بقيادة «حركة العروش»[11]. كلّ هذه الأحداث السياسية الهامة لازالت محلّ جدل لليوم لانعدام محاولات توثيقها باستثناء بعض الكتب والوثائقيات التي تُتّهم عادة بخدمة أجندة أيديولوجية.

[1] باحث مشارك في معهد الأصفري وطالب ماجستير في جامعة جلاسكو

[2] Slimani, S. (2019, February 22). Protests Held Across Algeria Against Fifth Term for President. Retrieved from https://www.bloomberg. com/news/articles/2019-02-22/protests-held-across-algeria-against-fifth-term-for-bouteflika

[3] Algeria's Bouteflika shown in first images since stroke. (2013, June 12). Retrieved from https://www.bbc.com/news/worldafrica-22883164

[4] Abdelaziz Bouteflika: Algerian leader resigns amid protests. (2019, April 3). Retrieved from https://www.bbc.com/news/worldafrica-47795108

[5] Allouche, Y. (2020, February 21). Algeria's popular movement, one year on. Retrieved from https://www.middleeasteye.net/news/ algeria-protests-hirak-one-year-anniversary

[6] KAHANE, R. (2019, September 25). Le débat - Algérie : prison ferme pour le «clan Bouteflika». France 24. https://www.france24.com/fr/20192509-le-debat-deuxieme-partie-algerie-said-bouteflika-condamnation-prison-hirak.

[7] Semcheddine. (2019, March 16). Pour une alternance sereine: la deuxième République maintenant. Club de Mediapart. https://blogs.mediapart.fr/semcheddine/blog/160319/pour-une-alternance-sereine-la-deuxieme-republique-maintenant.

[8] احتجاجات ثقافية وشعبية في منطقة القبائل الجزائرية للمطالبة بالحقوق الهويّاتية، وذلك بعد الغاء محاضرة الكاتب مولود معمّري في 10 مارس 1980 في تيزي وزو. تلى ذلك القرار انتفاضة شعبية.

[9] احتجاجات عنيفة في فترة الرّئيس الأسبق، الشّاذلي بن جديد، نظرا لتدهور الأوضاع المعيشية وذلك بعد انهيار أسعار النفط بداية من 1986. أدّت هذه الاحتجاجات إلى تغيير الدستور وسنّ التّعدّدية الحزبية.

[10] احتجاجات عنيفة إندلعت في منطقة القبائل بعد وفاة قرماح ماسينيسا، طالب ثانوية، في مركز للدّرك الوطني. ركّزت الاحتجاجات على المطالب الهوياتية التي لم يتم تحقيقها غُداة الربيع الأمازيغي في 1980.

[11] تنسيقية للحراك الثقافي والهوياتي الذي انطلق في منطقة القبائل في 2001. تأسست بعد وفاة قرماح ماسينيسا.

من بين أزمات التاريخ الجزائري أن توثيقه كان دائمًا أداة سياسية لتصفية حسابات ضيقة[12]، عوض أن يكون سعيًا لتوفير مادة للأجيال المقبلة لمعرفة أسباب وسياق ما جرى. هذا الأمر الذي يجعل الجزائر اليوم بحاجة لإعادة كتابة تاريخها، خصوصًا الأجزاء السياسية والجدليّة منه. من هذا المنطلق، يشكّل توثيق ثورة فبراير 2019 نقطة انطلاق هامة لانخراط المواطنات والمواطنين في عملية تأريخ ما يجري في بلدهم. الواضح أنّ الأساس لحماية الوحدة الوطنية ووضع حدّ للتقسيمات الإثنية والأيديولوجية يعتمد على قدرة الجزائريات والجزائريين على وضع قراءة موازية للقراءة الرسمية لما جرى في الجزائر تضع حدّا للاتهامات المتبادلة بين الأقطاب الاجتماعية المختلفة.

إن توثيق الحركية السياسية لسنة 2019 في الجزائر يضمن أيضًا الخروج من السّردية الرسمية التي سيطرت على كافة الأحداث التاريخية في الجزائر. إن عمليات التأريخ ستسمح ببروز رؤية شعبية، مُتّفق عليها لدرجة معينة، حول ما جرى منذ 22 فبراير 2019. هذا الأمر سيمنع عمليات الاستغلال السياسي لهذه الثورة، مثلما حصل مع ثورة التحرير الجزائرية أو بقية الأحداث السياسية المهمة التي لا زال يكتنفها الغموض إلى اليوم نظرًا لاعتبارها من «التابوهات» البحثية والتاريخية.

أخيرًا، إن توثيق ثورة الابتسامة الجزائرية يحمل هدفًا إقليميًا كذلك، بحيث تشكّل هذه الانتفاضة دليلًا عمليًا للكثير من شعوب المنطقة فيما يخص النضال السياسي السلمي. تُعتبر ثورة فبراير 2019 من أكثر الانتفاضات السلمية في تاريخ المنطقة[13]، كما تُعبّر عن رغبة دفينة لدى شعوب هذه الأخيرة لتكرار أحداث 2011 ولكن من منطلق جديد. إن درجة السلمية والحضارة التي عبّر عنها الجزائريون، بالإضافة إلى اصرارهم لفترة أكثر من سنة، ووعيهم وقدرتهم على تحمّل المعايير التضييقية التي تم اتخاذها[14]، كلّ هذا يمثّل أسبابًا رئيسية لتوثيق الثورة الجزائرية، ليس لتكون دليلًا للجزائريين فقط، بل لتخدم المنطقة بأكملها فيما يخص أساليب الثورة وميكانيزماتها.

توثيق الثّورة الجزائرية: المسار والتّحدّيات

لقد أحسّ المنخرطون في ثورة فبراير 2019 بأهمية توثيق الحركية الاحتجاجية وذلك باعتبارها أهم مرحلة في تاريخ الجزائر المستقلة. هذه الرغبة كانت تستند إلى عدّة عوامل مساعدة. أولًا، وفّر الحراك نوعًا ما من حرّية التعبير[15]، على المستوى الاجتماعي، التي كانت مفقودة طوال فترة حكم الرئيس الأسبق، عبد العزيز بوتفليقة. هذه الحرّية كانت الركيزة الأساسية لفتح نقاش واسع على مستوى المجتمع خصوصًا وأنها سمحت

[12] Oussedik, F. (2008, April 23). قراءة التاريخ... والتعامل المزيف لساستنا. الشروق أونلاين. https://bit.ly/34sestp.
[13] Guemar, L., Chiheb, A., & Northey, J. (2019, October 18). The Algerian Hirak: Young people and the non-violent revolution. openDemocracy. https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/algerian-hirak-young-people-and-non-violent-revolution/..
[14] الجزائر: عام مرّ والناشطون في السجون.
Human Rights Watch. (2020, August 24). https://www.hrw.org/ar/news/2020/02/24/339102.
[15] Taifour, F. (2019, November 8).
الحراك الشعبي في موجته الثالثة: 08 «الفرص التي أتاحها الحراك أمام الجزائريين» – حركة مجتمع السلم – حمس..
https://bit.ly/2Qn1ODW.

لـكل الأطيـاف الفكريـة والأيديولوجيـة بالتعبيـر عـن آرائهـا. أي محاولـة توثيـق للثـورة كان لزامًا عليهـا الاسـتماع لكافـة الأصـوات دون أي إقصـاء أيديولوجــي، أي دون إعــادة نفــس الأخطــاء السـابقة التـي جعلـت مـن كل محـاولات توثيـق الأحـداث السياسـية المهمـة التـي مـرّت بهـا الجزائـر مجـرّد بروباغنـدا.

رغـم أن بعـض الأطـراف المحافظـة حاولـت فرض خطابهـا وسـرديّتها علـى الحـراك الجزائـري[16]، وعملـت، عبـر ذلـك، علـى إقصـاء التيّـارات الأيديولوجيـة المخالفـة، إلا أن المتظاهريـن أبـدوا رفضًا قاطعًا لمحاولـة الأدلجـة. رغـم أن البعـض كذلـك حـاول منـع تيّـارات معنيـة، علـى رأسـها النسـويات[17]، مـن التعبيـر عـن مطالبهـن وآرائهـن –وأحيانًـا، باسـتعمال العنـف-، فـإن الجـوّ العـام للحـراك، والتغييـر العميـق الـذي كان يحـدث آنـذاك علـى مسـتوى المجتمـع الجزائـري، سـمح بهامـش أكبـر مـن الحريـة. لـم يسـتطع أحـد اقصـاء الآخـر مـن النقـاش السياسـي آنـذاك فـي الجزائـر وهـذا مـا يبـدو واضحـا مـن خـلال متابعـة النقاشـات علـى وسـائل التّواصـل الاجتماعـي وفـي الشّـارع الجزائـري أثنـاء الاحتجاجـات؛ لهـذا، فـإن سـماع كل الأصــوات، كخطـوة أساسـية للتوثيـق، كان أمـرًا ممكنًـا بـل ومحبّـذا فـي تلـك الفتـرة.

إضافـة لهـذا، لقـد شـكّل واقـع انخـراط كافـة فئـات المجتمـع فـي الحركيـة الاحتجاجيـة[18] نقطة إيجابيـة لمحـاولات التوثيـق. إن الحـراك مثّـل فرصـة التّعـرف علـى كافـة تناقضـات المجتمـع الجزائـري والأطـراف المشـكلة لوعيـه الجماعـي. الجزائـر كانـت دائمـا غامضـة، ليـس فقـط للأجانـب، بـل حتـى للباحثيـن الوطنييـن لحملهـا الكثيـر مـن التباينـات الاجتماعيـة بالإضافـة إلـى التعقيـدات السياسـية والتاريخيـة. هـذا مـا جعـل التّعـرف علـى الجزائـر الحقيقيـة، بعيـدا عـن الصـور السـياحية المبهرجـة، أمـرا أقـل صعوبـة ممـا كان عليـه فـي وقـت بوتفليقـة. لقـد فتحـت الثـورة الشـعبية بابـا لرؤيـة الجزائـر مـن خـلال عيـون مناطقهـا الدّاخليـة، وليـس فقـط مدنهـا الكبرى؛ لذلـك اسـتلزمت الثـورة تأريخـا وتوثيقـا لأن رؤيـة الجزائـر تطلّـب دراسـة لمكونّاتهـا المختلفـة.

فـي الغالـب، كانـت محـاولات التوثيـق لأي حركيـة سياسـية فـي الجزائـر منحصـرة فـي قطـب معيّـن، إمـا القطـب الإسـلامي المحافـظ أو العلمانـي التقدّمـي. لطالمـا تسـبّب هـذا فـي بـروز رؤيـة تاريخيـة تفتقـر للـرأي الآخـر. إلا أن حراك 22 فبرايـر كان يختلـف عـن ذلـك مـن منطلـق أنـه وفّـر مـادة خـام للبحـوث الاجتماعيـة والسياسـية وعمليـات التوثيـق تتيـح اكتشـاف الجزائـر بكافـة الأطيـاف الأيديولوجيـة المشـكلة لهـا. فـي هـذا الإطـار، كان التوثيـق فرصـة للتعـرف علـى الحـركات السياسـية، الأحـزاب، منظمـات المجتمـع المدنـي، النقابـات المسـتقلة، وحتـى المجموعـات المسـتقلة للشـباب والطلبـة. لـم يكـن أيّ طـرف سياسـي أو أيديولوجـي معيّـن يسـيطر علـى الشّـارع الجزائـري طـوال فتـرة المظاهـرات وهـو مـا عنـى أن لا طـرف يملـك الأفضليـة السياسـية أو ميـزان القـوّة الضـروري ليغيّـر التاريـخ أو يكتبـه علـى طريقتـه. هـذا مـا

[16] Touaibia, N. (2020, August 4). Orpheline du Hirak, l›Algérie sous menace de l›islamisme. Médiaterranée. https://www.mediaterranee.com/0422020-orpheline-du-hirak-lalgerie-sous-menace-de-lislamisme.html-0.

[17] France 24. (2019, April 5). Algérie : forte mobilisation après des menaces d›attaques à l›acide contre les militantes féministes. Les Observateurs de France 24. https://observers.france24.com/fr/20190404-algerie-militante-feministe-photos-acide-attaque-manifestation.

[18] الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والمآلات. مركز الجزيرة للدراسات. (2019, March 14). https://studies.aljazeera.net/ar/article/625.

أعطى محاولات التوثيق فرصة إضافية لتحرّي الموضوعية والمصداقية وعدم الانحياز.

رغم كل هذه الإيجابيات التي منحتها ثورة 22 فبراير والفرص التي قدّمتها لعمليات التوثيق في الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة عانت تحدّيا على مستويين، أولا التقييدات النظامية فيما يخص حرّية الصّحافة وحرّية التعبير بالإضافة إلى محاولات الاستقطاب الأيديولوجي. لهذا، ورغم مرور أكثر من سنة من بداية الحركية الاحتجاجية، فإن مبادرات التوثيق الناجحة لا زالت معدودة، وإن كان ذات نوعية وجودة عالية. المناخ السياسي الذي فرضته هذه الثورة بقدر ما كان منفتحا بقدر ما أتى بتشنّج كان متوقعا بعد عشرين سنة من حكم عبد العزيز بوتفليقة. تعاملت المبادرات الرامية إلى توثيق الثورة، على مدى أشهر، مع مخلّفات هذا الحكم سياسيا واجتماعيا.

من ناحية النظام السياسي، فإن حرية التعبير التي فرضتها الثورة في الشارع كانت تختلف عن معايير حرية التعبير الموضوعة من طرف النظام. حتى وإن كانت الثورة قد نجحت في اسقاط العديد من التابوهات اجتماعيًا، إلا أنها لا زالت تحاول القضاء على الممارسات النظامية القمعية. في هذا الإطار، كانت محاولات التوثيق قد تمثّل سببًا رئيسيًا لدخول السجن. عانى الكثير من الصحفيين والمدونين من تقييدات مستمرة على حرّية التعبير والصّحافة[19] وتم سجن البعض، كخالد درارني[20]، لمجرّد محاولة تصوير الثورة ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. الملاحظ أن عمليات التوثيق قوبلت بضغط سياسي لأن السلطة أرادت الإبقاء على السردية الرّسمية، لا أن ترحّب بسرديّة يكتبها المتظاهرون. كذلك، عانى الصّحفيون من التهديدات المستمرّة لأي مرافقة للثورة بعد استقلالة عبد العزيز بوتفليقة، ولا زالت نفس القيود موضوعة على الإعلام الوطني العمومي والخاص[21].

بالإضافة لهذا، ورغم الأثر العميق الذي خلّفته ثورة فبراير على النسيج الاجتماعي، إلا أن آثار الحرب الأهلية كانت لا تزال تلقي بظلالها على النقاشات داخل الحراك. توقّفت عقارب الساعة الفكرية والنضالية في الجزائر، لدى الكثير من الطبقة السياسية، في 1992، حينما أخذت القيادة العسكرية بزمام الحكم وخلق هذا انقسامًا حادًا بين الإسلاميين المعارضين للقيادة العسكرية، وبعض الأطراف العلمانية المساندة لخيار تدخّل الجيش لحماية الجمهورية. بعد عشرين سنة من انتهاء الحرب الأهلية، لا تزال الحرب الأهلية وهذا الانقسام يميّزان معظم الطبقة السياسية المعارضة[22]. ألقى الانقسام بآثاره على محاولة توثيق الثورة أيضًا، حيث تسبّب كلّ هذا في محاولات للاستقطاب الأيديولوجي كانت تسعى لفرض نظرتها الأيديولوجية من خلال توثيق الحراك وفق أجندة أيديولوجية وسياسية معينة. تحوّل الحراك لدى البعض إلى تيار إسلامي

[19] Algeria: Post Election Repression. Human Rights Watch. (2020, January 28). https://www.hrw.org/news/2020/01/28/algeria-post-election-repression.

[20] Algerian journalist Khaled Drareni handed three-year jail term. France 24. (2020, August 10). https://www.france24.com/en/20200810-algerian-journalist-khaled-drareni-handed-three-year-jail-term.

[21] Goldstein, E. (2020, August 5). Muzzling Journalists: Morocco and Algeria Can Agree on That. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2020/08/05/muzzling-journalists-morocco-and-algeria-can-agree.

[22] Dridi, D. (2020, March 7). Les blessures de la guerre civile hantent le hirak algérien. Middle East Eye édition française. https://www.middleeasteye.net/fr/en-bref/les-blessures-de-la-guerre-civile-hantent-le-hirak-algerien.

ولـدى البعـض الآخـر إلـى تيـار علمانـي بينمـا كان الحـراك لا يتبنّـى أي أيديولوجيـة بعينهـا ويطالـب فقـط بالديمقراطيـة.

يظهـر جليًّـا كيـف كان المنـاخ السياسـي الـذي سـاد فـي الجزائـر خـلال السـنة الماضيـة عامـلًا يتحكّـم فـي محـاولات توثيـق الثـورة الجزائريـة. لقـد كانـت الشـوارع فـي كل المـدن تعـرف، أسـبوعيًا، نشـاطات سياسـية مكثّفـة وعمـلا علـى تفكيـك النمـوذج القديـم للجمهوريـة الجزائريـة الأولـى التـي تأسسـت باسـتقلال البلـد سـنة 1962. إن التغييـر الـذي كان بصـدد رسـم وجـه الجزائـر الجديـد، أو مشـروع الجمهوريـة الثانيـة، كان يسـتلزم توثيقًـا وهـذا مـا جعـل بعض الأطـراف الاجتماعيـة والإعلاميـة المسـتقلة تعمـل علـى مشـروع تأريـخ أحـداث فبرايـر 2019 رغـم كلّ العراقيـل المختلفـة.

صياغة وتوثيق ثورة 2019 الجزائرية

علـى مـدار أشـهر، ورغـم العديـد مـن التعقيـدات والموانـع، شـهدت الجزائـر العديـد مـن محـاولات التوثيـق للأحـداث السياسـية التـي عرفتهـا طيلـة أكثـر مـن سـنة. جاءت هـذه المبـادرات من فواعـل اجتماعيـة وإعلاميـة، جزائريـة وأجنبيـة، حاولـت أن تسـلّط الضـوء علـى الثـورة الجزائريـة بلسـان المتظاهريـن. أرادت هـذه المبـادرات أن تعطـي الشّـعب الجزائـري الفرصـة، لأول مـرّة منـذ الاسـتقلال، لكتابـة تاريخـه بنفسـه. كان واضحًـا اسـتعانة هـذه المحـاولات بالتكنولوجيـا ووسـائل التواصـل الاجتماعـي التـي حـدّت مـن قـدرة السـلطات الجزائريـة علـى تقييـد الكلمـة الحـرّة وعلـى السـيطرة التّامـة علـى السّـردية الثوريـة. وقـد اتخـذت هـذه المحـاولات عـددًا مـن الأشـكال:

أولًا: الوثائقيات

سـعت العديـد مـن الفواعـل الاجتماعيـة والإعلاميـة لاصـدار وثائقيـات قصيـرة وطويلـة حـول الحـراك الجزائـري. فـي هـذا الإطـار، كانـت هنـاك محـاولات وطنيـة مثـل وثائقـي أنتجتـه إذاعـة[23] RadioM ومحـاولات أجنبيـة مـن طـرف قنـوات إعلاميـة فرنسـية بالخصـوص. الملاحـظ فـي هـذه المحـاولات أن المجتمـع الجزائـري كان يتفاعـل بشـكل أكثـر إيجابيـة مـع الانتاجـات المحليـة عوضًـا عـن الانتاجـات الأجنبيـة. لقـد مثّلـت بعـض الوثائقيـات الأجنبيـة، مثـل «Algérie mon amour» [الجزائـر، حبيـبي[24]]، التّـي عُرضـت بالخصـوص علـى فرانـس 5، حـول الحـراك الجزائري محاولـة، بالنسـبة للكثيـر مـن الجزائرييـن، لفـرض توجّـه أجنبـي معيّـن علـى الثـورة –رغـم أن الوثائقيـات اسـتضافت جزائريـات وجزائرييـن. هـذا التّوجـه لـم يكـن يقصـد بـه تقريـر مسـتقبل الجزائـر بقـدر مـا كان يُقصـد بـه محاولـة تصويـر الجزائـر وفـق مـا تريـده هـذه الجهـات الأجنبيـة، وليـس وفـق مـا يـراه ويؤمـن بـه الشـعب الجزائـري. لـم يحبّـذ الجزائريـون الخلـط بيـن مسـعاهم الثّـوري والمطالـب الجنسـية الشـبابية، واعتبـروا الوثائقيـات الأجنبيـة التـي ربطـت التّغييـر فـي الجزائـر بالحرّيـات الجنسـية عمومـا غيـر تمثيليّـة لحراكهـم[25]. كان واضحًـا كذلـك الحساسـية المفرطـة المتواجـدة فـي المجتمـع تجـاه الوثائقيـات الفرنسـية حيـث أنـه ورغـم مـرور

[23] el-Alia, M. (2020). Documentaire: Hirak El Karama | وثائقي: حراك الكرامة. RadioM. https://www.youtube.com/watch?v=wpw0LXAA_9w.
[24] TV5 Monde. (2020). Algérie mon amour. https://www.france.tv/france-5/le-monde-en-face/1531501-algerie-mon-amour.html.
[25] Allouche, Y. (2020, May 27). ‹It›s a cliche of a cliche›: Algerians react to French documentary on Hirak movement. Middle East Eye. https://www.middleeasteye.net/news/algeria-hirak-french-documentary-blasted-damaging.

أكثر من نصف قرن على استقلال الجزائر، لا زال التاريخ الاستعماري الفرنسي يلقي بظلاله على رؤية الجزائريين للمُستعمر القديم.

ثانيًا: المنشورات البحثية

شهدت الساحة البحثية المهتمة بالجزائر أعمالًا كثيرة في السنة الماضية. تمثّلت هذه الأعمال في أوراق بحثية وإصدارات من طرف المؤسسات البحثية العالمية بما في ذلك معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى[26]، مشروع الديمقراطية في الشّرق الأوسط[27]، معهد كارنيغي للشرق الأوسط[28] والمجلس الأطلسي[29]. لسنوات، كانت الجزائر تُعتبر بلدًا معقّدًا وغامضًا في الأكاديميات البحثيّة الأجنبية، وكانت المساهمات حول الجزائر في معاهد البحث تقتصر على المعارضين القدماء، الديبلوماسيين المتقاعدين الذين خدموا في الجزائر والباحثين السياسيين الأجانب. إلا أن الثورة، بالتمثيل الشبابي الحاضر فيها، دفعت بمراكز البحث إلى توثيق هذه الثورة بالاستعانة بلسان الشباب المحلّي. إلا أن محاولات التوثيق هذه لم تكن تحمل الأثر الكبير خصوصًا في المجتمع الجزائري نظرًا لكون مُعظمها مكتوب باللغة الإنجليزية وموجّهًا لطبقة خاصة من السياسيين والباحثين الأجانب وليس كمنتوج للجزائر أو حتى منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة. بالإضافة لهذا، فإن تركيز معظم هذه الأعمال البحثية كان منصبًا حول ما تعنيه ثورة الجزائر بالنسبة لنظام الحكم والأوضاع الإقليمية، وليس ما تعنيه للشعب الجزائري. كذلك، عالجت ونظرت هذه الأعمال للثورة من وجهة نظر شبابية في عمومها إلا أنها منحصرة في العاصمة والمدن الكبرى التي تختلف سياسيًا، اجتماعيًا واقتصاديًا عن المدن الداخلية.

ثالثًا: صور ومقاطع فيديو قصيرة

ساهم الجزائريات والجزائريون في توثيق ثورتهم من خلال الصور ومقاطع الفيديو القصيرة التي كان يتم نشرها باستمرار على مواقع التواصل الاجتماعي ويوتيوب. من بين هذه المحاولات التوثيقية، نجد مبادرة «بسمة»[30]، بالإضافة إلى عمليات توثيق من طرف الصحافيين الجزائريين عبر تصوير الاحتجاجات على مدار السنة. لقد أدرك الجزائريون سريعًا أنهم المصدر الأول لأي عملية توثيق ذات مصداقية. لهذا، ونظرًا لامتلاك الأغلبية العظمى للجزائريين لهواتف ذكية، فإنهم أخذوا على عاتقهم عملية التأريخ لحراكهم السياسي. لم يكن قرار الجزائريين بفعل ذلك قد تمّ عن تخطيط مُسبق، إلا أنه تحوّل مع مرور الوقت إلى أهم قرار وضع في حوزة العالم الملايين من الصور

[26] Policy Analysis: Algeria. Policy Analysis: Algeria - The Washington Institute for Near East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/topic/algeria-ff.

[27] Algeria: Looking Back on a Year of Mobilization, Hope, and Uncertainty. POMED. (2020, March 16). https://pomed.org/algeria-looking-back-on-a-year-of-mobilization-hope-and-uncertainty/.

[28] Algeria. Carnegie Middle East Center - Algeria Analysis. https://carnegie-mec.org/sada/region/652?lang=en.

[29] Mezrane, K. (2019, December 17). Algerian election and legitimacy: Impossibility of change. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/algerian-election-and-legitimacy-impossibility-of-change/.

[30] مبادرة «بسمة» هي مجهود فردي لأحد أفراد الجالية الجزائرية في المهجر. هذه المبادرة تعتمد على تصوير وثائقيات قصيرة يتم خلالها استضافة فاعلين في الحراك الجزائري منذ بدايته لوصف تجربتهم والتعبير عن آرائهم. تُعتبر أول مبادرة مواطناتية تسعى إلى توثيق الحراك الجزائر من وجهة نظر المتظاهرين. يمكن إيجاد الحلقات هنا: https://www.youtube.com/user/meliss631/videos.

التي توثّق لكل لحظات الثورة الشعبية. لقد ساعدت التكنولوجيا الجزائريين على تفكيك السّردية الرسمية بأنفسهم وذلك بحديثهم عن بلدهم عوض ترك الآخرين للحديث عنه. أهم ما ساهمت فيها هذه المحاولات كان إعطاء نظرة عن الجزائر العميقة، أي المناطق الداخلية المحرومة، عوض تركيز الانتباه فقط على الجزائر العاصمة وبقية المدن ذات الوزن السياسي أو الاقتصادي. إلا أنه وفي نفس الوقت، لم تكن هذه المحاولات منظّمة ولذلك فهي لا تزال مواد إنتاجية خام تنتظر استثمارًا بحثيًا، سينمائيًا، أو إعلاميًا.

رابعًا: البرامج الإذاعية

برزت هذه المحاولات لتوثيق الثورة الجزائرية من خلال البرامج الإذاعية سواء قبل فترة الحجر الصّحي، وذلك من طرف RadioM[31] أو خلال فترة الحجر الصحي، حيث كانت مبادرة «راديو كورونا»[32] من أهم وأشهر مساعي التوثيق. في ظلّ صمت الكثير من الإعلام الجزائري العمومي والخاص عن نقل ما يحدث في الجزائر بُعيد استقالة بوتفليقة، في الثاني من أبريل 2019، اتّجهت الأنظار نحو الإعلام المستقلّ الذي ظهر خلال السنوات الخمس الأخيرة والذي كان يملك هامشًا أكبر من الحرّية الإعلامية كونه لا يعتمد على الدعم المادي للدولة من خلال الوكالة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار. حاولت هذه القنوات الإعلامية أن توفّر منبرًا حرًّا للجزائريين الرّاغبين في الحديث عن الثورة الجزائرية. كما أن هذه المواقع عرّفت كذلك بالفواعل السياسية والاجتماعية الأكثر نشاطًا في الجزائر والتي تملك حضورًا في وسط الحراك. يمكن اعتبار هذه البرامج كالأدوات الوحيدة التي كانت تُسيّر من طرف كفاءات وطنية والتي لا وجود لشكّ، لدى عموم الشعب الجزائري، بمصداقيتها وموضوعيتها. تكثّفت نشاطات هذه البرامج خصّيصًا أثناء فترة الحجر الصّحي التي أجبرت الجزائريين على إيجاد طريقة لمقاومة القمع النظامي المُستمرّ دون تهديد حياة الناس للخطر عبر التظاهر. إلا أن صدى هذه المحاولات كان محدودًا خصوصًا على المستوى الدّولي حيث أن المتلقّي الأساسي لهذه البرامج كان المواطن الجزائري، وليس المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الدولية. لا زالت هذه المبادات الإذاعية مستقلّة ولا يبدو أن هناك نيّة لتوحيد هذه الأعمال دون تنظيم للحراك كشرط أساسي.

خامسًا: منشورات ونقل مباشر على وسائل التواصل الاجتماعي

لعب المحتجون الجزائريون دورًا فاعلًا في توثيق نشاطهم على مدار السنة وذلك عبر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي لوصف ما يجري في الميدان بكل شفافية وصراحة وبعيدًا عن الخطابات الرسمية والأيديولوجية. لقد كان هذا أكثر أداة استعمالًا لتوثيق الثورة الجزائرية وتجاوز كل القيود النظامية والاجتماعية. مثّلت المنشورات

[31] إذاعة مغاربية مقرّها الجزائر العاصمة تم تأسيسها في 2014 وذلك بعد فترة الرّبيع العربي. تُعتبر من الإذاعات النشيطة في تغطية الأخبار الوطنية وقامت بتغطية الحراك الجزائري منذ بدايته. يمكن إيجاد كافة برامجها هنا:
https://www.youtube.com/channel/UCB5zsoN7mA0y0nQG8P20log/videos

[32] راديو كورونا هي إذاعة جزائرية تم تأسيسها في أبريل 2020 من طرف عبدالله بن عدودة، صحفي جزائري مغترب في الولايات المتّحدة الأميركية. قامت هذه الإذاعة بتوثيق النقاشات السياسية، وإن بطريقة غير مباشرة، في فترة الحجر الصّحي في الجزائر. يمكن إيجاد كافة حلقاتها هنا:
https://www.facebook.com/Radiocoronadz/

صـوت الشـعب الجزائـري مـن مختلـف المناطـق، الطبقـات الاجتماعيـة، الإثنيـات، الأيديولوجيـات، الجهـات السياسـية والأعمـار. لقـد كانـت، بعـد المظاهـرات، أكثـر وسـيلة تعبيـر ديمقراطيـة فـي المـدّة السّـابقة، وأكثـر أداة توثيـق وتأريـخ للثـورة الجزائريـة تمثيـلًا لكافـة أطيـاف المجتمـع. بالطبـع، يبقـى تأثيـر هـذه المنشـورات محـدودًا فـي المجتمـع الجزائـري كونهـا لا تؤسّـس دائمـا لمبـادرات حقيقيـة علـى أرض الميـدان، إلا أنّهـا تمثّـل أيضـا، إلـى جانـب الصـور والفيديوهـات المحليـة، مـادة خـام لأي عمـل احترافـي. بالإضافـة لهـذا، فـإن اسـتعمال وسـائل التواصـل الاجتماعـي كان بـارزا مـن خـلال الوسـوم التـي تـم الاسـتعانة بهـا علـى مـدار السـنة الفارطـة، مثـل «FreeKhaledDrareni» و«مدنيّـة ماشـي عسـكرية» التـي تصـدّرت تويتـر بالخصـوص فـي الفتـرة الأخيـرة وسـاهمت فـي توحيـد صـوت الجزائرييـن علـى مواقـع التّواصـل الاجتماعـي. أخيـرا، لقـد اسـتفاد الجزائريـون أيضا مـن مواقـع التواصـل الاجتماعـي لنقـل فعاليـات مظاهراتهم بصفـة مباشـرة وآنيـة مـا وضـع حـدّا للبروباغنـدا الإعلاميـة ومحـاولات تزييـف الوقائـع أو نشـر الأخبـار الخاطئـة حـول المظاهـرات.

هكـذا، تعـدّدت وتنوّعـت المبـادرات لتوثيـق ثـورة 2019 ومثّلـت السّـردية المضـادة لخطـاب السـلطات الرسـمية التـي لـم تقـم بـأي عمـل لانتـاج وثائقيـات وطنيـة حـول الأحـداث التـي غيّـرت الجزائـر فـي السـنة الفارطـة. كانـت لـكلّ وسـيلة نقـاط قوّتهـا وضعفهـا، سـواء علـى المسـتوى الوطنـي أو الأجنبـي. إلا أن تحليـلًا لهـذه الوسـائل يسـاعد علـى رسـم سلسـلة مـن النتائـج تتلخّـص فـي نقطتيـن أساسـيّتين؛ أولًا: المبـادرات المحلّيـة تتمتّـع بثقـة كبيـرة بيـن طبقـات المجتمـع المدنـي إن لـم تكـن أيديولوجيـة إلا أنهـا تفشـل فـي أن تكـون صوتًـا للجزائرييـن فـي الخـارج، أو علـى الأقـل، خـارج المنطقـة. ثانيًـا: المبـادرات الأجنبيـة اسـتطاعت تسـليط الضـوء علـى الجزائـر بعـد سـنوات مـن التهميـش إلا أنهـا غيـر قـادرة علـى تبسـيط الجزائـر، بكافـة اختلافاتهـا وتناقضاتهـا، للمجتمـع الدّولـي ولا تسـتطيع كذلـك الحصـول علـى ثقـة الجزائرييـن التّامـة.

بدايـة، إن سـعي الجزائرييـن لتوثيـق ثورتهـم بأنفسـهم كان ناجمًـا عـن قناعة بأنهـم الوحيدون القـادرون علـى فهـم وإدراك تعقيـدات المجتمـع الجزائـري، وبالتالـي رسـم صـورة صحيحـة عـن انتفاضتـه. تجـاوزت المبـادرات التـي سـعت لذلـك النزاعـات الأيديولوجيـة وقدّمـت كثيـر منهـا محتـوى احترافيًـا وناضجـاً سياسـيًا، خصوصًـا تلـك التـي صـدرت عـن جهـات مسـتقلة عـن أي تنظيـم حزبـي أو أيديولوجـي. إلا أنـه، فـي نفـس الوقـت، ورغـم أن هـذه المبـادرات كانـت صـوت الجزائرييـن فـي الجزائـر، إلا أنهـا لـم تسـتطع أن تكـون صـوت الجزائرييـن خـارج الجزائـر وهـو مـا احتاجتـه الثـورة الجزائريـة لأن التضامـن الدّولـي قـد يكـون وسـيلة ضغـط مناسـبة علـى السّـلطة الجزائريـة. لقـد تسـبّب عائـق اللغـة المسـتعملة (العربيـة) بالإضافـة إلـى عـدم غـوص الجزائرييـن فـي التعقيـدات الاجتماعيـة التـي تميّـز الثـورة، إلـى عـدم ادراك الأجانـب لهـذه الجوانـب المتعلقـة بالحـراك الجزائـري.

مـن جهـة أخـرى، حاولـت المبـادرات الأجنبيـة إيصـال صـوت الجزائرييـن للخـارج والاهتمـام بالجزائـر بعـد سـنوات مـن التهميـش علـى المسـتوى الدولـي. اسـتطاعت هـذه المحـاولات أن تعيـد الجزائـر إلـى دائـرة البلـدان التـي تحظـى بدعـم المجتمـع الدولـي لتحقيـق الديمقراطيـة

والحرية خصوصًا وأنها كانت تصدر عمومًا من قنوات ومراكز بحث لها وزنها في الساحة السياسية. رغم ذلك، فإن هذه المبادرات، على تفصيلها ومحاولة تمثيلها لما يحدث في الجزائر، لم تكن قادرة على تبسيط هذا البلد خصوصًا فيما يتعلّق بتعقيداته السياسية والاجتماعية. لم تستطع هذه المبادرات أن تفهم الجزائر كما يفهمها أبناؤها ولا أن تحصل على ثقتهم الكاملة. لا يحمل هذا أي إدانة لنوايا هذه المبادرات الأجنبية إلا أنّه يؤكّد أن شرح ما يحدث في الجزائر يتطلب إدراكًا وفهمًا محلّيًا للتركيبة المعقّدة للمجتمع الجزائري.

محاولات التّوثيق والأهمية التّاريخية

إن ما تشهده الجزائر منذ بداية سنة 2019 ليس حدثًا عابرًا بل هو نقطة تحوّل أساسية في التركيبة السياسية والاجتماعية للبلد. لم يسبق للجزائريات والجزائريين أن عايشوا محاولة تغيير سياسي جذرية منذ استقلال البلد. تمثّل ثورة فبراير 2019 موروثًا سياسيًا وحضاريًا يجب المحافظة عليه للأجيال المقبلة كونه يحمل العديد من الدروس التي لا تهم الجزائر فقط بل كل المنطقة التي تحاول منذ 2011 إحداث تغيير سياسي سلمي. لهذا، المبادرات التوثيقية مهمة من ناحيتين أساسيتين؛ أولًا: تأريخ هذه اللحظة المفصلية في تاريخ الجزائر. ثانيًا: بناء ركيزة مهمة لتغيير سياسي لا يقصي أي طرف وذلك من خلال الحصول على رؤية جامعة وتوافقية بين كافة الأطراف الفاعلة في الجزائر حول ما جرى. إن أي اختلاف جوهري حول قناعات وأحداث الحراك الجزائري المفصليّة سيجعله مثل أي محاولة تغيير سابقة باءت بالفشل، ومبادرات التوثيق تعمل على تفادي ذلك.

إن الجزائر مرّت بالكثير من المراحل المفصلية في تاريخها، وعانت كذلك من العديد من الجراح على مرّ السنين. إلا أن ثورة فبراير 2019 كانت تحمل تغييرًا مختلفًا عن بقيّة المراحل التي شهدت انتفاضات سياسية، بالخصوص 1988. تمثّل أحداث 22 فبراير 2019 استثناءً لأنها عملت على توحيد الشّعب الجزائري ومطالبه رغم الانقسامات العديدة في المجتمع الجزائري. لهذا، من الضروري توثيق هذه الثورة حماية لحقّ الأجيال المقبلة في تاريخه ومنعًا لعمليّات الاستغلال السياسي والأيديولوجي لهذه الثورة مثلما حدث مع الكثير من الأحداث الأخرى الهامة والمصيرية في تاريخ البلد. لقد كانت محاولات التوثيق الوسيلة الوحيدة لضمان أن يتحول هذا التاريخ إلى أهم موروث سياسي في مسيرة الجزائر منذ استقلالها وكي لا ينسى الشعب الجزائري، في خضم الصراعات الأيديولوجية، مرحلة رسمت وجه الجزائر اليوم.

بالإضافة لهذا، إن ثورة فبراير 2019 لم تكن فقط من أجل إزالة نظام حكم بوتفليقة، بل كذلك، وأهم من ذلك، من أجل مشروع إعادة بناء الدولة بعد أعوام من الرّكود السياسي. لقد خرج الجزائريون من أجل استعادة سلطتهم وسيادتهم الشّعبية على مؤسسات الدولة لاطلاق مسيرة بنائها، وليس فقط لاسقاط الهيكل الذي كان يحكم البلد منذ استقلاله سنة 1962. في هذا السّياق، فإنّ أي تغيير سياسي دائم وإيجابي كان يتطلّب مشاركة فعّالة من كل أطياف المجتمع، هذه المشاركة التي يجب أن تسعى لعدم اقصاء

أي طرف سياسي أو أيديولوجي. الوصول إلى نسخة واحدة من الرّوايات حول ما حدث في الجزائر في 2019 كان مهمًّا لضمان عدم إقصاء هذه الأطراف ولتأسيس قاعدة للتوافق بين الفرقاء السياسيين. ليس من الممكن الوصول إلى تغيير سياسي جاد في الجزائر ما لم يكن هناك رؤية جامعة لأسباب انتفاضة الحراك وأهدافه. الاختلاف حول تاريخ الحراك كان يعني تحويله إلى أي حركية سياسية أخرى غير معروفة ومتنازع عليها في تاريخ الجزائر, لقد كان توثيق الحراك فرصة للوصول إلى تاريخ جامع, لأول مرة, عوض الحصول على تاريخ مفرّق.

وهكذا, تُصبح عملية توثيق ثورة الابتسامة الجزائرية أحد أهم مميّزات هذه الحركية الاحتجاجية غير المسبوقة في تاريخ البلد. إن مسؤولية هذه العملية لا تقع على عاتق السلطات السياسية بقدر ما تقع على عاتق الحركات الشعبية غير المتحزّبة. إن التجارب السابقة في الجزائر سواء فيما يخص توثيق الثورة التحريرية أو حتّى بقية المحطّات المهمة تثبت أن كلّ محاولة رسمية كانت تُقابل برفض وتشكيك شعبي خصوصًا وأنها تُعبّر عن توجه سياسي سلطوي. لذلك, تكمن أهمية التوثيق الأساسية في أنها تُعطي فرصة للشعب الجزائري لكتابة تاريخه بنفسه مما يُعطيه حقّ تملك هذا التاريخ عوض أن يكون أداة سياسية تُستخدم في الدفاع عن السّردية الرّسمية.

النتائج الأوّلية ومستقبل حركات التّوثيق

في 22 فبراير 2019, انطلقت مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر, مرحلة حاول ويحاول فيها الشّعب الجزائري تقرير مصيره. إن هذه الثّورة الوطنية الجامعة ليست إلا نتيجة حتمية لتردّي الأوضاع السياسية, الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة. الحرص على عدم تكرار الأخطاء السّابقة والرغبة في ترك موروث حضاري وسياسي للأجيال المستقبلية في الجزائر يجعل من مسألة التوثيق أولوية للجزائريين. من خلال رؤية الواقع الحالي للجزائر والمساهمات التي انطلقت لتوثيق ثورة الابتسامة, يمكن الوصول إلى بضع نتائج أساسية تخصّان مستقبل هذه المبادرات.

بداية, إن 22 فبراير كان موعد استعادة الشّعب الجزائري لسيادته وسلطته, وفرصة ثمينة له لتقرير مصيره. تعلّم الشّعب الجزائري ليس فقط من تجارب ثورات الرّبيع العربي سنة 2011 بل أيضًا من تاريخه الخاص. إن أحد أبرز الدّروس التي حفظها الجزائريون, خصوصًا من دراسة تاريخ الحركات الثورية السّابقة في هذا البلد, هو الحاجة الماسة لتكوين إرث سياسي يجمع كافة الجزائريين باختلاف مشاربهم وانتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية. أدرك الجزائريون حاجتهم إلى لمّ شملهم والاستماع لبعضهم, هذا ما سهّل من مأمورية المبادرات الفردية والجماعية التي سعت إلى توثيق انتفاضة الجزائريين. لقد خلق الشّعب الجزائري مناخًا جديدًا يسمح ويشجّع على التّعبير الحرّ, ولعلّ هذا أهم ركيزة تحتاجها أي مبادرة توثيق في المستقبل.

إضافة لهذا المناخ السياسي الحرّ نسبيًا، فإن انخراط الشباب الجزائري في مسار التغيير يُعتبر بمثابة أساس لجزائر الغد. الشباب الذي تجنّد من أجل المطالبة بالديمقراطية والحرّية أعطى مبادرات التوثيق قوّة إضافية خصوصًا وأن الجيل الجديد في الجزائر، وفي كل مكان تقريبًا، هو الدّعامة الأساسية للإبداع. لقد أحسن الشباب استغلال تمكّنه من وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا بصفة عامة لتفكيك السّرديات القديمة في الجزائر وتجاوز التقييدات الرّسمية في الجزائر والتي تحاول جاهدة إبقاء كل المبادرات تحت جناح السلطة. لقد وجدت السلطة نفسها أمام جيل جديد متمكن من وسائل عصره وقادر على الحديث باسمه، وهذا ما ساعد الشباب على أن يكون صوتًا لوصف ما يحدث في بلده.

رغم ذلك، ورغم عملية التغيير التي يشهدها المجتمع الجزائري، فإن مبادرات التوثيق تواجه واقعًا صعبًا فيما يخصّ الحرّيات الأساسية في الجزائر. إن التقييدات الرّسمية والخَطر الذي يُهدد كل من يحاول توثيق هذه الثورة من منطلق مختلف عن منطلق السلطة يجعلان من عملية التأريخ قفزة في المجهول. يُعتبر هذا السبب الأساسي في كون معظم المبادرات التوثيقية حاليًا مجهودات أجنبية مثل وثائقيات فرانس 5، أو مجهودات من جزائريين في ديار المهجر كمبادرة «بسمة» و«راديو كورونا». إن التقييدات المُستمرة على حرّية التعبير والصّحافة يجعلان في هذا التوثيق نوعًا من المخاطرة خصوصًا في الآونة الأخيرة حيث أصبحت السلطات عُدوانية أكثر في تعاملها مع الحراك الشعبي. إعطاء فرصة توثيق هذا الحدث الهام في تاريخ الجزائر للمواطنين عوض السّلطة يمكن أن يشكل أساسا لمواجهة محاولات الثّورة المضادة وتوفير سردية شعبية تناقض، مثلما هو مطلوب، السّردية الرّسمية.

أخيرًا، قطار التغيير الذي انطلق في الجزائر في بداية السّنة الماضية لا زال مستمرًا ويبدو أنه سيطول قبل تحقيق أهدافه الأساسية. تُمثّل مسيرة الجزائريين من أجل دولة حرّة وديمقراطية مفارقة في المنطقة خصوصًا من ناحية السّلمية، التصميم والقدرة على مواجهة أساليب المنظومة الحاكمة المختلفة. هذا ما يجعل توثيقها مسؤولية وأولوية جزائرية وإقليمية. إن السّعي لتأريخ ثورة الابتسامة لا بد أن يأخذ بالاعتبار المجهودات المحلية خصوصًا من طرف الجيل الجديد وأيضًا التقييدات التي تفرضها السلطة الجزائرية على الحرّيات الأساسية. الأكيد أنه لا يمكن الحديث باسم الجزائريين، ولا يمكن توثيق ثورتهم عوضًا عنهم، ولا يمكن استبدال مجهوداتهم بأخرى أجنبية قد تحمل نيّة حسنة إلا أنها عاجزة عن فهم تكريبة المجتمع الجزائري. إلا أنه، وفي نفس الوقت، يُمكن مساعدة الجزائريين على ذلك من خلال دعم حقّهم في حرية التعبير والصحافة. الثورة الجزائرية مادة خام تنتظر الاستثمار، ومحاولات توثيقها ستبقى، إلى وقت معين، رهينة قدرة الجزائريين على الاتحاد وقدرة المجتمع الدولي على مساعدة الجزائريين لضمان حرية التعبير في بلدهم.

أرشفة المخرجات الثقافية للانتفاضة اللبنانية/الثورة: اقتراح

ريم صعب وسنا كرم

تلخص هذه الورقة اقتراحًا أوليًا لإنشاء مستودع أرشيف رقمي لانتفاضة 17 أكتوبر/ تشرين الأول في لبنان. تبدأ بوصف السياق العام لبداية الفكرة والخطوات الأولية التي تم اتخاذها لأرشفة الانتفاضة في لبنان، ثم نطرح قضية بناء أرشيف عام يكون مقره في مؤسسة أكاديمية. من المهم أن نلاحظ، منذ انطلاق المشروع، أنه لا أحد منا متخصص في الأرشيف. بدلاً من ذلك، نكتب بصفتنا مشاركين نشطين في انتفاضة 17 أكتوبر، ولكن أيضًا بصفاتنا المهنية؛ أولا، كمؤرخة للشرق الأوسط الحديث تعمل على التاريخ الفكري والثقافي للبنان (سناء تنوري)؛ وثانيا، كأخصائية نفسية اجتماعية متخصصة في البحث العملي الجماعي (ريم صعب)، مع الإيمان الراسخ بأن هذا الأرشيف سيكون ذا قيمة كبيرة للذاكرة التاريخية للمجتمع المشارك وخبراته، للمعرفة الأكاديمية والبحوث حول المنطقة وكذلك للمناهج التعليمية والتربوية.

17 أكتوبر: لمحة موجزة

نزل آلاف المواطنين اللبنانيين الغاضبين يوم الخميس 17 تشرين الأول 2019 إلى شوارع بيروت للتظاهر. الاحتجاجات، التي أشعلتها خطة الحكومة الأخيرة لفرض ضرائب، بما في ذلك ضريبة على تطبيق واتساب الشعبي والمجّاني، كانت في الواقع نتيجة لسلسلة من الأزمات المستمرة والمرتبطة: أزمة مالية بسبب نقص الإيرادات، أزمة ديون، ندرة في العملة الأجنبية، وأزمة تنموية تتفاقم بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتكلفة المعيشة. بالإضافة لهذا، هناك أيضا أزمة البنية التحتية – التي حضت بانتباه شعبي خلال احتجاجات «طلعت ريحتكن» عام 2015، التي تمثّل جزء لا يتجزأ من حياة الناس اليومية تماما مثل مشكلة توفير الكهرباء والمياه وغير ذلك. مثل هذه الأزمات نابعة إلى حد كبير من الداخل اللبناني، نتيجة لسوء إدارة الخزينة العمومية على مدى عقود، وتفشّي الفساد، والاستقطاب السياسي؛ مع ذلك، فقد تفاقمت أيضًا بسبب اللاعبين الإقليميين والدوليين.

في الأسابيع والأشهر التي تلت 17 أكتوبر/ تشرين الأول، تم حشد مئات الآلاف من الأشخاص في شوارع بيروت والمدن والمناطق الرئيسية الأخرى في انتفاضة عفوية وبدون قيادة. بدأ المتظاهرون، ببطء ولكن بثبات، في صياغة مطالب طال انتظارها تندرج في إطار الدعوة الشاملة لإسقاط النظام السياسي والاقتصادي الذي حكم لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية عام 1990. شهدت الاحتجاجات والإضرابات، لا سيما مع تفشي وباء كوفيد 19-، مرحلة مد وجزر في الأعداد وتركيز المطالب. ماذا يعني العيش في مثل هذه الأوقات، لا سيما بالنسبة للأكاديميين الذين يدرسون مثل هذه الحالات ويسعون للتعلم منها؟ هل هناك أي شيء يمكن فعله فيما يخص الإنتاج الثقافي المنبثق

عن هذه التعبئة الشعبية منذ اليوم الأول، واستمر انتاجه بشكل منتظم وشبه يومي؟ والأهم، ما هو الأمر المعتبر فيما يخص هذا الإنتاج الثقافي؟

قبل الخوض في هذه الورقة، يجب الإشارة لملاحظة حول استعمال المفاهيم؛ منذ الأيام الأولى لهذه الانتفاضة، وصف العديد من الناس في الشوارع الأحداث الرّاهنة بأنها ثورة. نظرًا لأن هذه الأحداث لم تصبح بعد، وربما لا تكون بالضرورة، ثورة بالتعريف التقليدي للمصطلح، فإن هذا يطرح سؤالًا حول التسمية. في هذه الورقة، استخدمنا مصطلحي الثورة والانتفاضة في آن واحد لوصف سلسلة الأحداث التي اندلعت في لبنان منذ 17 تشرين الأول (أكتوبر) 2019. كان هذا خيارا واعيا بالنظر إلى الحركة (الحركات) المستمرة، و «غير المنتهية»، الموجودة في لبنان اليوم وكذلك خيرا للمشاركين في هذه الأحداث. إن استخدام مصطلحي الثورة والانتفاضة متعمّد وسياسي، لأن النظام اللبناني حاول باستمرار تقويض نشاط الناس من خلال تعريف ما يحدث على أنّه «حراك».

ولادة فكرة: الوظائف والأهمية

شهدت انتفاضة 17 أكتوبر اللبنانية إنتاج ثروة من المقالات، والجرافيتي، والفن، والموسيقى، والميمز، والرسوم البيانية، والهتافات والمحادثات العامة. تم توثيق هذه الثروة ونشرها على نطاق واسع على منصات رقمية متعددة، أي فايسبوك، انستقرام، تويتر وواتساب. بعد أسابيع قليلة من الانتفاضة، في وقت ما من تشرين الثاني (نوفمبر)، أدركنا أنه يجب بناء أرشيف حي لهذا الإنتاج الثقافي اليومي. في البداية، قررنا أن نطلق عليه اسم متحف الثورة، وسنتحدث عن التسمية لاحقًا. جاء حماسنا للفكرة من الاعتراف المشترك بالأهمية التاريخية لما نعيشه للدخول في حقبة جديدة تمامًا للبلد والإدراك العميق، كشعب، بصنع التّاريخ. اكتسب الإنتاج الثقافي للثورة فجأة أهمية تتجاوز وظيفته اليومية المتعلقة بالمعلومات والتعبئة والتعليقات الاجتماعية والسياسية، ليصبح بدلاً من ذلك نتاجًا ثقافيًا تاريخيًا ثمينًا. بصفتنا أكاديميين مهتمين بفهم العمل الجماعي والحركات الاجتماعية والبحث فيهما، شعرنا أيضًا أن هناك ثروة من الإنتاج الثقافي اليومي المرتبط بالانتفاضة يمكن دراستها من طرف الباحثين الأكاديميين. لذلك كان المشروع المقترح، أولاً وقبل كل شيء، مكونًا تاريخيًا، يتجلى في الحاجة الملحة للحفاظ على كل هذا الناتج الثقافي لجيلنا وللأجيال القادمة لتتذكرها وتتعلم منها، سواء كانوا أفرادًا من عامة الناس أو باحثين.

ولكن الفكرة كانت تحمل أكثر من مجرد الحفاظ على لحظة تاريخية. كان أحد الأهداف الأولية المهمة التي تحمسنا لها هو بناء أرشيف حي يتم تحديثه يوميًا، بهدف السماح لنا بتصور تطور الانتفاضة وتحليلها والتفكير فيها، لأخذ فكرة أولا عن الأسئلة، وأيضا عن الآمال وحالة القلق المرتبطة بكل خطوة، أساليب المقاومة المتبعة، الإنجازات والإخفاقات، بالإضافة إلى مفترق الطرق الذي كنا نواجهه. لذلك، كان هناك أيضًا عنصر اجتماعي وعملي لهذا المشروع. اعتقدنا أن أرشيفًا حيًا كهذا سيساعدنا، كمجتمع، على تطوير وعينا والقدرة على الفهم والتحليل ومراقبة تنميتنا الجماعية، أيْ نوع من النظرة

البانوراميـة، بينما نكمـل مسـار الانتفاضـة. مـع ذلـك، فـإن هـذا المكـون «الحـي» مـن المشـروع لـم يتحقـق نظـرًا للوتيـرة السـريعة للتطـورات، العمالـة الكثيفـة ومتطلبـات التوظيـف الضخمـة اللازمـة لتحقيـق ذلـك.

رغـم ذلـك، تظـل الوظيفـة التاريخيـة قائمـة. يجـب أن نوضّـح أن الهـدف مـن مسـتودع الثـورة الرقمـي الـذي نقترحـه ليـس تأريخًـا لتطـورات الأحـداث، والتـي يمكـن تحقيقهـا بـدلاً مـن ذلـك مـن خـلال أرشـيفات الوسـائل الإعلاميـة. بـدلاً مـن ذلـك، فـإن الهـدف مـن هـذا المسـتودع هـو الحفـاظ علـى ثـروة الإنتـاج الثقافـي اليومـي للانتفاضـة، المتراكمـة علـى المنصـات الرقميـة.

محتوى الأرشيف:

فـي حيـن أن النطـاق الدقيـق للمشـروع يخضـع للتطويـر، فإننـا نتصـور أن يشـمل هـذا المسـتودع الموسـيقى، الهتافـات الاحتجاجيـة، والميمـز، والشـعارات (عبـر الجرافيتـي أو لافتـات الاحتجـاج)، الفـن المرئـي بأشـكاله المختلفـة (فـن الجرافيتـي، واللوحـات، والتماثيـل)، ودعـوات الاحتجـاج (مثـل الملصقـات). سيشـمل المسـتودع كلاً مـن المحتـوى الرقمـي الأصلـي (مثـل الميمـز ونـداءات الاحتجـاج) بالإضافـة إلـى المـواد «التقليديـة» وغيـر الرقميـة (مثـل الكتابـة علـى الجـدران وعـروض الشـوارع والمحادثـات العامـة) التـي يمكـن توثيقهـا رقميًـا وأرشـفتها.

المـواد المتداولـة علـى الحسـابات العامـة علـى فايسـبوك، انسـتقرام، وتويتـر متاحـة بسـهولة للأرشـفة مـن خـلال متابعـة صفحـات الجماعـات والأفـراد المؤثريـن فـي الانتفاضـة وحفظهـا مـن خـلال برامـج متخصصـة. هـذه المـواد مهمـة للأرشـفة لأنهـا عرضـة للاختفـاء نتيجـة للرقابـة، حيـث يمكـن إزالـة الصـور أو مقاطـع الفيديـو أو المنشـورات، وإغـلاق الصفحـات أو الحسـابات بالكامـل، ممـا يؤكـد أهميـة إنشـاء أرشـيفات آمنـة. مـن ناحيـة أخـرى ، فـإن واتسـاب يتمتّـع بطابـع خـاص، ممـا يجعـل مـن الممكـن أرشـفة محتـواه بموافقـة طوعيـة مـن المسـتخدمين أنفسـهم بمشـاركة هـذه المـواد مـع مسـؤولي الأرشـيف. الأهـم مـن ذلـك، إن واتسـاب ينشـر محتـوى أصليًـا لا يتـم مشـاركته بالضـرورة مـع منصـات أخـرى، مثـل الميمـز بالإضافـة إلـى الفيديوهـات الشـخصية والرسـائل الصوتيـة، والتـي انتشـر الكثيـر منهـا خـلال الانتفاضـة. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن محتـوى واتسـاب معـرض لخطـر الاختفـاء بشـكل أكبـر مـن محتـوى شـبكات التواصـل الاجتماعـي الأخـرى لأن المسـتخدمين عـادة لا يحتفظـون بـه. وفقًـا لذلـك، مـن المهـم إيجـاد طـرق لأرشـفة الميمـز والوسـائط الصوتيـة و/أو المرئيـة علـى واتسـاب فـي ضـوء دورهـا المؤثـر فـي الحيـاة الاجتماعيـة والسياسـية[1].

يهـدف المسـتودع إلـى أن يكـون مصـدرًا مجانيًـا ومفتوحًـا للجمهـور والباحثيـن، مـع تنظيـم المـواد حسـب فئـات محـدّدة مسـبقا والتـي يمكـن البحـث عنهـا علـى موقـع متخصّـص. بمجـرد أن أدركنـا أن هـذا كان أكثـر مـن مجـرد مجموعـة يجـب حفظهـا وعرضهـا، بدأنـا فـي مناقشـة تسـمية هـذا المشـروع. فـي حيـن أن «المتحـف»، كمـا تـم اختيـاره فـي البدايـة، يحافـظ علـى المجموعـات ويعرضهـا للجمهـور، فإنـه يفعـل ذلـك أولاً فـي هيـكل محـدد مسـبقًا

[1] نقترح أرشفة مواد واتساب من خلال تخصيص حساب للمستودع الرقمي واطلاق نداء عام لمطالبة أفراد المجتمع بإرسال مواد من الانتفاضة إلى هذا الحساب المخصص، بالإضافة إلى الاستفادة من الشبكات الاجتماعية الحالية للأفراد المشاركين في هذا المشروع لمشاركة نفس هذه المواد.

ومنسق يأتي مؤطرًا ومفسرًا للمشاهد، وثانيًا، يحافظ على مسافة بين ما هو معروض والمشاهد. أردنا أن تكون المواد في متناول الناس، ليس فقط في منازلهم وعلى شاشاتهم، ولكن أيضًا من حيث قابليتها للتفسير والمعنى، سواء بشكل مادية أو رقمي. لذلك، أصبح تعريف المجموعة، على أنها أرشيف ومستودع، أكثر انسجامًا مع رؤيتنا. مع وضع هذا في الاعتبار: كيف، إذن، كان علينا تنفيذ هذه الرؤية؟

المستودعات الحالية

كانت الخطوة الأولى التي اتخذناها لاستكشاف جدوى مشروعنا هي البحث الأولي من خلال جهات الاتصال الشخصية الموثوقة مع أفراد يعملون في مواضيع مماثلة أو أولئك الذين يرغبون في مساعدتنا. سررنا عندما اكتشفنا أن بعض الأفراد قد بدأوا بالفعل في مبادرات شخصية لجمع مواد رقمية حول مخرجات ثقافية محددة للانتفاضة. على سبيل المثال، كان باتريك أبي سلّوم بصدد جمع هتافات احتجاجية[2]، وهو جهد قيم للحفاظ على المواد التي قد تكون عابرة. قام اثنان من التقنيين الآخرين بحفظ مواد من صفحات التواصل الاجتماعي العامة المتعلقة بالانتفاضة باستخدام برامج متخصصة. منذ ذلك الحين، ظهرت أيضًا بعض المبادرات المستقلة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي التي تهدف إلى عرض أو تجميع مخرجات ثقافية محددة للانتفاضة. على سبيل المثال، تم تخصيص «Art of Thawra» على انستقرام[3] لعرض الفن الذي تم إخراجه وتشكيله خلال الثورة. من المستودعات الرئيسية الأخرى التي انبثقت عن ثورة 17 أكتوبر نجد «دليل الثورة». على الرغم من كونه مصدرًا مفيدًا للغاية، إلا أن «دليل الثورة»[4] يعمل كدليل أكثر من كونه مستودعًا بحيث يوثّق المبادرات، الموارد، المنافذ والأحداث المتعلقة بالثورة، إلا أنه لا يعمل كمورد أرشيفي منظم ورسمي.

لم يمض وقت طويل قبل أن نقرر الاقتراب من مكتبة يافث في الجامعة الأمريكية في بيروت في الفترة الأولى من ديسمبر/كانون الأول لاستكشاف جهود الأرشفة الخاصة بالمكتبة. لقد أسعدنا معرفة أن فريق الأرشيف كان قد بدأ بالفعل في مشروع أرشفة لوسائط رقمية حول الانتفاضة. وباستخدام برامج متخصصة، كان يتم حفظ محتوى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لمختلف الجهات الفاعلة في الانتفاضة (الجماعات والأفراد المؤثرين) على فيسبوك وتويتر وإنستغرام. حتى أن المشروع يملك مجموعة واتساب متخصصة يتم فيها مشاركة معلومات حول الانتفاضة لأغراض أرشيفية، على الرغم من أن المواد عادةً ما تستبعد الميمز وتتكون في الغالب من مقالات ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. قامت مكتبة يافث في الجامعة الأمريكية في بيروت أيضًا ببناء دليل مكتبة أولي يهدف إلى توثيق الثورة[5]. يوفّر هذا الدّليل جدولًا زمنيًا للأحداث، والأهم من ذلك أنه يغطي أيضًا توثيقًا انتقائيًا للمواد

[2] https://houtaf.althawra.xyz/
[3] https://www.instagram.com/art_of_thawra/
[4] https://www.daleelthawra.com
[5] https://aub.edu.lb.libguides.com/c.php?g=981597

المنظمة وفقًا للفئات التالية: النشاط (أنشطة الشوارع مثل المحادثات العامة والدعوات إلى الاحتجاجات)، والفن (بما في ذلك الجرافيتي)، الترانيم والأغاني ومقاطع الفيديو (مصنفة على سبيل المثال في إطار المحادثات والشعارات والتضامن العابر للحدود والثورة المضادة). دليل المكتبة هو واحد من مبادرتين رقميتين فقط حددناهما وتشكلان مستودعًا للإنتاج الثقافي النابع من الانتفاضة. هناك مبادرة أخرى مثيرة للاهتمام بعنوان «ثورة لبنان 2019»[6] وتتضمن فئات مماثلة لتلك الموجودة في دليل مكتبة يافث.

يشهد وجود هذه المبادرات المختلفة على القيمة المتصوّرة للإنتاج الثقافي للثورة داخل المجتمع، وعلى الرغبة المشتركة في الحفاظ عليها، مما يعزز إيماننا بأهمية إنشاء مستودع أرشيفي مركزي[7]. ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: إذا كان هناك مثل هذه المستودعات، فلماذا يجب تطوير مستودع جديد؟

قضية المستودع الرقمي المركزي

على الرغم من وجود مبادرات تهدف إلى توثيق المخرجات الثقافية للثورة، إلا أن هناك حاجة واضحة وقيمة لمستودع مركزي، رقمي ومفتوح للجميع، أي من النوع الذي نقترحه هنا. أولاً، يخدم هذا المستودع غرضًا أكاديميا مهمًا. دراسات الشرق الأوسط كمجال، ودراسات الحركات الاجتماعية والثورات والأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، قد عانت من مناهج متحيّزة واستشراقية ومسيّسة. هذا هو الواقع بشكل خاص بالنسبة للدراسات حول الانتفاضات العربية بعد عام 2011، والتي غالبًا ما عانت من نقص في الأبحاث والأدلة ومحاولات التوثيق والأرشفة العربية المحلية. نؤمن بوجوب قيادة الأكاديميين العرب للحوار حول التغييرات والثورات في مجتمعاتنا من أجل كسر العدسة الاستثنائية والطائفية التي غطّت على الرؤية العلمية السائدة في هذا المجال. الطريقة الأولى والأفضل للقيام بذلك هي من خلال تطوير أرشيفات مركزية يمكن الوصول إليها. نحن بحاجة إلى الحفاظ على الماضي من أجل فهم حاضرنا على أمل أن نعيد تصور مستقبلنا. كان الشعور بضرورة أرشفة هذه اللحظة العظيمة من التاريخ اللبناني تجربة شائعة في المنطقة العربية منذ بداية موجة الانتفاضات العربية عام 2010. ويشير إليها الشاذلي[8] على أنها «حمّى أرشيفية ما بعد الثورة» أصابت الأكاديميين والنشطاء و«الناشطين-الأكاديميين» في الانتفاضات العربية، وتطورت إلى عمل سياسي مقاوم في وجه القمع.

ثانيًا، بينما نؤمن بالحاجة إلى وجود أرشيفات وطنية مركزية في جميع الدول العربية – وهناك مثل هذه المؤسسات بالفعل-، فإن أرشيفا مركزيّا يسهل الوصول إليه ويغطّي الحركات والانتفاضات الاجتماعية في العالم العربي أمر حيوي اليوم وربما يحمل فائدة عظيمة إذا لم يكن تحت سيطرة الدول التي تقمع هذه الحركات باستمرار. سيحمل

[6] https://www.lebaneserevolution2019.com/accounts/news
[7] نركز هنا على أرشفة المخرجات الثقافية للثورة، لكن تجدر الإشارة إلى وجود مبادرات وسائط رقمية أخرى ركزت على توثيق موضوعات محددة تتعلق بالثورة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك نجد مبادرة «لحظات ثورة» (انستقرام)، والذي تم تخصيصها لعرض لحظات الانتفاضة الحماسية.
[8] Chazli, Y. (2020). Building tools for a sociology of protests in the Arab world: Methodological and epistemological obstacles.

المستودع الخاص بالثورة اللبنانية فائدة أكبر إذا تم إنشاؤه تحت مظلة مستودع أكبر أكثر شمولاً للحركات والثورات العربية. سيسمح لنا ذلك برؤية الحركات في المنطقة العربية من منظور مقارن، حتى عندما نكون حذرين من جعل المنطقة العربية متجانسة واستثنائية.

ثالثًا، يبدو أن معظم الجهود الحالية لأرشفة الانتفاضة اللبنانية تتخصص في شكل واحد من الانتاج الثقافي (مثل الفن المرئي أو الهتافات). على الرغم من أننا سجلنا وجود مستودعين مركزيّين (دليل مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت حول احتجاجات لبنان، أكتوبر 2019؛ وLebanonRevolution2019، المذكورين أعلاه)، فإنهما ينتقيان الإنتاج ثقافيا معيّنا، ولا يمثّلان أرشيفات رسمية، وليسا متوفّرين للجميع. على سبيل المثال، يتم تنظيم المواد المقدّمة في الغالب وفقًا لشكلها (مثل الأغاني، والأناشيد، والفن، والمحادثات، إلخ) بدلاً من الطريقة الموضوعية التي تأخذ بعين الاعتبار الفكرة الرئيسية، مما يحد من فائدتها للباحثين. بدلاً من ذلك، سيوفر مستودع الثورة أوصافًا أرشيفية تنظّم المواد وفقًا لفئات محددة قابلة للبحث وتم تطويرها بالشّراكة بين الخبراء في الأرشيف والباحثين المتخصصين في دراسة الحركات الاجتماعية والسياسة والتاريخ اللبناني. يجب أن تحدد الأوصاف الأرشيفية، من بين أمور أخرى، الوسيط، التاريخ، المصدر، الشكل (على سبيل المثال؛ موسيقى، فن، جرافيتي، ميمز، دعوة للاحتجاج، شعار الاحتجاج، هتاف الاحتجاج، فيديو الاحتجاج)، الموقع الجغرافي (فيما يخصّ الهتافات والجرافيتي) والأهم من ذلك المواضيع المعنية. يجب تحديد المواضيع، التي تعكس المحتوى، بالتعاون مع الباحثين لمعالجة اهتماماتهم البحثية؛ يمكن القيام بهذا التحديد بطرق مختلفة: من الأسفل إلى الأعلى، من الأعلى إلى الأسفل أو بمزيج من الاثنين. نحن نتعامل مع هذا مدركين أننا لا نريد «تنظيم» هذه المجموعات، وبالتالي نقدّم مواد مفسّرة ومؤطرة مسبقًا. لذلك فإننا ندرك ونخطط للعمل من خلال العقبات التي يفرضها تحديد هذه التفاصيل وجمع هذه المواد.

هناك نوع آخر من المواد التي تستحق الأرشفة، باعتقادنا، على الرغم من أنها لا تندرج ضمن الإنتاج الثقافي في حد ذاته، وهي المقابلات الإعلامية التي أجراها مراسلو التلفزيون مع المحتجين. ولعب الإعلام التليفزيوني دورًا بارزًا للغاية خلال الانتفاضة حيث قام مراسلو القنوات المختلفة بتغطية الاحتجاجات بشكل مباشر على مدار الساعة. برزت الثورة اللبنانية من خلال المقابلات اليومية التي أجراها المراسلون التلفزيونيون مع آلاف المحتجّين على مدار الانتفاضة حول دوافعهم وردود أفعالهم على الأحداث السياسية. لقد تم وصف الحركية بأنها ثورة «الميكروفون المفتوح» منذ البداية[9]. توفّر هذه المقابلات معلومات مباشرة ونادرة عن عقليات كل من المحتجين السلميين ومثيري الشغب. نلفت الانتباه إلى هذه المقابلات هنا بسبب صلتها بالهدف الأوسع المتمثل في أرشفة الثورة. بينما يمكن اعتبار أرشفتها مشروعًا منفصلاً ومستقلًا، يمكن أيضًا تصور هذه المقابلات كتكملة

[9] Battah, H. (2019, October 25). An open mic revolution in Lebanon. Al Jazeera. Retrieved from https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/open-mic-revolution-lebanon-191025150455130.html

قيّمة لمستودع الثورة الرقمية بالإضافة إلى الانتاجات الثقافية المؤرشفة.

نتوقع أن تكون الجامعة الأمريكية في بيروت أفضل مؤسسة في البلاد لإيواء هذا المشروع. على الرغم من أنه يمكن إطلاق المشروع نظريًا كموقع ويب خاص ومستقل، إلا أننا نعتقد أن وضعه في مؤسسة أكاديمية بتركيز على الفنون الحرة بالإضافة إلى موارد التي يمكن أن تقدمها الجامعة الأميركية في بيروت، يضمن له استمرارية أكبر. يعتبر هذا النوع من المستودعات ذي أهمية تعليمية وبحثية للعديد من التخصصات (مثل التاريخ، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الدراسات الإعلامية وعلم النفس) والتي يتم تمثيلها جميعًا بشكل جيّد في الجامعة الأمريكية في بيروت، ناهيك عن الاهتمام المحتمل من طرف خبراء التكنولوجيا وعلوم الكمبيوتر الذين يمكنهم التهاون مع علماء الاجتماع لتحقيق نتائج المشروع. الأهم من ذلك، تضم الجامعة الأميركية في بيروت حاليًا معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو معهد أبحاث مكرّس للنهوض بالأبحاث حول الحركات الاجتماعية والمشاركة السياسية في المنطقة العربية، والذي يعمل كمركز محلي وإقليمي لباحثي الحركات الاجتماعية ويتمتع بموقع جيد للمساعدة في جعل هذا المشروع حقيقة واقعة. علاوة على ذلك، لدى الجامعة الأميركية في بيروت موارد حالية يمكن الاستفادة منها لتنفيذ هذا المشروع. على سبيل المثال، تمتلك مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، يافث، فريقًا للأرشفة بذل بالفعل جهدًا لأرشفة الثورة. في اجتماعات شهر ديسمبر مع أعضاء فريق الأرشفة في مكتبة يافث، كان الاهتمام والحماس للفكرة والاستعداد للتعاون واضحًا. يجب إنشاء فريق متعدد التخصصات من الباحثين، متاح في بيئة مثل تلك الموجودة في الجامعة الأمريكية في بيروت، للتعاون مع فريق الأرشفة من أجل تحديد نطاق المشروع واستراتيجيات التصنيف. بطبيعة الحال، يحتاج فريق الأرشفة إلى موارد إضافية من حيث عدد الموظفين الملتزمين للمساعدة في تصنيف المواد التي تم حفظها من مختلف منصات الوسائط الاجتماعية الرقمية.

كما هو واضح الآن، لا يزال المشروع الحالي في مرحلته الجنينية. في فبراير 2020، كنا قد خططنا لتقديم هذا الاقتراح في ورشة عمل نظمها معهد الأصفري في الجامعة الأمريكية في بيروت وبالتعاون مع مكتبة يافث لرسم خريطة لمشاركة مجتمع الجامعة في الانتفاضة. لسوء الحظ، تم تأجيل ورشة العمل بسبب جائحة كوفيد 19- والإغلاق العام. في هذه الأثناء، بينما ينكشف الانهيار الاقتصادي، تضرّرت رواتبنا الأكاديمية، مما دفع كلينا للبحث عن وظائف في مكان آخر، على الأقل في الوقت الحالي. ننقل هذا هنا ببساطة لتسليط الضوء على العقبات والصعوبات الهيكلية التي يمكن أن يواجهها النشطاء والأكاديميون في سياق بناء مثل هذه المشاريع في خضم تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة، والتي تفاقمت بسبب الوباء العالمي الحالي. مع عدم اليقين الذي يحيط حاليا ومع انتقالنا إلى بلدان ومناصب جديدة، فإن المشروع الحالي هو اقتراح ينتظر التنفيذ.

بينما ننتهي من هذه الورقة، تبدو بيروت في حالة من الفوضى وهي تتأرجح من أحد

أكبر الانفجارات في تاريخ البشرية التي حدثت في 4 آب/أغسطس 2020. بيروت وسكانها في مواجهة شعور قويّ بالخسارة. لقد أتت الخسارة بأشكال مختلفة، وأهمها الحياة، ولكن أيضًا على شكل ذكريات وتراث ثقافي واجتماعي وأرشيف. في مواجهة كل هذه الخسارة، تصبح الأرشفة فعل مقاومة وبالتالي واجبًا وليس مجرد مشروع. هذا هو الحال بشكل خاص في ضوء تجدد النشاط الثوري في الشوارع في بداية هذه الكارثة التي يرى النشطاء أنها مسؤولية النظام الفاسد والطائفي الذي يصارعون من أجل إسقاطه.

ذاكرة الجسد:
الثورة التي مرت على أجساد النساء

إسرا صالح[1]

«إن الحصول على فرصة للتحدث عن حياة الشخص، وإعطاء وصف لها، وتفسيرها، هو جزأ لا يتجزأ من توجيه تلك الحياة بدلا من كون المرء موجها بواسطتها ، ومن هنا تأتي عدم ثقتنا بالاحتكار الذكوري لوصف حياة النساء، ويمكننا أن نكون متأكدين من أن إسكاتنا في وصف المرء لحياته الشخصية هو نوع من البتر الذي يشير إلى الاضطهاد»..

من بحث فلسفي نسوي لماريا لوغونيس وإليزابيث سبيلمان

مقدمة:

منذ عشر سنوات تقريبًا، تحديدًا في يوم 25 يناير 2011، خرجت جموع الشعب المصري بجميع أطيافه من النساء والرجال إلى الميادين للمطالبة برحيل نظام امتد فساده على مدى ثلاثين عاما، بالإضافة إلى عدد من المطالب الأخرى على رأسها الحقوق المدنية والسياسية والحق في حياة كريمة لكل مواطنة ومواطن على أرض الوطن.

لم تشكل ثورة يناير 2011 التحول الأكبر في المناخ السياسي المصري فقط، بل شكلت أيضًا نقطة فارقة في مسار الحركة النسوية المصرية، التي ناضلت لسنوات طويلة من أجل الحصول على أبسط حقوق النساء في حياة كريمة والتمتع بحقوقهن المدنية والسياسية والدفاع عن حق وجودهن في المجال العام على قدم المساواة مع الرجال.[2]

وبرغم أن جميع من آمنوا بالثورة نساءً ورجالًا قد دفعوا ثمن ذلك الإيمان من أرواحهم وحريتهم وأجسادهم والحق في الوطن، إلا أن الأزمات والأحداث الكبرى أثبتت عبر التاريخ أن النساء دومًا يدفعن أثمانًا إضافية لا تتعلق بأي شيء غير كونهن نساء فقط، في ظل سياق أبوي لا ينفك يتعامل مع كل ما يخصهن باستحقاق منقطع النظير وعلى رأسه سؤال الجسد وأحقية النساء في أجسادهن.

منذ اندلاع ثورة يناير وباتت هناك هالة من القدسية أضفتها -ما يمكن أن نسميه- «المجموعات الثورية» على جميع أحداث الثورة وعلى ميدان التحرير باعتباره رمز الثورة المصرية، دون الالتفات إلى ما طال النساء في جميع الأحداث السياسية الكبرى التي تلت أيام الثورة الثمانية عشر الأولى من عنف قائم على نوعهن الاجتماعي، وبالأخص العنف الجنسي الذي بات يستخدم في كثير من الأحيان كعقوبة للنساء ووسيلة لردعهن وإرجاعهن إلى حدود ما قبل الثورة وبالتالي الوجود في المجال العام.

[1] نسوية وصحفية مصرية
[2] ورقة موقف نظرة للدراسات النسوية من مسودة دستور 2012 https://tinyurl.com/y2mozecc

وبرغم أن الحركة النسوية المصرية قد حققت العديد من المكاسب بعد ثورة يناير، لعل في مقدمتها كتابة الدستور المصري 2014 الذي نص للمرة الأولى على إلزام الدولة بحماية النساء من العنف، خاصة بعد إخفاق دستور الإخوان المسلمين 2012 الذي عرف النساء كـ«شقائق الرجال»، ولم يخرج عن الأطر التقليدية التي اتفقت المجتمعات الأبوية على أن تكون هي الأدوات التي يتم بها تحديد أدوار محددة للنساء، وكأن النساء مواطنات من الدرجة الثانية يحتجن الرعاية ولسن شريكات في الوطن على قدم المساواة مع الرجال .

وتبع دستور 2014، عدد من الإنجازات النسوية منها على سبيل المثال إقرار مادة تجريم التحرش الجنسي الذي أيضًا تم الاعتراف به كجريمة تستوجب العقوبة بنص القانون للمرة الأولى، وغيرها من مكتسبات حققتها الحركة النسوية في مصر. لكن في الوقت نفسه لا يجب أن ننسى أبدًا الأثمان التي دفعتها النساء لذلك من أرواحهن وأجسادهن وما زلن يدفعنها للحصول على أبسط حقوقهن كشريكات في الوطن.

قابل الانفتاح الذي شهده المجال العام بعد الثورة على مستويات مختلفة، ازدياد وتيرة العنف الجنسي ضد النساء بشكل أكبر وأكثر حدة، وأخذ أشكالًا مختلفة امتلأت بها الشوارع والميادين التي بقدر ما ترتبط الآن في أذهان الكثيرين على أنها ساحات للنضال، أصبحت ترتبط في أذهان النساء بكونهن مساحات للعنف والقهر الذي مورس ضدهن بغرض التنكيل بهن لإقصائهن عن المجال العام.

أدت جرائم العنف الجنسي التي ارتكبت في حق النساء في المجال العام منذ انطلاق ثورة يناير، إلى تركيز المجموعات النسوية المختلفة سواء التي بدأت نشاطها قبل الثورة أو تلك المجموعات التي خرجت من رحم الثورة كرد فعل تلقائي لتلك الجرائم، على سؤال النساء والجسد وحق النساء في ملكية أجسادهن وحمايتها من كافة أشكال العنف والتعامل الأبوي الممارس من المجتمع عليها، وهو ما اهتمت به الموجة النسوية الثالثة واستمر مع الموجة الرابعة[3] التي استفادت من التطور التكنولوجي وثورة المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي في تطوير أدوات جديدة لتعزيز نضالها وتقديم دلائل على واقع النساء من خلال رصد وتوثيق جرائم العنف المختلفة، الأمر الذي ساعد في أخذ قضية العنف الجنسي إلى مستوى أكبر وأوسع انتشارا وإبراز الحاجة الماسة لوضع حد لهذه الجرائم وضرورة استجابة الدولة وأجهزتها لمكافحة كافة أشكال العنف ضد النساء.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الحركة النسوية المصرية بمختلف تكويناتها ومساراتها كثفت جهودها طيلة السنوات الماضية من أجل إبراز قضية العنف الجنسي ووضعها على قائمة الأولويات حتى استطاعت أن تلفت أنظار العالم إلى واقع النساء وضرورة الإسراع بالتحرك لتغييره.

[3] الموجة النسوية الأولى ظهرت بعد انعقاد أول مؤتمر لحقوق المرأة 1848 م وألقت إليزابيث كادي ستانتون ولوكريشيا موت خطابا شهيرا للمطالبة بحق المرأة في التصويت والانتخاب، بينما ركزت الموجة النسوية الثانية (1960-1990) على الأدوار الاجتماعية والمطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل وصولا إلى الموجة النسوية الثالثة التي بدأت منذ القرن التاسع عشر وركزت على سؤال الجسد والأحوال الشخصية والحقوق الإنجابية والجنسية والموجة الرابعة التي أصبح هناك تكهنات كثيرة أنها بدأت بعد الربيع العربي

كما جاهدت النسويات طويلًا لخلق سردية موازية سواء لما تقدمه الدولة ووسائل الإعلام، أو حتى لما تقدمه المجموعات الثورية والتي ليست بالضرورة القضية النسوية على أجندتها، أو تفتقر إلى معايير الحساسية الجندرية في أنشطتها ومخرجاتها، لذا فكان من الضروري بناء هذه السردية الخاصة بالنساء والتي تضع في اعتبارها مكون النوع الاجتماعي كأداة أساسية في التحليل.
ونحن إذ نكتب عن جرائم العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام، لابد أن نسلط الضوء أيضًا على الجهود المبذولة من المجموعات والمؤسسات والمبادرات النسوية في مصر في مكافحة هذا النوع من العنف من خلال الرصد والتوثيق لهذه الجرائم بأشكال مختلفة، وهو ما تقدمه هذه الورقة التي تُكتب بعد مرور نحو عشر سنوات على أهم حدث تاريخي في مصر في العصر المعاصر.

لماذا نكتب هذه الورقة؟

بما أن الوصف هو الأداة الأساسية اللي بيتم من خلالها تفسير الواقع أو البيئة أو الأحداث المحيطة ووضع المفاهيم وصياغة الفرضيات، ووصف الواقع هو جزء أساسي من عملية إثارة الوعي وتجميع الحقائق وتفسير الأحداث والرجوع لأصولها، لذا فإن عملية الوصف هي الخطوة الأولى في مسار تبديل الواقع، والتي يأتي بعدها التحليل والتفسير ووضع النظريات ثم التخطيط ووضع الاستراتيجيات المناسبة لإحداث تغيير بالواقع[4].

كذلك فإن وصف واقع النساء يجب أن يتم وفق رؤية النساء أنفسهن، وإتاحة المجال لهن للتعبير عن حكاياتهن وما يمرن به بحسب رواياتهن التي يجب أن تحفظ كجزء من أرشيف تاريخ النساء الذي يتيح للحركة النسوية على مدى السنوات البناء والاستفادة مما سبق ومراجعته ومحاولة تفادي أخطائه للوصول بالنساء إلى حياة أفضل وأكثر إنصافا للنساء وأوضاعهن.

بالتالي فإن الحديث عن العنف الجنسي خاصة في سياق حدث جلل مثل ثورة يناير، يجب أن يكون من اختصاص النساء وحدهن، ولهن الحق في رواية الأحداث من منظورهن والتعبير عن واقعهن وكل ما عايشنه خلال فترة ما بعد الثورة من اعتداءات وانتهاكات جنسية ممنهجة بحقهن، نظرا لاشتباكهن المباشر بهذه الأحداث وتأثير تلك المحطات الهامة في التاريخ على حيواتهن جميعا، بالإضافة إلى حق النساء في سرد تاريخهن وحفظه لمن أجل تغيير واقع الأجيال الحالية وتوريثه للأجيال القادمة.

لذلك نكتب هذه الورقة لعدة أسباب أهمها:

أولًا: بناء أرشيف حول حالة حقوق الإنسان في مصر من منظور نسوي الذي يفسر علاقات القوى في المجتمع وما يترتب عليهما من فوارق قائمة على أساس النوع الاجتماعي، وهو الأمر الذي تغفله معظم المنظمات الحقوقية والناشطة في مجال حقوق الإنسان؛ حيث تركز معظم هذه الأنشطة على الدفاع عن حقوق الإنسان أو توثيق الانتهاكات بشكل عام، بينما يتم إغفال دور وإنجازات ومعاناة النساء عبر التاريخ

[4] ويندي كيه. كولمار وفرانسيس بارتكوفيسكي- النظرية النسوية: مقتطفات مختارة- 2005

في جميع الحركات الاجتماعية، لذا فلابد من إنتاج شكل من أشكال التاريخ البديل الذي يروي تجارب النساء وإنجازات الحركة النسوية في تعزيز مكانة المرأة وإبراز دورها وتسليط الضوء على معاناتها عبر التاريخ خاصة في ظل الأحداث الكبرى مثل الثورات والحروب والنزاعات التي مرت بها المنطقة العربية.

ثانيًا: رفع حالة النزاهة والقدسية عن كل ما يتعلق بأحداث ثورة يناير وميدان التحرير والخروج من عباءة «سمعة الميدان» التي طالما استخدمت لطمس حقائق الواقع المرير الذي مر على النساء خلال تلك الأحداث من تحرش جنسي واعتداءات واغتصابات ممنهجة وكشوف عذرية وغيرها من الانتهاكات التي شارك فيها كل الأطياف بما فيها سلطة الدولة نفسها، وتكوين صورة حقيقية وكاملة عن واقع النساء ونضال الحركة النسوية من أجل تحسين هذا الواقع.

ثالثًا: حماية ذاكرة جسد النساء وسرديتهن وما يتعلق بها من تحولات سياسية واجتماعية مررن بها على مدى سنوات من النضال سواء بشكل فردي أو جماعي وحفظها في ذاكرة التاريخ كما هي محفورة في جسد كل من تعرضت لأي شكل من أشكال العنف الجنسي.

رابعًا: التوثيق هو أحد الأدوات الرئيسية للمناصرة كونه يقدم الأدلة عكس ما تدعيه الحكومات[5] وأجهزة الإعلام وحتى المجتمعات التي تدعي التقدمية والدفاع عن حقوق الإنسان، لذا فالكتابة عن النضالات النسوية التي اهتمت برصد وتوثيق جرائم العنف الجنسي ضد النساء هي جزء أساسي من النشاط النسوي والمسؤولية تجاه هذه الحركة التي كانت وما زالت من أقوى الحركات السياسية عبر التاريخ، والوصول بها إلى مرحلة العدالة ومحاسبة المسؤولين فيها في يوم من الأيام ولو بعد حين.

ما المقصود بالعنف الجنسي في المجال العام؟

خلال الاجتماع الإقليمي الذي شاركت فيه مؤسسة نظرة للدراسات النسوية مع عدد من المنظمات النسوية الإقليمية، والذي انبثق عنه الورقة البحثية «العنف الجنسي ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، تم صياغة أكثر من مصطلح له علاقة بالعنف الجنسي ضد النساء، ومن بينها مفهوم العنف الجنسي على المستوى المجتمعي أو في المجال العام، الذي عرفته الورقة على أنه: يشمل التحرش الجنسي، والاغتصاب الجماعي والفردي، والتعذيب الجنسي الممنهج في السجون والمعتقلات، والإتجار بالبشر والعبودية الجنسية.

كما صاغت الورقة تعريفا لمفهوم العنف الجنسي المرتكب من قبل الدولة أو التي تتغاضى عنه الدولة، والذي يشمل الاغتصاب والاعتداء والتحرش الجنسي، بالإضافة إلى الإجراءات ذات الطابع الجنسي مثل الكشوفات المهبلية والشرجية، وكشوفات العذرية وفحوصات الحمل المرتكبة من قبل فاعلين في الدولة في المعتقلات والسجون وأماكن

[5] الدليل الإقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف القائم على أساس النوع وخاصة العنف الجنسي ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- نظرة للدراسات النسوية 2016

الاحتجاز، بالإضافة إلى عدم وجود قوانين تجرم العديد من أشكال العنف الجنسي.

الانتهاكات الجنسية التي طالت النساء خلال أحداث الثورة وإبان حكم الإخوان المسلمين والحكم العسكري شملت كل أشكال العنف الجنسي التي نصت عليها التعريفات من تحرش لاعتداءات فردية وجماعية وصولا إلى الاغتصابات الممنهجة التي تمت في الميادين، ناهيك عن كشوفات العذرية التي ارتكبتها القوات المسلحة وأقرت بها الدولة في 2011، بالإضافة إلى مختلف أشكال الانتهاكات الجنسية التي تتم في حق المعتقلات داخل السجون حتى يومنا هذا.

وفي كل الأحوال تتحمل الدولة مسؤولية جرائم العنف الجنسي التي طالت النساء في المجال العام سواء بالتغاضي عنها وعدم توفير حماية للنساء من تلك الجرائم ومحاسبة المجرمين، أو بالتواطؤ في تلك الجرائم في بعض الأحيان.

لماذا يجب توثيق تجارب العنف الجنسي ضد النساء؟

بحسب الناشطة النسوية والمديرة التنفيذية لـ«نظرة»، مزن حسن، فإن توثيق العنف الجنسي ضد النساء تكمن أهميته في عدة أسباب: منها أولا: هناك أهمية من منظور التاريخ النسوي البديل وحق النساء في بناء سردية تاريخية خاصة بهن، للتأكيد أن حكايات النساء وما يمررن به ليست قصص لمجرد النميمة والحكي، إنما هي أحداث ووقائع حقيقية موثقة خاصة في السياق المصري بعد 2011، لأن هناك ثورة وحركة اجتماعية حقيقية ولكل طرف فيها سرديته الخاصة؛ فالدولة المصرية امتلكت سردية خاصة على اختلافها تؤرخ بها لـيناير، والمجموعات البديلة أيضا اختارت سرديتها التي تؤرخ بها للثورة، بينما لم يهتم أي طرف بذكر النساء، وحتى إن تم ذكرهن فلا يكون من مدخل نسوي بينما في إطار الحدث العام ككل[6].

وتدلل مزن على انتقائية السرديات التاريخية بمثال فترة الخمسينات والستينات، التي أرّخت فيها مجموعات اليسار والمجموعات التي تسمي نفسها بديلة لتلك الفترة، فنجد فيها من النساء على سبيل المثال إنجي أفلاطون ووداد متري وشاهندة مقلد، بينما لا نجد درية شفيق على سبيل المثال لأنها لم تكن جزءًا من تلك المجموعات واهتمت بتقديم خطاب مختلف فعارضتها تلك المجموعات بقوة ولم تذكرها إلا في بيان إنجي أفلاطون الذي يندد بها حيث لم تكن درية وقتها محسوبة على «الهوانم» وسيدات الاتحاد النسائي أو «بنات هدى شعراوي»، وحتى الدولة المصرية لم تهتم بالتأريخ لهذا السيدة، بينما تأتي امرأة أجنبية تدعى سينثيا نيلسون تكتب عنها وتؤرخ لها ومن خلالها فقط نستطيع أن نتعرف على تاريخ درية ونضالها.

ومن هنا نجد أهمية التوثيق والتاريخ البديل لأن الحركة النسوية من حقها أن تكتب سرديتها لأن جميع الأحداث التي مرت بها النساء هي حقيقية ودخلت ضمن السياق السياسي والاجتماعي المعقد، وهي الأزمة

[6] الدليل الإقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف القائم على أساس النوع وخاصة العنف الجنسي ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- نظرة للدراسات النسوية- 2016

التي واجهتها مؤسسة «نظرة» في 2013-2014 عندما خاضت المعركة لتبني توثيق قضية العنف الجنسي تحديدًا ضد النساء إيمانًا منها بضرورة كتابة سردية نسوية.[7]

أما السبب الثاني الذي تكمن فيه أهمية التوثيق لجرائم العنف الجنسي ضد النساء يتعلق بالشق الحقوقي النسوي باعتبار الحركة النسوية حركة سياسية ومطلبية بالأساس، فالتوثيق هو عملية رئيسة في التدليل على جرائم العنف التي ارتكبت بحق النساء، وفي يوم من الأيام مهما تأخر هناك أشخاص ستتم محاسبتهم على تلك الجرائم إذا أصبح هناك أي شكل من أشكال العدالة أو فتح الملفات ولو بعد حين، حينها تكون هذه الجرائم موجودة وموثقة ويتم أخذها في الاعتبار ضمن المطالب لاسترداد حق هؤلاء الناجيات.[8]

هذا التوثيق المنظم بالفعل قد فاد الحركة النسوية المصرية؛ حيث أن العمل على التوثيق في إطار منظم يحمي الناجيات ويضمن لهن الحق في الأمان والخصوصية، أدى إلى حدوث تغيرات بالفعل في الوقت الحالي منها إتاحة فرصة للتفاوض على تشريعات أكثر إنصافًا للنساء واستراتيجيات وطنية باتت على أجندة الدولة وأصبحت جزءًا من سردية العالم أجمع حتى عندما جاءت الموجة الأخيرة في مصر من انتشار الحديث عن العنف الجنسي ونشر شهادات الناجيات حول وقائع العنف التي تعرضن لها، لم يكن ذلك مفاجئًا ولم يتم النظر إلى ذلك كموجة أولى بينما هي موجة ضمن موجات أخرى ستبقى تبني عليها وموجات لاحقة ستبني عليها أيضًا، وهو أحد أدوار الحركة النسوية الرئيسية.[9]

أما فيما يتعلق بأهمية التوثيق في إتاحة المجال للناجيات من العنف للحكي والبوح، فإن التجربة الشخصية هي الحكم هنا حتى وإن كانت جزءًا من المجتمع، لكن دور الحركة النسوية فيها هو توفير هذه المساحة للنساء وحمايتهن من الأذى إن قررن الحكي، لكن في النهاية أو عدمه في النهاية يظل قرارًا شخصيًا خاص بكل ناجية. [10]

تتفق الناشطة النسوية والخبيرة في مجال العنف الجنسي ضد النساء، جهاد راوي، مع فكرة أن التوثيق بأنماطه المختلفة يسهم في بناء قضية نسوية واضحة من خلال إثبات الوقائع والتدليل عليها ووضع استراتيجيات للتعامل معها وبالتالي يمكن الضغط لوضع المسؤولين فيها موضع المحاسبة إن كانت هناك فرصة لذلك، وهو جزء لا يتجزأ من عملية المناصرة للنساء وقضاياهن عن طريق تقديم هذه الأدلة.[11]

كما أن السياق المصري لم تكن التشريعات فيه مستجيبة لقضايا العنف الجنسي ضد النساء فيما سبق أو ضعيفة الاستجابة، وغير منحازة للنساء، بينما حدث تطورًا هائلًا بعد ثورة يناير فيما يخص أدوات واستراتيجيات الدولة في التعامل مع العنف ضد النساء، جاء بسبب أن هناك نساء ناضلن ومارسن الضغط لفترات طويلة للحصول على ذلك

[7] نفس المصدر السابق
[8] نفس المصدر السابق
[9] نفس المصدر السابق
[10] نفس المصدر السابق
[11] مقابلة شخصية مع جهاد راوي بتاريخ 22-09-2020

مـن خـلال تسـليط الضـوء علـى الانتهـاكات المختلفـة التـي تتـم بحـق النسـاء وتوثيقهـا بشـكل منظـم.[12]

هنـاك نـوع آخـر مـن التوثيـق وهـو مـا يتعلـق بالتأريـخ أي الحفـاظ علـى السـرديات وأرشـفتها وبقائها للتاريخ, وهـذا يمكـن فهمـه مـن قـراءة تاريـخ العالـم ووضـع النسـاء فيـه, فهنـاك عصـور زمنيـة وسـياقات بالكامـل لـم نسـتطع أن نعـرف أوضـاع النسـاء فيهـا بسـبب أن النسـاء لـم تكـن لديهـا القـدرة علـى كتابـة تاريخهـا وحفظـه, بينمـا كانـت هـذه الفرصـة متاحـة للرجـال فحتـى مـا نعرفـه عـن النسـاء فـي تلـك السـياقات كان علـى لسـان الرجـال وليـس النسـاء أنفسـهن.

بالإضافـة إلـى ذلـك فـإن قضايـا النسـاء تراكميـة ودائمـا تعتمـد علـى مـا سـبق للبنـاء عليـه, ولطالمـا كان الماضـي ملهمًـا للحاضـر والمسـتقبل, لـذا فالحفـاظ علـى السـردية التاريخيـة للنسـاء هـي جـزء أساسـي مـن عمليـة البنـاء فـي الحركـة النسـوية مـن أجـل حفـظ هـذا التراكـم للأجيـال القادمـة التـي سـتقدم المزيـد مـن التراكـم فيمـا يخـص أوضـاع النسـاء وقـراءة السـياقات ومراجعتهـا والبنـاء عليهـا.

كمـا أن التوثيـق يعتبـر جـزءًا رئيسـيًا فـي عمليـة العدالـة الانتقاليـة؛ بمعنـى أن حفـظ الأحـداث ووقائـع العنـف والانتهـاكات يشـكل بالضـرورة قاعـدة أساسـية يتـم بنـاء عليهـا إرسـاء مفاهيـم العدالـة والوصـول بالشـعوب إلـى منطقـة أفضـل فـي تاريخهـا نتيجـة وضـع مـا سـبق مـن وقائـع عنيفـة وموجعـة نصـب الأعيـن وعـدم الرغبـة فـي العـودة إليـه مطلقًـا, لذلـك فمـن الضـروري عندمـا نوثـق لهـذا التاريـخ أن نكتـب عـن أوضـاع النسـاء ومـا مـررن بـه مـن أحـداث عنيفـة نالـت منهـن ومـن أجسـادهن وأرواحهـن فـي سـبيل الانتقـال بهـذا المجتمـع وهـذه الدولـة إلـى مـكان أفضـل.[13]

وفيمـا يلـي نسـتعرض بعـض المبـادرات التـي قامـت بهـا الحركـة النسـوية المصريـة لتوثيـق جرائـم العنـف الجنسـي ضـد النسـاء إبـان ثـورة ينايـر 2011, ممثلـة سـواء فـي أنشـطة مؤسسـية أو مبادرات مجتمعيـة منظمـة جـاءت كـرد فعـل طبيعـي لوقائـع العنـف التـي تفشـت ضـد النسـاء بعـد الثـورة:

إسهامات نظرة للدراسات النسوية

وضعـت مؤسسـة «نظـرة للدراسـات النسـوية» علـى أجنـدة عملهـا الرئيسـية منـذ البدايـة, مـن خـلال البرامـج والحمـلات والإنتـاج المعرفـي للمؤسسـة التـي تتنـاول العنـف الجنسـي وتوثيقـه وسـبل مناهضتـه. وناضلـت «نظـرة» عبـر سـنوات طويلـة لتعميـم خطـاب حـول العنـف الجنسـي ضـد النسـاء ووضعـه علـى جـدول أعمـال الدولـة والسـلطة وطرحـه فـي المجـال العـام.

ومـع تصاعـد وتيـرة العنـف ضـد النسـاء فـي التظاهـرات والفعاليـات السياسـية منـذ انطـلاق ثـورة ينايـر 2011 ومـا بعدهـا فتحـت الموجـة الثوريـة بابًـا للمطالبـة بالعدالـة والمواطنـة والديمقراطيـة, وطـرح العديـد مـن الأسـئلة بشـكل أكثـر جـرأة وحريـة, كانـت الفرصـة سـانحة أيضـا للمطالبـة بحقـوق النسـاء وتصديـر همومهـن.

[12] نفس المصدر السابق
[13] نفس المصدر السابق

«ربيع العنف والنضال»

تحت عنوان «ربيع العنف والنضال.. تطور الحراك حول قضية العنف الجنسي ضد النساء بعد 2011»، أصدرت مؤسسة نظرة للدراسات النسوية ورقة بحثية وثقت فيها أهم محطات العنف الجنسي ضد النساء في الثورة المصرية وما تلاها (2012-2014)، والتغييرات التي حدثت على مستوى علاقة الحركة السياسية والاجتماعية بقضية العنف الجنسي، وتحليل التطور في تناول قضية العنف الجنسي في المجال العام داخل الحركة النسوية نفسها، بالإضافة إلى رصد للإنجازات الخاصة بالتشريعات والسياسات على مستوى الدولة، كنتاج للحراك النسوي والسياسي والاجتماعي.

جاءت الورقة لتحقق هدفين رئيسين، الهدف الأول: تحليل أسباب وكيفية تطور خطاب قضية العنف الجنسي بعد الثورة من قبل فاعلين مختلفين من منظور نسوي، معتبرة أن أحداث 2011 وما تلاها شكل إحدى نقاط التحول في موضوع العنف الجنسي، وتسعى إلى فهمها، وإعادة تتبع وسرد أحداثها. والهدف الثاني هو توثيق المبادرات والتجارب المختلفة والغنية التي ارتبطت بمواجهة العنف الجنسي بعد الثورة، سواء كانت منطلقة من منظمات نسوية، أو مبادرات نسوية وفنية شابة، أو داخل كيانات أخرى مثل الأحزاب والجامعات والنقابات، منطلقة من أحداث ووقائع العنف التي مورست في الفعاليات والتجمعات السياسية والاحتجاجات بعد 2011، وما كان لها من تأثير على قضية العنف الجنسي ضد النساء بشكل عام.[14]

ركزت الورقة على الفترة من 2011 وحتى 2014 باعتبارها فترة تشكل وتبلور الخطاب والحراك بشأن قضية العنف الجنسي وكيفية مناهضته بعد الثورة، وباعتبارها أيضًا الفترة التي شهدت زخمًا من التظاهرات والاعتصامات والتجمعات السياسية (خاصة من 2011 وحتى 2013) أو حتى الاحتفالات حيث وثقت المنظمات والمجموعات النسوية ما يزيد على 500 حالة عنف جنسي بدءًا من التحرش وحتى الاعتداء الجنسي والاغتصاب الجماعي في أماكن التظاهرات والاعتصامات في الفترة ما بين يونيو 2012 ويناير 2014.

واعتمدت على السرد الزمني أهم المحطات الفارقة في قضية العنف الجنسي بعد 2011، موضحة أنها لا تشمل بالضرورة كل وقائع العنف الجنسي في تلك الفترة لكنها الأبرز والتي أسهمت في تشكيل حراك بشأنها.

اعتمد البحث في منهجيته على التحليل الكمي من منظور نسوي لعدد من المصادر الأولية التي شملت 20 مقابلة نسويات وناشطات ونشطاء عملوا عبر أطر مختلفة على قضية العنف الجنسي مثل المنظمات النسوية والأحزاب والمبادرات النسوية الشابة بالمحافظات والمبادرات الفنية والمبادرات الجامعية ووحدة مكافحة العنف بجامعة القاهرة ولجنة الـ 50المكلفة بكتابة دستور 2014 ومجموعات التدخل وبعض التجارب داخل النقابات، خلال الفترة المعني بها البحث،

[14] ورقة «ربيع العنف والنضال»، نظرة للدراسات النسوية

بالإضافة إلى توثيق شهادات من الناجيات أنفسهن. أما المصادر الثانوية التي اعتمد عليها البحث شملت البيانات والفيديوهات المصورة واللقاءات التليفزيونية والمقالات المنشورة حول العنف الجنسي خلال الفترة المراد توثيقها، وغيرها.

تناولت الورقة ليس فقط على المبادرات والمجموعات النسوية التي عملت على قضية العنف الجنسي في محافظة القاهرة، بينما امتدت إلى المحافظات الأخرى لتوثيق عمل المجموعات النسوية على القضية بأنشطتها المختلفة ومتابعة التطور اللامركزي للحركة النسوية المصرية، التي ساهمت في تعميم قضية العنف الجنسي من خلال وجود فتيات يناهضن العنف الجنسي في مجتمعاتهن المحلية مما يجعل مصداقيتهن أعلى رغم التحديات التي تقابلهن وأشكال الوصم الأخرى التي يتعرضن لها.

كما ركزت الورقة على «النساء في المجال العام في ضوء قضية العنف الجنسي»؛ حيث لعبت المنظمات والمجموعات النسوية دورًا مهمًا في طرح قضية العنف الجنسي داخل الأطر السياسية المختلفة، مثل الأحزاب والجبهات وحتى النقابات والجامعات، حيث كانت الكثير من الأطر السياسية قبل الثورة بها لجان أو أمانات للمرأة، لكن قضية العنف الجنسي لم تكن مطروحة داخلها بهذا الشكل كقضية سياسية، وبذلك اهتمت الورقة برصد التحول الأهم لقضية العنف الجنسي إلى سؤال سياسي يحفز الشباب على الانخراط في ممارسته كفعل سياسي، وليس مجرد الزخم التي حظت به القضية والاعتراف بجريمة العنف الجنسي في المجال العام ومناهضتها.

وأخيرا وثقت الورقة تطور قضية العنف الجنسي ضد النساء على المستوى التشريعي وتطور خطاب الدولة فيما يتعلق بالقضية بعد طرحها في المجال العام وخلق حراك واسع على المستويات السياسية والاجتماعية أو حتى داخل الحركة النسوية نفسها، فقامت برصد الإنجازات المتعلقة بقضية العنف الجنسي بعد الثورة، كنتاج واضح لنضال الحركة النسوية والنشاط النسوي في مصر، بداية من إنشاء الإدارة التابعة لوزارة الداخلية الخاصة بمتابعة جرائم العنف ضد النساء، وإصدار مرسوم تجريم التحرش الجنسي في 2014 عبر تعديل المادة 306من قانون العقوبات، وصولًا إلى كتابة الدستور 2014 الذي نص للمرة الأولى على التزام الدولة بحماية النساء من جميع أشكال العنف، ثم الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2015-2020.

وخلصت الورقة إلى أن توثيق الشهادات والتجارب المختلفة المتعلقة بقضية العنف الجنسي التغييرات التي طرأت على التعامل مع القضية نفسها وكيفية إسهامها في تطور الحركات نفسها بعد الثورة، مشيرة إلى أن الإنجازات المتعلقة بالعنف الجنسي في المجال العام قاصرة. بالإضافة إلى الدور الذي لعبته جرائم العنف الجنسي في تشكيل الوعي النسوي لدى الكثير من الشابات اللائي بدأ اهتمامهن بالشأن العام بعد 2011 ومن خلال الاحتكاك المباشر بالتظاهرات والفعاليات الجماهيرية، الأمر الذي أنجب الموجة النسوية الرابعة في مصر والتي اكتسبت ملامحها

انطلاقا من قضية العنف الجنسي سواء كقضية محورية تناضل من أجل مناهضتها أو كمحفّز للوعي النسوي لدى الفاعلات فيها.

جرائم العنف الجنسي في التحرير كانت من العوامل الفارقة في فهم جانب من ديناميكيات الثورة، وعلاقات القوى بداخلها، لذلك فقد أثرت كثيرا في التنظيمات والمجموعات السياسية والاجتماعية الموجودة بعد الثورة، وطرحت سؤال «قضايا النساء» بقوة، بالإضافة إلى فرض محرك لتبني بعض الخطابات والآليات الخاصة بالعنف ضد النساء.[15]

«إقصاء النساء»

ولأن الحركة النسوية أحد قوائمها الرئيسية هي المناصرة والتضامن والعمل الجماعي، ولأن ذلك النوع من العمل أثبت على مر السنين أنه قادر على أن يولد تأثيرا واضحا ويسهم في الدفع بالحركة النسوية للأمام على مستويات عدة، فبالإضافة إلى المجهودات الفردية التي بذلتها المبادرات والمؤسسات والمجموعات النسوية في توثيق جرائم العنف الجنسي في أحداث الثورة وما بعدها، كان هناك أيضا مجهودات جماعية بمشاركة أكثر من كيان نسوي لمناهضة العنف الجنسي والانتهاكات خلال الفترة المعنية.

وعلى المستوى التوثيقي كان هناك أكثر من عمل جماعي يضم عددا من المؤسسات المعنية بحقوق النساء والمناهضة للعنف ضد المرأة منها مثلا نشر شهادات الناجيات أو توثيق تطور قضية العنف الجنسي في فترة ما بعد الثورة، منها على سبيل المثال دراسة «إقصاء النساء»[16] التي شاركت في إعدادها كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، ومؤسسة نظرة للدراسات النسوية، ومؤسسة المرأة الجديدة، وانتفاضة المرأة في العالم العربي، والتي تعتبر من أهم جهود التوثيق فيما يخص العنف الجنسي في فترة ما بعد الثورة، حيث وثقت الدراسة حالات لاغتصاب وعنف جنسي وتحرش جنسي، من خلال التحقيق، وكذلك وثقتها مبادرات ومنظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة ومبادرات مجتمعية قاعدية، بالإضافة إلى تحليل بعض الأسباب الجذرية وراء هذا العنف ويلقي الضوء على مسؤولية الدولة عن منع العنف ضد المرأة، وملاحقة الجناة وحماية الناجيات.

استندت منهجية الدراسة إلى نتائج تحقيق في العنف ضد المرأة في المجال العام داخل مصر، قامت به المؤسسات المشاركة في إعداد الدراسة، وتم تجميع المعلومات الموجودة بداخلها من خلال مقابلات مع ناجيات، مؤسسات مجتمع مدني، مسؤولين حكوميين ومؤسسات دولية، وشمل النطاق المكاني للدراسة محافظات القاهرة وبورسعيد والإسكندرية في الفترة الزمنية من مايو 2013 وحتى مارس 2014، وتم تغيير أسماء بعض النساء لحفظ السرية وحفاظا على أمنهن وسلامتهن الشخصية.

[15] نفس المرجع السابق
[16] دراسة «إقصاء النساء: العنف الجنسي ضد المرأة في المجال العام»
https://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/joint_report_sexual_violence_egypt_ar.pdf

«الدليل الإقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف الجنسي ضد النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

في 2016 ساهمت «نظرة للدراسات النسوية» في إنتاج هذا الدليل[17] بالمشاركة مع عدد من المنظمات النسوية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقوم منهجية البحث على شقين: شق نظري من خلال مراجعة ودراسة تحليلية من منظور نسوي للعديد من المصادر الأكاديمية والتقارير والأدلة الدولية والإقليمية التي تتناول الرصد والتوثيق في سياق حقوق الإنسان عموما، والعنف القائم على أساس النوع النوع ُخصوصا بما في ذلك العنف الجنسي خاصة في مناطق النزاعات.

أما الشق العملي للبحث تضمن إجراء بحث ميداني ومقابلات مع العديد من الخبيرات العاملات في منظمات ومجموعات مختلفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التوثيق لمعرفة أهم الاحتياجات والتحديات والمخاطر

التي يواجهنها أثناء القيام بعملهن.

جاء هذا الدليل الاسترشادي لكيفية توثيق جرائم العنف الجنسي ضد النساء، والذي يستهدف المنظمات والمبادرات والمجموعات والأفراد المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة العنف الجنسي على الصعيد المحلي والإقليمي، كأحد مخرجات الاجتماع الإقليمي بين المنظمات المشاركة في إعداد في 2015، والذي تم فيه مناقشة أنماط العنف التي تفاقمت في دول المنطقة العربية من خلال مشاركة تجارب المجموعات والمنظمات المشاركة في مجال التوثيق لتلك الانتهاكات ومدى انتشارها والتحديات التي يواجهنها بالإضافة إلى كيفية التعامل مع الناجيات.

ويتكون التقرير من جزأين: الجزء الأول هو الجزء التعريفي الخاص بالمفاهيم الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وأنواعه المختلفة والرصد والتوثيق وفي سياق حقوق الإنسان ومن منظور نسوي وغيرها من المفاهيم النظرية لما يتعلق بالعنف الجنسي ضد النساء.

أما الجزء الثاني: فهو الجزء العملي الذي يشمل الخطوات العامة لعملية الرصد والتوثيق من مرحلة جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها لتسهيل الحصول على المعلومات واستخدام التوثيق في الاستراتيجيات المحددة لمناهضة العنف ضد النساء.

كما يشتمل الجزء العملي على تصميم منهجية للرصد والتوثيق مكونة من الأطر المرجعية المحلية والدولية والمبادئ الأساسية لعملية التوثيق، بالإضافة إلى تصميم خطة محددة للرصد والتوثيق في قضايا العنف الجنسي ضد النساء، والخطوات العملية لتنفيذها.

[17] الدليل الإقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي https://tinyurl.com/y5ggeko9

المبـــادرة المصريـــة للحقـوق الشخصية[18]

فــي ينايــر 2014 نشــرت المبــادرة المصريــة للحقــوق الشــخصية علــى مدونتهــا الإلكترونيــة ورقــة بحثيــة مــن جزئيــن بعنــوان «اســتباحة النساء فـي المجال العـام» مـن إنتاج الباحثتيـن النسـويتين: داليا عبد الحميد وهند أحمد زكي، تناولـت مسـألة العنـف الجنسـي فـي فتـرة مـا بعد الثـورة المصريـة 2011، حيـث تزايـدت وتيـرة العنـف الجنسـي ضـد النسـاء، بالإضافـة إلـى ارتفـاع مقاومـة النسـاء للظاهـرة التـي تنتشـر فـي كافـة أنحـاء الجمهوريـة المصريـة.

وتناولـت الباحثتـان قضيـة العنـف الجنسـي بعـد الثـورة ومـا نتـج عنهـا مـن تأصيـل عقـاب النسـاء جنسـيًا فـي الاحتفـالات والاحتجاجـات السياسـية الكبـرى التـي باتـت مناسـبة لذلـك، فـي محاولـة لطـرد النسـاء مـن تلـك المسـاحة والتخلـي عنهـا والعـودة إلـى حـدود مـا قبـل ينايـر، بدليـل شـيوع هـذه الظاهـرة حتـى خـارج ميادين التظاهـر إلـى جميـع المسـاحات العامـة التـي تتواجـد فيهـا النسـاء، وحـدوث حالـة مـن التماهـي مـع ثقافـة العنـف الجنسـي مـن خـلال خطابـات شـعبية تبريريـة مـن شـأنها تحميـل اللـوم علـى الناجيـة أو الضحيـة وليـس محاسـبة الجنـاة فـي المقـام الأول.

فـي الجـزء الأول[19] تهتـم الورقـة بشـرح مفاهيـم العنـف الجنسـي فـي السـياق المصـري وجـذور هـذه الثقافـة مـن خـلال رصـد ثـلاث علاقـات جدليـة أساسـية: العلاقـة بيـن العنـف المجتمعـي والعنـف المؤسسـي، أي ذلـك التـي تتـورط فيـه الدولـة، وعلاقـة المجـال الخـاص بالمجـال العـام والتأثيـر المتبـادل بينهمـا، بالإضافـة إلـى تأصيـل منطـق الحمايـة كغطـاء لانعـدام المسـاءلة المجتمعيـة لتلـك الظاهـرة وكيـف تترجـم الحمايـة فـي الواقـع إلـى وسـيلة للتحصيـن الاجتماعـي والقانونـي لمرتكبـي جرائـم العنـف الجنسـي.

كمـا يوثـق الجـزء الأول المنحنـى التصاعـدي الـذي أخذتـه قضيـة العنـف الجنسـي مـن مرحلـة مـا قبـل الثـورة فـي 2005 التـي شـهدت حادثـة «الأربعـاء الأسـود» بتأجيـر بعـض «البلطجيـة» لاعتـداء جنسـيًا علـى الصحفيـات والناشـطات المعترضـات علـى التعديـلات الدسـتورية، و2006 حيـن بـدأت التحرشـات الجماعيـة بالنسـاء فـي أيـام عيـد الفطـر والتـي لـم يوثقهـا إلا مجموعـة مـن المدونيـن، وصـولا إلـى اغتصـاب النسـاء فـي قلـب ميـدان التحريـر نفسـه، وهـو رمـز الثـورة المصريـة، فـي ثلاثـة حـوادث متفرقـة: نوفمبـر 2012و يناير 2013و يونيـو ويوليـو مـن نفـس العـام.

كمـا تناولـت الورقـة إشـكالية تداخـل المجاليـن العـام والخـاص فيمـا يتعلـق بالعنـف الجنسـي، حيـث تتغلغـل قيـم المجتمـع الأبويـة داخـل ممارسـات الدولـة إزاء التعامـل مـع النسـاء وأجسـادهن، مـا يـدل علـى ضعـف قـوة الدولـة فـي مقابـل المجتمـع، بالإضافـة إلـى تقلـص مساحة المجـال العـام وظهـوره كمجـال للصـراع السياسـي منـذ 25يناير 2011، مـا أدى شـخصنة المجـال العـام وتأثـره بعلاقـات القـوى الاجتماعيـة والطبقيـة والجنسـية فـي المجـال الخـاص.

[18] المبادرة المصرية للحقوق الشخصية هي منظمة غير ربحية تأسست في مصر منذ عام 2002 وتعمل على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية.

[19] ورقة «استباحة الناء في المجال العام -الجزء الأول» https://tinyurl.com/yyvmltxx

أما الجزء الثاني[20] من الورقة فيتناول الجهود المختلفة لمقاومة ظاهرة العنف الجنسي بعد أن باتت تشكل حركة اجتماعية مستقلة قوامها المئات بل الآلاف من الشابات والشبان الذين اختاروا التصدي لتلك الظاهرة بأساليب وأدوات شديدة التنوع، وتطور اقتصار المقاومة على المنظمات النسوية التي تلعب دورًا هامًا في كسر الصمت حول قضية العنف الجنسي وسد الفجوة المعلوماتية من جانب الدولة في ظل مقاومة السلطة نفسها للمجال العام وأنشطة تلك المنظمات ونقص الأدوات وغياب البيانات والمعلومات، فضلا عن الضغط لتبني الخطاب النسوي تأصيل حق النساء في الحركة وحقهن في السلامة الجسدية والتحرر من العنف.

بالإضافة إلى دور المنظمات النسوية قبل الثورة، تشكلت مقاومة العنف الجنسي من خلال النضالات اليومية للنساء ومحاولاتهن التصدي للعنف المتصاعد ضدهن في المجال العام بدرجات عالية من رفض المقاومة، في ظل التطبيع المجتمعي مع ثقافة العنف الجنسي ضد النساء والتعامل معها إما بالتجاهل أو أخذ صف المعتدي أو بالتواطؤ على العنف في أحيان أخرى.

اهتمت الورقة بدحض الأسطورة الطوباوية حول ميدان التحرير الذي يمثل رمز الثورة المصرية بالتالي كان هناك محاولات لتصويره بشكل أمثل في مقدمته خلو الميدان من التحرش، ومقاومة السردية التي تتبنى العنف الجنسي في الميدان، وذلك من خلال التأكيد على حدوث وقائع تحرش يومية خلال الاعتصام في الميدان بالإضافة إلى واقعة الاعتداء الجنسي الجماعي على لارا لوجان – مراسلة CBS– يوم 11فبراير ,2011، فضلا عن المضايقات الأخرى التي واجهتها النساء المعتصمات في نقاط التفتيش على أطراف الميدان ذات الصلة بالرقابة الأخلاقية عليهن وعلى ملابسهن وسلوكهن الشخصي كالتدخين وغيره.

ومن خلال توثيق وقائع العنف الجنسي التي تورطت فيها أجهزة الدولة مثل كشوف العذرية مارس 2011 التي طبقت فيها قوات الجيش كشوف العذرية بالإجبار على المتظاهرات اللاتي تم اعتقالهن وحادثة «ست البنات» التي قامت قوات الجيش بسحلها وتعريتها في الشارع، وأحداث مجلس الشورى ديسمبر 2011 التي شهدت اعتداء جسديا على المتظاهرات واحتجازهن داخل المجلس وتهديدهن بالاغتصاب، قامت الورقة بالتدليل على شرعنة الدولة للعنف الجنسي ضد النساء وتواطؤها في استخدام العقاب الجنسي كوسيلة لقمع وجودهن في المجال العام.

كما وثقت الورقة ليس فقط حوادث الاعتداءات الجنسية، بل المجموعات التي تشكلت للتدخل المباشر لمقاومة العنف الجنسي ضد النساء في الشوارع والميادين، خاصة بعد أن بلغت ظاهرة الاعتداء الجنسي ذروة جديدة خلال موجة التظاهرات ضد حكم الاخوان المسلمين في نوفمبر 2011 حتى أخذت شكلًا ممنهج، والتي زادت وتيرتها أثناء الفعاليات السياسية المصاحبة للذكرى الثانية لثورة يناير عام ,2013 ثم تظاهرات 30 يونيو وأسبوع التفويض الذي تلاها والذي تعرضت

[20] ورقة «استباحة النساء في المجال العام - الجزء الثاني» https://tinyurl.com/y4s2jffl

خلاله 186 ناجية للاعتداء الجنسي ممن استطاعت المجموعات الوصول إليهن.

هذه المجموعات التي تكونت لصد الاعتداءات الجنسية على النساء تنوعت أدوارها بين الاشتباك المباشر عن طريق النزول لمواقع الاعتداء وإنقاذ الناجيات أو على مستوى النزول الميداني الدائم سواء للاشتباك والتدخل أو لتوعية الجمهور العادي.

كما أن هذه الحركات قد أدت إلى استخدام العنف الجنسي كمدخل لتشكيل وعي نسوي لآلاف النساء والرجال وصولا إلى تشكيل حركة نجحت في فرض قضية العنف الجنسي في الميدان على أجندة القوى الثورية التي حاولت التنصل من الأمر في البداية وادعاء أن شيئًا لا يحدث في ميدان التحرير، خاصة وأن هذه الحركات قامت على أساس التطوع رغم صعوبة عملها لكنها مثلت ذروة جديدة في العمل النسوي بالأخص دور الفتيات فيها الذي يعكس نضالا نسويا أصيلا مستوحى من الحالة الثورية.[21]

انتشرت تلك المبادرات في القاهرة وعدد من المحافظات الأخرى مثل الإسكندرية والسويس وغيرها للتصدي للتحرش والعنف الجنسي مثل دعاوى ارتداء الفساتين أو ركوب الدراجات أو الصفحات التي تدعو لتصوير المتحرشين وفضحهم على وسائل التواصل الاجتماعي وجميعها مبادرات تدل على ميلاد وعي نسوي قاعدي جديد لا يعتمد بالضرورة على الجهود المنظمة التقليدية لكنه قائم على ظهير شعبي قوي مناصر للنساء وحقهن في المجال العام.[22]

وفي يونيو 2014، نشرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بيانا[23] صحفيا وثقت فيه وقوع على الأقل 9 حالات اعتداءات جنسية واغتصاب بالآلات الحادة والأصابع خلال أسبوع، مطالبة باستراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة العنف الجنسي وتشريع قانوني شامل للتصدي لهذه الظاهرة بالإشارة إلى عدد من حوادث التحرش والعنف الجنسي التي وقعت خلال الأعوام التي تلت الثورة المصرية. ووقع على البيان مجموعة من المنظمات الحقوقية والمبادرات المجتمعية مطالبين فيه الدولة والآليات الوطنية بأخذ التدابير اللازمة بتطبيق إستراتيجية وطنية متكاملة، تشمل وزارات الصحة والعدل ومصلحة الطب الشرعي ووزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم، وتطبيق منظومة تضمن حق السلامة الجسدية للنساء وتواجدهن في المجال العام، وتخصيص موازنة للدولة تشمل نشر إحصائيات ومعلومات شفافة خاصة بالعنف الجنسي ضد النساء، تضمن التصميم والتطبيق الفعال للإستراتيجية المُشار إليها. هذا بالإضافة إلى مطالبة اللجنة القومية المستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق في الأحداث التي واكبت 30 يونيو 2013 -والتي أنشئت بقرار رئيس الجمهورية السابق رقم 698 لسنة 2013 وتم إعادة تشكيلها بقرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2014 بالتحقيق الفوري في تلك الجرائم وضمان محاسبة مرتكبي تلك الجرائم، وإنشاء لجنة مستقلة ومختصة بالتحقيق في تلك

[21] نفس المرجع السابق
[22] نفس المرجع السابق
[23] https://tinyurl.com/y29yr73n

الجرائم، وتعديل المواد 267 و268 في قانون العقوبات المصري ليشمل تعريف مفصل وواضح للاغتصاب ليشمل الاغتصاب الفموي والشرجي، والاغتصاب بالآلات الحادة والأصابع، وتعريف وواضح للاعتداء الجنسي.

هذا النوع من التوثيق استطاع أن يسلط الضوء على قضية العنف الجنسي وإبرازها كملف أساسي في حقوق المرأة يتطلب الاستجابة العاجلة، حتى تم بالفعل في العام 2014 إقرار قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 في عهد الرئيس المؤقت حينها عدلي منصور، والذي عرف بـ«قانون التحرش الجنسي» لاحقا.

إقصاء النساء

ولأن الحركة النسوية أحد قوائمها الرئيسية هي المناصرة والتضامن والعمل الجماعي، ولأن ذلك النوع من العمل أثبت على مر السنين أنه قادر على أن يولد تأثيرا واضحا ويسهم في الدفع بالحركة النسوية للأمام على مستويات عدة، فبالإضافة إلى المجهودات الفردية التي بذلتها المبادرات والمؤسسات والمجموعات النسوية في توثيق جرائم العنف الجنسي في أحداث الثورة وما بعدها، كان هناك أيضا مجهودات جماعية بمشاركة أكثر من كيان نسوي لمناهضة العنف الجنسي والانتهاكات خلال الفترة المعنية.

وعلى المستوى التوثيقي كان هناك أكثر من عمل جماعي يضم عددا من المؤسسات المعنية بحقوق النساء والمناهضة للعنف ضد المرأة منها مثلا نشر شهادات الناجيات أو توثيق تطور قضية العنف الجنسي في فترة ما بعد الثورة، منها على سبيل المثال دراسة «إقصاء النساء»[24] التي شاركت في إعدادها كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، ومؤسسة نظرة للدراسات النسوية، ومؤسسة المرأة الجديدة، وانتفاضة المرأة في العالم العربي، والتي تعتبر من أهم جهود التوثيق فيما يخص العنف الجنسي في فترة ما بعد الثورة، حيث وثقت الدراسة حالات لاغتصاب وعنف جنسي وتحرش جنسي، من خلال التحقيق، وكذلك وثقتها مبادرات ومنظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة ومبادرات مجتمعية قاعدية، بالإضافة إلى تحليل بعض الأسباب الجذرية وراء هذا العنف ويلقي الضوء على مسؤولية الدولة عن منع العنف ضد المرأة، وملاحقة الجناة وحماية الناجيات.

استندت منهجية الدراسة إلى نتائج تحقيق في العنف ضد المرأة في المجال العام داخل مصر، قامت به المؤسسات المشاركة في إعداد الدراسة، وتم تجميع المعلومات الموجودة بداخلها من خلال مقابلات مع ناجيات، مؤسسات مجتمع مدني، مسؤولين حكوميين ومؤسسات دولية، وشمل النطاق المكاني للدراسة محافظات القاهرة وبورسعيد والإسكندرية في الفترة الزمنية من مايو 2013 وحتى مارس 2014، وتم تغيير

[24] دراسة «إقصاء النساء: العنف الجنسي ضد المرأة في المجال العام»
https://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/joint_report_sexual_violence_egypt_ar.pdf

أسماء بعض النساء لحفظ السرية وحفاظا على أمنهن وسلامتهن الشخصية.

قوة ضد التحرش والاعتداء الجنسي (OpAntiSH):

«أوبانتيش» هي مجموعة عمل مستقلة تشكلت في نوفمبر 2012 من مجموعة من الناشطات والناشطين كرد فعل ضد العنف الجنسي بشكل أساسي الذي تفجر في الميادين ضد النساء، في محاولة للمساهمة في الجهود المبذولة لمواجهة اعتداءات التحرش الجماعي في ميدان التحرير وغيره من المناطق المحيطة. وجاءت المجموعة امتدادًا تنسيقيًا لجهود العديد من الأفراد والمنظمات والمبادرات المنضمة إليها قبل نوفمبر 2012.

وبجانب أهداف المجموعة الرئيسية في مواجهة التحرش/ الانتهاك الجنسي الجماعي للنساء في ميدان التحرير ومحيطه أثناء الاعتصامات والمظاهرات من خلال التدخل المباشر وإنقاذ الفتيات والسيدات من أيدي المعتدين، وتوفير الدعم اللازم لهن جسديا وقانونيا ونفسيا في حال تعرضهن للاعتداء، اهتمت المجموعة أيضا بتوثيق بعض الانتهاكات التي شهدها ميدان التحرير من خلال نشر مقاطع فيديو للاعتداءات على قناة المجموعة على يوتيوب مع تسجيل صوتي يشرح كيف تتم الاعتداءات في الميدان. [25]

أصدرت المجموعة بيانا[26] حول الانتهاكات الجنسية التي شهدها ميدان التحرير ومحيطه في الذكرى الثانية لثورة يناير 2013 خلال التظاهرات الحاشدة، موثقة تلقي المجموعة تسعة عشر بلاغا بخصوص اعتداءات جنسية جماعية في محيط ميدان التحرير وصل بعضها إلى محاولات قتل أو تسبب في عاهات مستديمة، وقامت المجموعة بالتدخل في خمسة عشر حالة منهم، بإخراج السيدات من دوائر الاعتداءات وإيصالهن لأماكن آمنة أو لمستشفيات لتلقي الخدمة الطبية اللازمة.

تقول أمنية خليل، إحدى المتطوعات في المجموعة، إن الأفكار والأنشطة التي عملت وفقها المجموعة كانت وليدة اللحظة بما فيها مقطع الفيديو الذي وثق العنف الجنسي في ميدان التحرير، لأن هناك العديد من الأشخاص أنكروا وجود عنف واغتصابات جماعية في الميدان، متهمين النساء بالمبالغة في الأمر ومستنكرين عليهن «تشويه سمعة الميدان»، لذلك قررت المجموعة توثيق العنف عن طريق تصوير هذا المقطع ونشره.[27]

بحسب أمنية، قرر شخصان من المجموعة البحث عن الشرفات التي تكشف النقاط التي كانت تشهد الاعتداءات الجنسية على النساء في الميدان، وقررا البقاء لساعات طويلة وقت التظاهرات وصورا المقطع المنشور، مشيرة إلى أن الاغتصابات التي أخذت نسقا واضحا كانت تبدأ بعد غروب الشمس.

كانت المجموعة منقسمة إلى عدد من الفرق منها تلقي البلاغات ومنها مجموعات التدخل المباشر، كما كان هناك فريق خاص

[25] https://www.youtube.com/channel/UCX98CaVNnhHYp8IA7Ou4-LQ
[26] https://tinyurl.com/y3ze5unb
[27] عبر الهاتف بتاريخ 14-09-2020 مقابلة شخصية مع أمنية خليل، إحدى المتطوعات في مجموعة أوبانتيش

بتوثيق الوقائع إعلاميا سواء من خلال كتابة المقالات والتقرير أو بالتصريحات إلى المؤسسات الصحفية والمحطات الفضائية حول وقائع العنف الجنسي[28].

مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب

نشر المركز في فبراير 2013 ملفا[29] يتضمن عدد من الشهادات حول الانتهاك الجنسي في ميدان التحرير (2011-2013)، اعتمد فيه على تجميع لشهادات الناجيات من الاعتداءات الجنسية والاغتصاب، وشهادات نساء ورجال متطوعين في الحملات المناهضة للتحرش الجنسي بترتيب زمني تصاعدي للأحداث بداية من اليوم الأول للثورة 25 يناير 2011 وحتى الذكرى الثانية للثورة عام 2013، بالإضافة إلى تغطية بعض الصحف للاعتداءات الجنسية والبيانات الصادرة للتنديد بالاعتداءات، وأخيرا تحليل المنظمات الحقوقية للاعتداءات في محاولة لتقديم صورة شاملة لما حدث في التحرير ومحيطه في الفترة المعني بها التقرير.

وبالرغم من تحفظ البعض على نشر الشهادات إلا أن المركز، بحسب مديرته الدكتورة ماجدة عادلي، رأى أن في النشر وسيلة للمقاومة وفضح الجناة وشل أيديهم من الاستمرار في جرائمهم، وإعلان التضامن مع جميع الفتيات والنساء اللاتي دفعن أثمان تلك الجرائم من صحتهن الجسدية والنفسية، بالإضافة إلى وضع الدولة أمام مسؤوليتها في حماية مواطنيها وإقرار تشريعات تحمي النساء من العنف والتمييز من خلال التأكيد على وجود ظاهرة عامة وثقافة مترسخة داعمة للعنف الجنسي ضد النساء في نسيج هذا الوطن بكل أطيافه.

وأوضح الملف أن جرائم العنف الجنسي التي استهدفت النساء بشكل خاص إنما هي نتيجة لنظرة عامة دونية للمرأة وجسدها في المجتمع، مع التأكيد على أن جرائم العنف تندرج تحت الجريمة في المقام الأول وتحت العنف ضد النساء تتجاوز المكان والزمان لتشمل جميع النساء على اختلاف فئاتهن ومواقعهن وخلفياتهن الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى كون العنف ضد النساء في الأحداث العامة لا ينفصل عن المضايقات ضدهن في المجال العام وكنتيجة حتمية لتجاهل قضايا النساء عامة وغياب الجدية في فتح حوار موسع حولها تصل إلى درجة التواطؤ المجتمعي مع جرائم العنف الجنسي الممارسة ضد النساء والتي أخذت في الانتشار إلى نطاق أكبر وأكثر حدة وصولا إلى ممارستها بشكل ممنهج ضمن فعاليات سياسية وأحداث كبرى وفي مقدمتها التحرش والاعتداءات الجنسية وحتى الاغتصاب الجماعي.

كما اهتم المركز بطرح نقاش لردود أفعال القوى السياسية والثورية في التعاطي مع قضية العنف الجنسي من حيث الصمت والتجاهل من قبل الحركات السياسية الفاعلة حتى بات العنف الجنسي جزءا لا يتجزأ ضمن الفعاليات السياسية العامة ويمارس بشكل

[28] نفس المصدر السابق
[29] https://elnadeem.org/2013/02/10/334/

منظم وممنهج، وتأثير ذلك على تطور الحراك السياسي في مصر.

مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون

شاركت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون في رصد انتهاكات العنف الجنسي التي تمت بحق النساء في الميادين وقت أحداث 2013-2014، وقامت المؤسسة بنشر بيانات تدين حالات العنف الجنسي الممنهجة ضد النساء واستخدام أجسادهن كأداة للقمع السياسي والتنكيل بهن.

كما قامت المؤسسة بالمشاركة مع منظمات ومبادرات أخرى بنشر بيان بمناسبة صدور الحكم الأول في قضايا الاعتداءات الجنسية الجماعية والاغتصاب الجماعي بميدان التحرير ليوم 8 يونيو 2014 خلال الاحتفال بحلف يمين الرئيس المصري الجديد. ووقعت المؤسسات والمبادرات المشاركة هذا البيان المشترك داعية لعدم إغلاق ملف العنف الجنسي بعد إصدار الأحكام بحق المجرمين في مئات الوقائع التي تورطوا فيها وتم توثيقها، والتشديد على ضرورة وأخذ خطوات إستراتيجية متكاملة للتصدي لتلك الجرائم من خلال تصميم وتفعيل آليات تضمن المحاسبة وتوفير الخدمات الضرورية للناجيات وتحمل الدولة مسئولية مكافحة ظاهرة العنف الجنسي في المجال العام والقيام بدورها في هذا الملف الهام بشكل فعال يضمن حقهن في سلامتهن الجسدية، مع أخذ التعديلات التشريعية الضرورية والتي تضمن تعريفات شاملة وواقعية لجرائم العنف الجنسي في قانون العقوبات المصري.

وفي بيانها الصادر في العام 2013 عبرت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون عن استيائها من العنف الممنهج ضد النساء في ميدان التحرير يوم 30 يونيو من نفس العام، والتي رصدت المؤسسة منها حوالي 46 حالة تحرش واعتداء جماعي ضد المتظاهرات من النساء. وأكدت المؤسسة أن ما يحدث في ميدان التحرير ضد نساء مصر هو جريمة سياسية قبل أن تكون انتهاكا لحقوق المرأة وذلك بهدف إبعاد المرأة المصرية عن ممارسة حقوقها السياسية وحقها في التظاهر والتعبير عن الرأي، مشيرة إلى أن المسؤولين عن تلك الجرائم يراهنون على إفلاتهم من العقاب بسبب الوصمة الاجتماعية التي ستمنع النساء من التحدث عن تلك الوقائع علنا، بالإضافة إلى الخوف على ما يعرف بـ»سمعة الميدان» والذي سيجعل الكثير من السياسيين يركن الى الصمت ويراهنون على أن القوى التي ترى في النساء مجرد عورة ستغض الطرف أيضًا لأن ما يحدث يصب لصالح تصوراتهم عن النساء.

ولعل ما يميز تجربة مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون أن البيانات التي كانت ترصد فيها المؤسسة جرائم العنف الجنسي ضد النساء في المجال العام كانت تشاركها مع المؤسسات والمواقع الصحفية بشكل واسع، بالإضافة إلى شهادات الناجيات عن وقائع العنف الجنسي التي تعرضن لها في الميادين، والتي حرصت المؤسسة على نشر البعض منها، مما يعني أن توثيق تلك الجرائم كان يأخذ بعدا أكثر انتشارا وتداولا على الفضاء الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يعزز دوما القضية النسوية ويضغط الجهات المسؤولة نحو الاستجابة للعنف

الجنسي ضد النساء، من خلال محاسبة المجرمين وإقرار تشريعات تحمي النساء من العنف الجنسي.

مشروع بصي

يتميز مشروع بصي أنه مساحة فنية حرة للسيدات والرجال في مصر لحكي التجارب الشخصية المسكوت عنها في المجتمع، من خلال توثيق وعرض قصص حقيقية في شكل عروض مسرحية، بدون رقابة، في مجتمعات مختلفة في مصر.

وبعد أسبوع من تنحى مبارك، وبالتحديد يوم ١٧ فبراير، قرر فريق «بصي» إطلاق مشروعا بعنوان «حكاوي التحرير- Tahrir Monologues»[30]، وهو عبارة عن عرض لقصص وحكايات من ثورة 25 يناير وميادين التحرير، كمحاولة لتوثيق والتعبير عن تجارب لأشخاص لن يكتبها التاريخ أو تنشرها الصحف أو تذيعها قنوات التلفزيون، وبالطبع على رأسها كانت حكايات النساء وجرائم الاعتداء الجنسي المختلفة التي تعرضن لها في الميدان.

شجع مشروع بصي الكثير من الفتيات والنساء على البوح بما تعرضن لها وسرد حكايتهن في شكل عروض فنية تم عرضها على خشبة المسرح، بالإضافة إلى إنتاج مقاطع فيديو حول وقائع العنف الجنسي في الميدان. واعتبر المشروع أن إتاحة تلك التجارب للمشاهدة هو بمثابة «وثيقة للزمن تؤرخ الثورة من خلال مجموعة من التجارب الشخصية». [31]

خاتمة

هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية التوثيق لقضايا العنف الجنسي ضد النساء التي أخذت منحنى تصاعديا كبيرا في فترة ما بعد ثورة يناير 2011، والدور الذي لعبه الحراك النسوي لتوثيق جرائم العنف التي ارتكبت بحق النساء في الميادين وساحات الثورة، بالإضافة إلى النضال الكبير الذي قامت به المجموعات والمبادرات والمؤسسات النسوية للكتابة والنشر عن تلك الانتهاكات من أجل حفظ السردية التاريخية للثورة المصرية من منظور نسوي والبقاء على رواية النساء لأحداث الثورة التي ارتبطت في أذهان الكثيرات منهن كسياق للعنف واستخدام أجسادهن كأداة للعقوبة والتنكيل بهن بهدف إقصائهن عن المجال العام، وردعهن عن محاولات فرض وجودهن ومطالباتهن بحقوقهن المدنية والسياسية والاجتماعية كشريكات في الوطن مع الرجال وليس كمواطنات من الدرجة الثانية.

وفي نهاية هذه الورقة تجدر الإشارة إلى أننا قد حرمنا من معرفة الكثير عن حيوات النساء وأوضاعهن في عصور سابقة بسبب أنهن لم يملكن الفرصة لكتابة تاريخهن، وحتى الروايات التي وصلتنا عن النساء في تلك العصور كانت مكتوبة على أيدي رجال وتمثل رؤيتهم الخاصة عن النساء في سياقات أبوية لم تر النساء إلا من خلال قوالب نمطية فرضت عليهن أدوارا اجتماعية معينة وحرمتهن من حقهن في التمتع بحياة كريمة وآمنة على قدم المساواة مع الرجال.

[30] صفحة مشروع حكاوي التحرير على فيسبوك: https://www.facebook.com/pg/TahrirMonologues/about/?ref=page_internal
[31] نفس المرجع السابق

لذلك فقد حرصنا كجيل عايش الثورة بكل أحداثها أن نكتب عن واقع النساء ونوثق ما مررن به من عنف وانتهاكات غيرت مجرى حيواتهن ودفعت بالحركة النسوية المصرية إلى الأمام في ما يخص قضايا العنف ضد النساء, وخلقت وعيا نسويا لدى جيل جديد من الشابات النسويات اللاتي كن وما زلن يعملن بكل نشاط لخلخلة البنية الأبوية وإرساء قواعد حقوق النساء واحترامهن ووضعها على أجندة أولويات الدولة والمجتمع.

أرشيف الهزيمة: كيف تشارك الحركة الحقوقية المصرية في صناعة رواية بديلة للأحداث في مصر بعد يناير 2011

محمود عبد الظاهر[1]

تقديم:

دائمًا ما تخشى الأطراف المهزومة في الصراعات بأنواعها -سياسية أو غير سياسية- من سيادة رواية واحدة يحتكرها بطبيعة الحال المنتصرون. فإذا كان المنتصرون قد سيطروا بالفعل على الواقع فلا يجب أن تمتد هذه السيطرة للمستقبل بتصدير رواية بعينها للأحداث واعتمادها كحقيقة مطلقة. من هنا ظهرت الحاجة لما يمكن أن نسميه «السردية البديلة» أو «الذاكرة البديلة»، أي الروايات الأخرى للأحداث الكبرى بخلاف الرواية الرسمية. تلك الروايات التي تحكي تصور مختلف لحدث أو أحداث بعينها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مقصود او غير مقصود، أو تحكي عن حدث مطموس بالكامل ومسكوت عنه في الرواية الرسمية التي تقدمها السلطة الحاكمة (المنتصرة).

عادة ما تصاغ الذاكرة البديلة بشكل تشاركي -عفوي غالبًا- ممن شارك أو تأثر بأحداث بعينها بعكس الذاكرة الرسمية التي يجري هندستها وفقًا لسياسة السلطة، فتجد الذاكرة البديلة روافدها في الأغاني والأفلام والأعمال الفنية بأنواعها وفي الكتب والسير الذاتية والمراسلات الشخصية وقصاصات الصحف ومؤخرًا في الكم الهائل المتشابك من تفاصيل حياة الناس الذي وفرته وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت بشكل عام.

تسعى الذاكرة البديلة للحياة بأكثر مما تسعى للانتصار وإثبات سيادتها على الذاكرة الرسمية، بعكس الأخيرة التي يسعى من صنعها لترويجها بما يملك من وسائل تشكيل للوعي الجمعي مثل وسائل الإعلام والثقافة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، كتمهيد لصناعة مستقبل يضم فقط الأفكار والاتجاهات والآراء التي يرضى عنها، وبما يتسق مع رؤيته للماضي.

في مصر تصلح الثورة الشعبية التي اندلعت في مطلع عام 2011 كنموذج لقياس الصراع على رواية الأحداث التي تلت هذه الثورة. الصراع الذي يدور بين ما صنعه الناس من روايات عبر الإنترنت والكتب والأعمال الفنية وكل أشكال التدوين الممكنة والتي تزيد يومًا بعد يوم بفعل التقدم التكنولوجي، وبين رواية السلطة التي يجرى تجذيرها في الوعي الجمعي للمصريين والمصريات بشكل منهجي ومتسارع بعد تعثر عملية الانتقال الديموقراطي والعودة لممارسات أشد سلطوية وعنفًا مما كان عليه الحال قبل العام 2011.

تناقش هذه الورقة اشتباك الحركة الحقوقية المصرية -بمفهومها الواسع- مع توثيق ما حدث خلال السنوات القليلة الماضية. ذلك الاشتباك الذي تجاوز فكرة التوثيق الحقوقي التقليدي للانتهاكات - وهو دور تقوم به المنظمات الحقوقية في كل أنحاء

[1] باحث حقوقي معني بقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان

العالم- إلى فكرة التوثيق بمفهومها العام وصناعة سرديات موازية لسردية السلطة أو استحداث وتنسيق سرديات جديدة لما حدث وما زال يحدث وتقديمها بشكل منضبط ومنظم مما يؤهلها لأن تكون «وثيقة» في المستقبل تؤرخ لجزء من حياة الناس وصراعاتهم في مصر خلال تلك الفترة. لا تعني هذه الورقة بتحليل عملية «توثيق» الحراك وتبعاته في مصر بعد 2011 ولكن تركز فقط على ما قدمته الحركة الحقوقية المصرية في هذا الشأن.

هل يُخشى على الذاكرة البديلة للحراك الشعبي في مصر من الضياع؟

في عصر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قد يكون من الصعب هندسة الماضي القريب بما يوافق رواية بعينها دون غيرها. قد تصنع السُلطة روايتها وتناصرها ولكن أصبح في إمكانية كل من يمتلك حاسوب أو هاتف ذكي متصل بالإنترنت أن يصنع رواية مضادة. مع الأسف لا تجرى الأمور بهذه البساطة في مصر، فخلال السنوات القليلة الماضية اتخذت السلطة السياسية خطوات متسارعة للسيطرة على المجال العام بمفهومه المادي ومفهومه الافتراضي، فصادرت بشكل كامل ساحات الاحتجاج في مصر، وتعقبت وعرقلت كل أشكال التنظيم غير الخاضع لها، بل وسعت للسيطرة على المجال العام الافتراضي عن طريق العبث بالإنترنت بالحجب والمحو وتعقب مستخدميه.

تظهر هذه السياسات نية السلطة تأميم المساحات الافتراضية كهدف قريب، وتظهر أيضًا هدفًا بعيدًا يتمثل في قتل أي رواية بديلة للأحداث يمكن أن تظهر، فلا يكون أمامنا سوى الرواية التي تحكيها البيانات الصحفية الصادرة عن المتحدث العسكري، وصحف الدولة بعناوينها المتشابهة. بمرور الوقت ستصبح رواية السلطة هي المصدر الوحيد للتعرف على الماضي بالنسبة للأجيال القادمة.

يمكن أن نرصد بداية سياسات السلطة للعبث بالروايات البديلة لسنوات الحراك في مصر في المحاولات المتكررة لمحو ما تركه الحراك الثوري في مصر خلال شهوره الأولى من لوحات جدارية «جرافيتي». في وقت مبكر[2] بدأ الصراع على الجدران مع بين السلطة وصناع لوحات الجرافيتي التي تؤرخ لأحداث الثورة المصرية وأبطالها بأن قامت السلطات الرسمية بمسح رسومات الجرافيتي لاسيما تلك الموجودة في محيط ميدان التحرير وشارع محمد محمود، والذي كان يضم تجمع مكثف لتلك الرسومات. في كل مرة كان فنانون متطوعون يعيدون رسم الجدران مرة أخرى قبل أن تقوم السلطات في وقت لاحق بإزالة سور كامل بشارع محمد محمود كان يحتوي على مجموعة فريدة من تلك الرسومات[3]. في الوقت الحالي اختفت تقريبا كل رسومات الجرافيتي التي تتحدث عن ثورة يناير وما تلاها من الجدران في كل شوارع مصر، بل إن السلطات تحارب حتى الكتب التي

[2] موقع البوابة: خبر «تويتر مصر: غضب واستياء بسبب ازالة الامن المركزي لـ «جرافيتي الثورة» »
تاريخ النشر: 20 سبتمبر 2012 تاريخ الزيارة: 22 سبتمبر 2020
https://bit.ly/342rz2E

[3] موقع مدى مصر: «تحت دعوى "التجميل"...تدمير جرافيتي سور "محمد محمود"»
تاريخ النشر: 19 سبتمبر 2015 تاريخ الزيارة: 22 سبتمبر 2020
https://bit.ly/2HmjrlV

تحتوي على صورة فوتوغرافية لتلك الجدران[4] وتلاحق رسامي تلك الجداريات.

ومن طلاء الشوارع إلى إعادة هندسة المساحات العامة التي كانت شاهدًا على المحطات الرئيسية للحراك في مصر. في عام 2013 دفعت الدولة 90 مليون جنيه لتجديد ميدان ومسجد رابعة[5]، حيث أصابهما الدمار من جراء الفض العنيف لاعتصام مؤيدي الرئيس الراحل محمد مرسي. خلال عملية التجديد تم تغيير شكل الميدان حيث تم طلاء المسجد وبناء نافورة تذكارية على شكل كفين، يرمزان إلى الجيش والشرطة، يحتضنان كرة في المنتصف ترمز إلى الشعب وفي وقت لاحق تم تغيير اسم الميدان نفسه إلى ميدان «الشهيد هشام بركات»، النائب العام الأسبق الذي تم اغتياله في مصر عام 2015.

لم تكن تلك المرة الأولى التي تقوم فيها الدولة بالاستيلاء على مواقع شهدت أحداث عنف بهذه الطريقة. فقبل الذكرى الثانية لأحداث العنف التي وقعت بشارع محمد محمود بمحيط ميدان التحرير وراح ضحيتها عشرات المواطنين أعلنت الدولة عن بناء نصب تذكاري في ميدان التحرير لتخليد ذكرى شهداء الثورة في مصر في محاولة لاحتكار تلك الذكرى[6]. حيث قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بهدم النصب التذكاري الذي تم بنائه بشكل شعبي في عام 2012، زاعمًا أنه تضمن أسماء «البلطجية» ولم يذكر «الشهداء الحقيقيين». ولقد تم تشويه النصب الذي بنته الدولة بعد تشييده بفترة قليلة من قبل بعض المتظاهرين.

أما ميدان التحرير نفسه كمساحة شاسعة ذات دلالة رمزية هائلة في الوجدان الجمعي للمصريين خلال السنوات الأخيرة الماضية فكان صاحب النصيب الأكبر من عمليات «التطوير» فمن إعادة طلاء البيوت المحيطة والأرصفة إلى إعادة تخطيط المساحة ككل، ومن بناء ساري ضخم للعلم المصري منذ عدة سنوات إلى إزالته ونقل بعض الرموز الفرعونية من مناطق جنوب مصر وإعادة تركيبها في قلب الميدان. فضلًا عن وضعه تحت وصاية شركة أمن خاصة[7] تضع حارس على كل متر تقريبا من الميدان الذي انتهى به الحال في الوقت الحالي بمظهر وتفاصيل تختلف كليًا عن تلك التي كانت موجودة وقت اندلاع الحراك الشعبي في مصر مطلع العام 2011. تقول الاكاديمية الفلسطينية د. لاله خليلي عن المساحات ذات الدلالة الرمزية في الاحداث الكبرى في حياة الشعوب وأهميتها في الصراع بين السرديات المختلفة: **«إن المساحات تفسح مجالًا لإحياء الذكرى، لكنها تشكل أيضًا محفزًا للتذكر، ومصدرًا للروايات التي تخلد**

[4] موقع مصر العربية: خبر «مصادرة كتاب «جدران الحرية».. محو لآثار ثورة 25 يناير»
تاريخ النشر: 25 فبراير 2015 تاريخ الزيارة: 22 سبتمبر 2020
https://bit.ly/2S0dugM

[5] موقع فيتو: خبر «إعادة تأهيل ميدان رابعة العدوية.. 90 مليون جنيه تكلفة أعمال التطوير»
تاريخ النشر: 11 أغسطس 2014 تاريخ الزيارة: 22 سبتمبر 2020
https://bit.ly/3hXbe4k

[6] موقع جريدة المصري اليوم: خبر ««تليجراف»: «النظام العسكري» في مصر يبني نصبًا تذكاريًا لضحايا «مجازره»»
تاريخ النشر: 11 أغسطس 2014 تاريخ الزيارة: 22 سبتمبر 2020
https://bit.ly/366NatF

[7] موقع جريدة الوطن: خبر « تزامنا مع تطويره.. «فالكون» تؤمن ميدان التحرير:
تاريخ النشر: 23 مايو 2020 تاريخ الزيارة: 22 سبتمبر 2020
https://www.elwatannews.com/news/details/4787811

الذكرى، ومركزًا للنزاع على دلالات التاريخ. وإن إدارة المساحات بغرض إحياء الذكرى وبناء المتاحف والأنصاب التذكارية يتطلب موارد مؤسسية»

ليست الجدران وحدها التي طالها المحو فقد طال المحو كذلك بشكل انتقائي أرشيف عدد من وسائل الإعلام المصرية فيما يتعلق بالأخبار والتقارير والمقاطع المصورة التي كانت تغطي أحداث الحراك الشعبي في مصر[8]. مثلا قامت قناة ON E بحذف جزء من أرشيف برنامج «الصورة الكاملة» الذي كانت تقدمه الإعلامية اللبنانية «ليليان داوود» وجزء أرشيف برنامج «آخر كلام» للإعلامي يسري فودة من على الحساب الرسمي للقناة يوتيوب، والاثنين معروفين بمواقفهما القوية تجاه الانتهاكات والممارسات السلطوية التي ارتكبتها الأنظمة السياسية المتعاقبة في مصر. يأتي هذا الأمر بعد وقف البرنامجين منذ عدة سنوات وانهاء عقد «داوود» و «فودة» مع القناة، بل أن «داوود» قد تم ترحيلها من مصر بطريقة مهينة بمجرد انتهاء عقدها مع القناة![9]

لا يمكن رؤية عملية قيام بعض وسائل الإعلام بـ «تنقية» أرشيفها من المحتوى الذي يخص أحداث بعينها بمعزل عن صفقات نقل ملكية وسائل الإعلام الخاصة التي تمت في السنوات القليلة الماضية حيث قامت شركات مملوكة مباشرة لأجهزة استخبارات مصرية بشراء معظم وسائل الإعلام الخاصة في مصر بما يشمل قنوات فضائية ومحطات إذاعية وجرائد ورقية ومواقع صحفية إليكترونية مما جعل خريطة وسائل الإعلام في مصر تتكون من وسائل إعلام حكومية ذات إرث تاريخي في محاباة أي نظام حكم يتولى مقاليد السلطة، وأخرى خاصة مملوكة لأجهزة الاستخبارات وقلة مملوكة لرجال أعمال مقربين من السلطة، وقلة نادرة خارج هذه التصنيفات[10] تتلقى بشكل متواتر ضربات قاسية تتمثل في حجب مواقعها الإليكترونية وملاحقة صحافييها.

فإذا أضفنا لذلك اختفاء أرشيف عدد من المواقع الصحفية الخاصة ذات التوجهات المستقلة بعد تعرضها للحجب بشكل تعسفي مثل موقع «البداية» الذي أعلن توقفه عن نشر أخبار جديدة منذ ديسمبر 2017، وكذلك موقع جريدة «البديل» الذي أعلن توقفه عن العمل تماما في أبريل 2018 بسبب **«استمرار حجب محتوى المؤسسة عن الوصول للجمهور»**، وكذلك موقع جريدة «التحرير» في يونيو 2019، بعد شهرين من حجب الموقع بواسطة جهات مجهولة![11] تكسب هذه المواقع أهمية خاصة في صناعة «السردية البديلة» حيث تميزت بسقف الحرية المرتفع في تغطياتها

[8] موقع عربي 21: خبر «جدل بمصر بعد حذف وسائل إعلام مؤيدة للنظام أرشيف ثورة يناير»
تاريخ النشر: 21 مارس 2018 تاريخ الزيارة: 22 سبتمبر 2020
https://bit.ly/2Eyypo3

[9] موقع جريدة المصري اليوم: خبر «ليليان داوود بلا حقائب في مطار القاهرة»
تاريخ النشر: 28 يونيو 2016 تاريخ الزيارة: 21 سبتمبر 2020
https://bit.ly/3cGtduY

[10] للمزيد من التفاصيل حول هذه الصفقات يمكن مراجعة الموقع الذي أطلقته منظمة «مراسلون بلا حدود» وهي منظمة دولية مقرها باريس معنية بالحريات الصحفية، حول ملكية وسائل الإعلام في مصر:
/http://egypt.mom-rsf.org/ar/findings/secret-services

[11] موقع المنصة: خبر « إغلاق موقع التحرير بعد شهرين من «تعذر الوصول» »
تاريخ النشر: 23 يونيو 2019 تاريخ الزيارة: 23 سبتمبر 2020
https://almanassa.com/ar/story/12505

الصحفية وهو ما انعكس بدوره على طبيعة المحتوى المنشور والذي كان يصطدم في أحيان كثيرة بهوى ورواية السلطة. كذلك تزامنت تلك السياسات مع ملاحقة أمنية عنيفة للصحفيين والصحفيات غير المدجنين في مصر، وهو ما أثر بشكل كبير على هامش حرية التعبير والعمل المتاحين للوسط الصحفي ككل.

تتضح ثمار عملية السيطرة على وسائل الإعلام في مصر في مناسبات مثل ذكرى ثورة 25 يناير. في السنوات الأولى للثورة كانت شهر يناير مناسبة للاحتفال والاحتفاء بكل من شارك في الثورة وبـ «أهدافها النبيلة» و «شبابها الطاهر» حيث تتبارى وسائل الإعلام المختلفة في استضافة رموز الثورة وإفراد مساحات واسعة من البث لهم للحديث وسرد تفاصيل أيام الثورة الأولى. في الوقت الحالي وقبل أن تحل ذكرى الثورة تقوم معظم القنوات الفضائية المصرية بوضع شارة «عيد الشرطة» الذي يحل في نفس اليوم وتتجاهل تمامًا ذكرى ثورة يناير، أو قد يتم ذكرها مصحوبة بالذم والتشويه. حتى الإعلام الرسمي للدولة المصرية التي يمجد دستورها بشكل واضح ثورة يناير فقد أعد خريطة كاملة للاحتفال بعيد الشرطة في 25 يناير 2020 دون الإشارة بأي شكل لذكرى الثورة التي تحل في نفس اليوم.[12]

عملية السيطرة على صناعة الصحافة والإعلام في مصر تزامنت مع خطة مماثلة للسيطرة على إنتاج الأعمال الفنية مثل المسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية، فاختفت من الخريطة الفنية كل الأعمال التي قد تتحدث عن تجاوزات الشرطة او فساد السلطة في مقابل نوعية مختلفة من الأعمال الفنية التي تشبه إلى حد كبير مقاطع الفيديو التي تبثها إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة. فمن مسلسل «آدم» الذي تم عرضه في العام 2011 والذي يظهر فساد الأجهزة الأمنية في مصر ويعرض مشاهد لتعذيب المواطنين داخل أروقة هذه الأجهزة، إلى مسلسل «كلبش» بأجزائه الثلاثة اللاتي تم عرضها خلال الفترة 2017-2019، و الذي يمجد في شخصية ضابط الشرطة ويظهره في صورة ملائكية، مع محاولات لترسيخ صورة مماثلة لرجال الجيش من خلال فيلم «الممر» الذي تم عرضه عام 2019 ويسرد بطولات - لم تحدث - لقوات الصاعقة المصرية[13]، ومسلسل «الاختيار» الذي تم عرضه عام 2020 حول حياة أحد ضباط الجيش الذي استشهد أثناء العمليات العسكرية في سيناء.

لا يقتصر الأمر على ظاهرة «مسلسلات الضباط» التي أصبحت سمة عامة في مواسم العرض الدرامي الرئيسية في مصر مثل موسم شهر رمضان، بل وصل الأمر لأن يصبح ظهور غير مقصود لجملة مكتوبة على جدار تحمل انتقادًا للرئيس السيسي في أحد مشاهد مسلسل «لا تطفئ الشمس» سببا لهجوم واسع من وسائل الإعلام على صناع المسلسل، مما استلزم اعتذار فريق العمل والقناة التي عرضت الحلقة عما حدث، وقيام

[12] موقع مصراوي: خبر « شاشات وإذاعات «الوطنية للإعلام» تحتفل بعيد الشرطة المصرية»
تاريخ النشر: 23 يناير 2020 تاريخ الزيارة: 25 سبتمبر 2020
https://bit.ly/2S8ifoh

[13] بيان من «المجموعة 73 مؤرخين» وهم مجموعة من الضباط المتقاعدين ممن شاركوا في حرب أكتوبر 1973 حول فيلم الممر:
https://bit.ly/2G6F1u9

الشركة المنتجة بحذف الحلقة التي تضم هذا المشهد من على موقع يوتيوب وإعادة رفعها فيما بعد بدونه.[14]

أما السياسة الأحدث لتشكيل ذاكرة الناس القريبة والبعيدة على حد سواء، فقد تمثلت في قيام رجال الأمن بتوقيف المواطنين في الشوارع وتفتيش هواتفهم المحمولة للبحث في حساباتهم الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن أي إشارة لاهتمامهم بالشأن السياسي سابقًا أو توجيه انتقادات للسلطة السياسية حاليًا، وهو ما يكفي لاعتقالهم بشكل فوري والزج بهم في السجون. تلك الممارسات التي بدأت في سبتمبر من العام 2019 على خلفية احتجاجات شعبية محدودة اندلعت في عدد من المحافظات المصرية ضد نظام الرئيس عبدالفتاح السيسي قادت الأجهزة الأمنية على إثرها حملة قمع واسعة النطاق تضمنت لأول مرة تلك الممارسة الجديدة.[15] دفع هذا الأمر العديد من المهتمين بتغطية قضايا الشأن العام وإبداء الرأي فيها على حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي لتنقية تلك الحسابات بحذف المنشورات السياسية التي قاموا بنشرها خلال السنوات السابقة لاسيما تلك التي شهدت الأحداث الأهم في عمر الحراك الشعبي المصري من 2011-2013، أو حتى إغلاق هذه الحسابات تماما وإنشاء أخرى «بيضاء» لا تثير حفيظة النظام.

في مقاله «مواطنون فيسبوكيون شرفاء: دليل من ثلاث خطوات» يوثق «سمير النمر» تجربته في خلق هويته الافتراضية الجديدة التي يطمح لأن تضمن له السلامة في شوارع القاهرة فيقول: **«بدأت في مسيرة خلق شخصيتي الجديدة بالإعجاب بصفحات الشيخ الشعراوي ومصطفى محمود، رغم أن أقصى صلتي بهم كان من خلال طرقة منزل الطفولة، حين يكون أحد أفراد أسرتي يشاهد التلفزيون أو تركه مفتوحًا. بعد تلك الصفحة بدأت الشعور براحة نفسية. الآن يمكنني المضي في تشكيل شخصيتي الأليفة.**

قررت أنني أحب البلاي ستيشن. نعم، أنا جيمر! وصفحات البلاي ستيشن المصرية لا حصر لها، الأمر سهل. بدأت في الإعجاب بالأنا الآخر، رغم تناقضه معي. فأنا اختلف عن الكثيرين في عدة أمور محورية، إحداها حب كرة القدم، نعم، فكرة أخرى! أي صفحة لها علاقة بمحمد صلاح وليفربول – لايك. النادي الأهلي المصري، أعضاء النادي الأهلي، عشّاق النادي الأهلي – لايك.

كان الأمر مسليًا إلى حد كبير. تخيّلت نفسي شابًا بشوشًا، يحب الترفيه والضحك، يحترم الكبير (أعجبت بإحدى الصفحات المبجّلة للرئيس الشهيد محمد أنور السادات) ويغير على وطنه (أعجبت

[14] موقع ايلاف: خبر « اعتذار أسرة مسلسل «لا تطفئ الشمس» عن الإساءة للسيسي»
تاريخ النشر: 11 يونيو 2017 تاريخ الزيارة: 23 سبتمبر 2020
https://bit.ly/3n2UqNh

[15] وثقت العديد من المنظمات الحقوقية هذا الممارسة الجديدة للسلطات في مصر، على سبيل المثال يمكن مطالعة ورقة: « «تليفونك وبطاقتك» الاعتداء الروتيني على الحياة الخاصة» الصادرة عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وتقرير «عام على أحداث 20 سبتمبر.. استنفار أمني وانتهاكات بالجملة» الصادر عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات، والمتاحين عبر الروابط التالية على الترتيب:
https://bit.ly/2Hrxkzf
https://www.ec-rf.net/?p=3515

بصفحة شرف العسكرية المصرية)، ولديه نفور من السياسة. لا يتحدّث عنها، لأنه لا يفهم السياسة، ويشعر بأنها توتّر الأجواء دون داع.

حدّثت طريقة إدارتي للحساب. أنتقي من أصادقهم عليه. المسيسون أرفض طلباتهم للمصادقة، وقليلوا التفاعل على حساباتهم أضيفهم. أمّا محبّي النكات والأدعية والمواعظ الحياتية كثيرو الشير، فهم الصيد الثمين.» [16]

لا أعتقد أن من خطط لسياسة بث الرعب في قلوب المواطنين من أصحاب «الروايات الافتراضية» البديلة كان يحلم بأثر كهذا! لقد نجح الخوف من الاعتقال ليس فقط خنق الروايات الافتراضية البديلة الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي ولكن في اقناع أصحاب تلك الروايات أنفسهم بتبني «رواية جديدة» عن أنفسهم والانغماس في عالمها شيئًا فشيئًا.

اجمالا، فما رأيناه خلال السنوات القليلة الماضية يجعلنا نوقن أن الروايات البديلة للحراك الشعبي في مصر أصبحت مهددة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى بعد سنوات حصارها بشتى السبل من قبل السلطة التي لم تدخر جهدًا أو مالًا في ترويج روايتها ومعاقبة كل من يجاهر برواية مختلفة.

كيف تدعم الحركة الحقوقية المصرية الذاكرة البديلة للحراك الشعبي في مصر؟

جزء من الأدوار التقليدية التي تقوم بها المنظمات والمبادرات الحقوقية في شتى أنحاء العالم هو رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وفقا لأسس قانونية معينة واستخدام هذا الرصد في توعية الرأي العام المحلي والعالمي بوجود الانتهاكات أو في مناصرة الضحايا وحشد الدعم لهم.

في مصر قامت منظمات عديدة بتأدية هذا الدور بكفاءة لتساهم بشكل غير مباشر في صنع وتغذية وتعضيد الروايات المختلفة حول الأحداث في مصر بخلاف رواية السلطة التي ترى في أن كل معارضيها إما إرهابيين وإما مأجورين من الخارج أو على الأقل مخدوعين.

بالإضافة لهذه الاتجاه فقد ظهر منذ السنوات الأولى للحراك في مصر اتجاه جديد في رصد وتوثيق الانتهاكات يتجاوز الأطر القانونية التقليدية المتعارف عليها داخل الجيل الحالي للحركة الحقوقية المصرية في منتصف الثمانينيات. هذا الاتجاه الذي يمكن رصد بدايته بظهور منصة «ويكي ثورة» وما تلاها من كيانات لا تمارس العمل الحقوقي بشكله التقليدي ولكن تعتبر جزء من الحركة الحقوقية المصرية بما تقدمه من توثيق للانتهاكات أو تدعيم لحق المواطنين في المعرفة والحصول على المعلومات. في السطور التالية نتناول الدور الذي لعبته المنظمات التقليدية أو المنصات الجديدة في

[16] يمكن الإطلاع على المقال كاملًا عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2G9shmG

صيانة وتغذية الذاكرة البديلة للحراك وما صاحبه من انتهاكات في مصر.

1- الاسهامات التي قدمتها المنظمات الحقوقية في إطار عملها التقليدي:



في تقاريرها التقليدية اهتمت المنظمات الحقوقية العريقة في مصر بتوثيق الملامح الرئيسية للحرك الذي بدأ في يناير 2011 وما بعده. على سبيل المثال حمل التقرير السنوي الدوري لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن العام 2011 عنوان «سقوط الحواجز» والذي تناول-بالدراسة والتحليل- تداعيات التحركات الجماهيرية التي انطلق في بلدان عدة من المنطقة ونجحت في اسقاط رموز السلطة الرئيسية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن.

بالنسبة لمصر تناول التقرير سرد مختصر لتأثير الأحداث الرئيسية على مجموعات الحقوق الرئيسية مثل الحقوق المدنية، والحقوق المتعلقة بالمشاركة السياسية، والحقوق المتعلقة بحرية التعبير، وغيرها.

استمرت التقارير الدورية للمركز في تقديم سرديتها لأوضاع حقوق الإنسان في مصر والمنطقة العربية على مدار السنوات التالية. بل أنه يمكن تتبع حالة ومآلات عمليات الحراك في المنطقة بتتبع عناوين تلك التقارير، فتقرير العام 2011 الذي حمل عنواناً يفوح برائحة الانتصار -سقوط الحواجز - كان نقطة النور[17] وسط تقارير تالية حملت عناوين مثل: تقرير 2014 محاكمة الربيع العربي[18]، وتقرير 2016 حقوق الإنسان تحت الحصار[19]، وصولا للتقرير الصادر عام 2018 والذي حمل عنوان يؤرخ لهزائم الحراك الشعبي في معظم البلدان العربية حيث حمل التقرير عنوان: «عسكرة السياسة وتجديد السلطوية»[20]

وعلى الرغم من أن هذه التقارير العامة الموجزة قد لا تصلح كبديل مفصل للسرديات الرسمية إلا أن هذه التقارير تصنع في مجملها الرواية البديلة للرواية الرسمية التي يروجها النظام السياسي في الخارج سواء أمام الآليات الأممية لحماية حقوق الإنسان أو في المحافل السياسية الدولية. بل أن اللغة المختصرة المنضبطة قانونياً وسياسياً هي الأنسب والأقرب لطبيعة عمل تلك المحافل والآليات. من هنا يظهر تكامل الأدوار ما بين الجزء التقليدي من الحركة الحقوقية المصرية المكون من باحثين وقانونيين بالأساس وبين

[17] التقرير السنوي للمركز حول حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية في 2011:
https://bit.ly/3cA5iNN

[18] التقرير السنوي للمركز حول حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية في 2014:
https://bit.ly/3i3QM1B

[19] التقرير السنوي للمركز حول حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية في 2016:
https://bit.ly/3kWIXhv

[20] التقرير السنوي للمركز حول حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية في 2018:
https://bit.ly/3cykVoN

المبـادرات وحـركات التوثيـق الشـابة التـي كان الاسـتعانة بالتكنولوجيـا والإنترنـت فـي بنـاء الرواية البديلة هـو الملمـح الرئيسـي لها علـى اختـلاف مآربهـا.

بخلاف «مركـز القاهـرة» فقـد قدمـت العديـد مـن المنظمـات الحقوقيـة تقاريـر تفصيليـة مفصلة لتوثيـق انتهـاكات بعينها مثل إصدار «الشـبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنسـان» بيـن عامـي 2012-2013 ثلاثـة كتـب توثيقـة تحمـل عنـوان: «ضـوء فـي درب الحريـة» خصـص الجـزء الأول[21] منهـا لتوثيـق تفاصيـل قتـل الضحايـا مـن المتظاهريـن خـلال الثمانيـة عشـر يومًـا الأولـى للثـورة المصريـة والتـي بـدأت فـي الخامـس والعشـرين مـن ينايـر وانتهـت فـي الحـادي عشـر مـن فبرايـر بتنحـي الرئيـس الراحـل مبـارك عـن السـلطة، بينمـا تـم تخصيـص الجـزء الثانـي[22] لضحايـا فتـرة حكـم المجلـس العسـكري، بينمـا خُصـص الجـزء الثالـث والأخيـر[23] للحديـث عـن 154 قتيـل لقـوا حتفهـم فتـرة حكـم الرئيـس الراحـل محمـد مرسـي. تضـم التقاريـر جـداول تفصيليـة تحتـوي علـى أسـماء هـؤلاء الضحايـا وعـدد مـن البيانـات التـي تخـص واقعـة قتلهـم فضلا عـن احتـواء الكتـب الثلاثـة علـى تفاصيـل تخـص الملاحقـات القضائيـة والمتهميـن فـي وقائـع قتـل هـؤلاء الأشـخاص إن وجـدوا، ووجهـة نظـر الشـبكة العربيـة فيمـن يقفـون خلـف هـذه الجرائـم إذا كان لـدى فريـق التوثيـق والمحاميـن بالشـبكة ملاحظات تخـص عمليـة توجيـه الاتهـام الرسـمية وسـير التحقيقـات فـي هـذه الحـوادث.

هـذه التقاريـر بتفردهـا بالسـرد التفصيلـي المُسـتند علـى الوثائـق المتوافـرة لـدى الشـبكة العربيـة مـن محاضـر الضبـط وأوراق القضايـا وتقاريـر الطـب الشـرعي، تصلـح فـي المسـتقبل كوثيقـة إدانـة يتـم الاسـتناد عليهـا مـن قبـل أي سـلطة تحقيـق جـادة - سـواء مـن الجهـاز القضائـي أو لجـان تقصـي الحقائـق - تحـاول كشـف حقيقـة مـا حـدث خـلال الأحـداث العنيفـة فـي مسـيرة الثـورة المصريـة تمهيـدا لتعقـب الجنـاة المسـئولين عـن سـقوط كل هـؤلاء



الضحايـا وتقديمهـم للعدالـة.

فـي هـذا السـياق أيضًـا أصـدرت مؤسسـة حريـة الفكـر والتعبيـر تقريـرًا بعنـوان «عـن محمـد محمـود والصـراع حـول الحكايـة» عـن أحـداث العنـف التـي وقعـت فـي شـارع محمـد محمـود بمحيـط ميـدان التحريـر فـي الفتـرة مـن 19-25 نوفمبـر 2011، وراح ضحيتهـا عشـرات القتلـى ومئـات المصابيـن.[24]

[21] الجزء الأول من كتاب «ضوء في درب الحرية»:
https://bit.ly/365XUbl
[22] الجزء الثاني من كتاب «ضوء في درب الحرية»:
https://bit.ly/2FVHyaQ
[23] الجزء الثالث من كتاب «ضوء في درب الحرية»:
https://bit.ly/3klt4d9
[24] يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/2HxRIyU

هذا التقرير هو محاولة لسرد أحداث محمد محمود من خلال مجموعة من اللقاءات المختلفة التي أجراها فريق عمل المؤسسة في صيف 2015 ومجموعة من الأخبار والأرشيفات المختلفة من هذه الفترة، بالإضافة إلى أوراق القضية المعروفة ب «أحداث محمد محمود» وكذلك القضية المعروفة ب «قناص العيون» وهما القضيتين اللاتي خُصصا لهذه الأحداث في ساحات القضاء، وقد عبرت المؤسسة في بيان إطلاق التقرير عن تصديهم لصياغة رواية بديلة منضبطة لتلك الأحداث حيث أن **«الحكومات المصرية المتعاقبة تراخت عن الحفاظ على الحقيقة وإتاحتها، وقصرت رواية الأحداث على رواية السلطة، من خلال إعلام وقضاء وقوانين تدين أشخاصا معينين وأحداثا معينة وتمجد أخرى لرسم صورة محددة للثورة منذ 2011 تناسب خطاب السلطة»**[25]

من المهم هنا أن نشير إلى تفرد التقارير الحقوقية بميزة مهمة عن باقي روافد الذاكرة البديلة وهي اهتمام هذه التقارير بإبراز أصوات الأقليات والفئات المستضعفة والتي قد تعاني من التهميش في الروايات البديلة مثل الروايات الرسمية على حد سواء، ففئات مثل النساء والسجناء والأقليات الدينية والأقليات الجنسية قد تجد نفسها في مواجهة تمييز مركب. تمييز من السلطة وروايتها الرسمية التي لا ترى الفئات المهمشة عادة، وتمييز من الروايات البديلة التي تصاغ تشاركيًا من قوى مجتمعية متنوعة قد تتبنى مواقف مضادة لحقوق هذه الفئات أحيانًا بل قد يصل الأمر لعدم الاعتراف بوجودهم/قضاياهم من الأصل في



أحيان أخرى.

في هذا السياق فقد أصدرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تقريرًا تتبعت فيه الانتهاكات التي طالت المواطنين والمواطنات المصريين الأقباط خلال العام ونصف التاليين لاندلاع ثورة يناير. حمل هذا التقرير اسم «الأقباط تحت حكم العسكر: وقائع عام ونصف من جرائم (المرحلة الانتقالية)»[26]. كذلك أصدرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير تقرير «مذبحة ماسبيرو: وقائع قتل على أساس الهوية»[27] وهو واحد من التقارير القليلة الذي وثقت بتأنٍ وقائع قتل المتظاهرين الأقباط أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون في أكتوبر 2011 والتي عرفت وقتها بـ «مذبحة ماسبيرو».

الجهد الذي تقوم به المنظمات الحقوقية المصرية لا يقتصر على التقارير فقط، فقد تبنت مؤسسة حرية الفكرة والتعبير أيضًا مشروعًا جديدًا في العام 2016 بإطلاق موقع خاص لتوثيق «أحداث محمد محمود» بذات

[25] المرجع السابق
[26] يمكن مطالعة التقرير عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/3i7slAu
[27] يمكن مطالعة التقرير عبر الرابط التالي:
https://bit.ly/3i7slAu

الأهداف التي أصدرت من أجلها المؤسسة التقرير السابق الإشارة اليه، غير أن محتوى الموقع اختفى من شبكة الإنترنت مع بقاء النطاق الخاص بالموقع مرتبطًا بالنطاق الرئيسي لموقع المؤسسة[28]، دون أن تعلن المؤسسة وقفه بشكل رسمي، وهو ما يمثل فقد لجزء هام ومنضبط من السردية البديلة لأحداث محمد محمود.

وفي اتجاه جديد للاشتباك مع الوثائق الرسمية، سعت عدد من المنظمات الحقوقية المصرية لصياغة سرديتها حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر من خلال تتبع سريع المحاكمات وتوثيق وتحليل أورقها، ركز هذا الاتجاه على القضايا ذات الطبيعة السياسية، ونشطت به منظمات مثل لجنة العدالة، ومركز عدالة للحقوق والحريات، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وأخيرًا الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، والتي اعتمدت على هذه المنهجية بشكل أساسي في عملها بل وصاغت هذه المنهجية في دليل لمساعدة منظمات ومبادرات آخرى على استعمالها[29].

تضمنت التقارير الناتجة عن هذا الاتجاه وصف دقيق لجميع الانتهاكات التي لحقت بالمتهمين في القضايا السياسية وتصنيف للأحكام التي لحقت بهم لاسيما أحكام الإعدام التي استخدمت بشكل مكثف غير مسبوق في مصر في السنوات الاخيرة[30] فضلًا عن تجميع وتوثيق أسماء رجال النيابة والقضاء الذين تورطوا في تلك المحاكمات الصورية، مما يفتح الباب في المستقبل لتعقبهم ومحاسبتهم في حال قُدِّرَ لهذه البلد أن تشهد عملية عدالة انتقالية حقيقية.

وفرت هذه التقارير أيضًا أرشيفًا للقضايا التي يجري نظرها أمام محاكم ونيابات أمن الدولة العليا[31] وهي القضايا التي لا يكون متاحًا للمحامين والمحاميات فيها الاحتفاظ بنسخ ضوئية من أوراق القضايا. أي أن هذه المنهجية في جزء منها أنتجت لنا سرديات بديلة لقضايا بعينها تحتفظ السلطة لنفسها بشكل حصري بكل ما يخص هذه القضايا من وثائق.

إلى جانب التقارير والأوراق البحثية التي تصدرها تلك المنظمات فإن البيانات الصحفية وأوراق الموقف التي تنشرها المنظمات الحقوقية في مصر بشكل فردي أو جماعي تمثل مصدراً لتتبع حالة حقوق الإنسان في مصر ووجهة نظر تلك المنظمات في الأحداث الرئيسية في المجال العام وفي السياسات والتشريعات التي يتبناها النظام السياسي، كما تساهم تلك البيانات الصحفية بدور غير مباشر في صنع الأرشيف الصحفي لوسائل العالمية و وسائل الإعلام المصرية غير المدجنة التي تقدم تغطيات إعلامية لهذه البيانات لتكون بذلك جزء من الذاكرة الصحفية البديلة لذاكرة وسائل

[28] رابط الموقع:
http://cm.afteegypt.org

[29] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان:» مُثبت بالأوراق.. دليل توثيق الانتهاكات الحقوقية من الأوراق الرسمية للقضايا»:
https://bit.ly/3cBd7CL

[30] يمكن التعرف بشكل أكبر على استخدام عقوبة الإعدام في القضايا السياسية في مصر من خلال تقرير «باسم الشعب» الذي أصدرته المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومركز عدالة للحقوق والحريات حول أحكام الإعدام في 2018:
https://bit.ly/3kRYbml

[31] أحد أشكال المحاكم الاستثنائية الموجودة في مصر.

الإعلام المملوكة للدولة أو الخاضعة للنظام السياسي والتي يتم التحكم فيها وهندستها بشكل دقيق.

2- مبادرات تشاركية جديدة لتوثيق الانتهاكات خلال سنوات الحراك الشعبي في مصر:

في السادس والعشرين من يونيو 2013، وعبر خدمة الاستضافة المجانية للمدونات التي يقدمها موقع wordpress انطلقت مبادرة «ويكي ثورة» التي عرفت نفسها بأنها: **«مبادرة توثيقية تقوم بتوثيق كل الأحداث متضمنة القتلى والمصابين والمقبوض عليهم والملاحقين خلال فترة الثورة المصرية نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية، أهدافها تداول المعلومات والشفافية الكاملة، وإظهار الحقائق بطريقة حيادية لتجنب محاولات تزييف التاريخ، والمساهمة في دعم مشروع العدالة الانتقالية.»**[32]

أعلنت مبادرة «ويكي ثورة» بوضوح منذ اليوم الأول لعملها أنها ليست مصدر المعلومة نفسها، بعكس المنظمات الحقوقية التقليدية التي تبحث عن المعلومة وتوثقها بالأدلة قبل أن تعلنها في تقاريرها المختلفة. فقد عبر القائمون على مبادرة «ويكي ثورة» أن هدفهم الرئيسي هو صنع مكان لتخزين كل البيانات الأولية المتاحة من كل المصادر الموثوق فيها وترجمة هذه البيانات لأرقام إحصائية ومعلومات يسهل تداولها.

خلال الفترة التي نشطت فيها المبادرة -أقل من عام- قدمت عشرات التقارير الإحصائية التي تقدم بيانات أولية لضحايا الانتهاكات سواء القتلى أو المقبوض عليهم خلال مراحل الثورة المصرية الأربعة -بحسب تقسم المبادرة- وهي (فترة الـ 18 يوم الأولي من ثورة يناير، فترة حكم المجلس العسكري، فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي، فترة حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور وتولي عبد الفتاح السيسي وزارة الدفاع).

حققت مبادرة «ويكي ثورة» صدى وترحاب واسعين لدى كل المعنيين بالشأن العام وتم الاستشهاد بما توفره من بيانات وأرقام من قبل جهات مختلفة في مصر وخارجها، كوسائل الإعلام، والأحزاب والحركات السياسية، وحتى المنظمات الحقوقية العريقة نفسها. فقد جاءت المبادرة لتحلل الكم الهائل المتاح من البيانات عبر المصادر المختلفة لاستخراج اللازم منه لبناء روايات متماسكة حول أعداد الضحايا وما هو متاح عنهم من بيانات إضافية، فرغم طبيعة المبادرة الإحصائية إلا أنها كانت حريصة على عرض كل البيانات المتاحة التي تخص كل شخص من ضحايا الانتهاكات في جداول بيانية رقمية.

بشكل عام يمكن رصد السمات الرئيسية لمنهجية العمل الخاصة بالمبادرة في النقاط التالية:

- **الرقمنة:** استفادت «ويكي ثورة» من الإمكانيات الهائلة التي أتاحتها التكنولوجيا وشبكة الإنترنت، فكانت التقارير والأخبار

[32] مبادرة ويكي ثورة:
https://wikithawra.wordpress.com

والبيانات الموجودة عبر شبكة الإنترنت هي مصادرها الأساسية للحصول على البيانات. التي يجري تصنيفها وتجميعها في قواعد بيانات رقمية، ثم يجري عرضها وتسويقها لجمهور الإنترنت الواسع وليس فقط للفئات الضيقة من دوائر المعنيين بالشأن العام.

- التشاركية: كما سبق وأشرنا، لا يملك فريق مبادرة «ويكي ثورة» المعلومة بل يعتمد على ما هو متاح من بيانات من مصادر متنوعة - ومتناحرة في بعض الأحيان - فيشارك في صناعة الاحصائيات والتقارير الخاصة بالمبادرة كل من شارك في انتاج وتحرير تلك البيانات الموجودة لدى المصادر المختلفة.

وفقا للمنهجية المعلنة لويكي ثورة تعتمد المبادرة على نوعين من المصادر. مصادر رسمية مثل (وزارة الصحة، هيئة الإسعاف، النيابة العامة، وباقي الجهات الرسمية)، ومصادر غير رسمية أشمل تضم: (المصادر الحقوقية، الكيانات السياسية، وسائل الصحافة والإعلام، الكنيسة المصرية) فضلًا عن التواصل المباشر مع شبكة المحاميين والمحاميات المعنيين بقضايا الشأن العام، وأهالي الضحايا.

- البيانات المفتوحة: لا تكتفي المبادرة -مثلما هو الحال في التقارير الحقوقية- بإعلان الأرقام الإجمالية للضحايا أو إعلان بعض الأرقام التفصيلية، بل تنشر بشكل رقمي مفتوح كل قواعد البيانات التفصيلية وتتيحها للتحميل من قبل الجمهور دون قيود أو شروط مسبقة على استخدام تلك البيانات.

-التوثيق كهدف: تقدم «ويكي ثورة» البيانات منظمة فقط دون أن تتدخل في التعليق على الأحداث أو تحليل سياقها، تعني المبادرة بالتوثيق كهدف في حد ذاته وليس كجزء أو تمهيد لعمل أكبر، وتترك مهمة استخدام هذه البيانات الموثقة لغيرها من المعنيين والمهتمين.

في الرابع والعشرين من مايو 2014 نشرت «ويكي ثورة» أخر تقاريرها حول «المقبوض عليهم والملاحقين قضائياً في عهد السيسي/عدلي منصور» والذي يغطي الفترة من 3 يوليو 2013 حتى 15 مايو 2014 ولم تنشر المبادرة أي تحديثات من وقتها ولم تعلن توقفها بشكل رسمي غير أن التأثير الذي تركته في عملية رصد وتوثيق الانتهاكات في مصر سيمتد بعد هذا التاريخ كما سنرى في الأجزاء التالية، فضلا عن اشتراك فريق عمل مبادرة «ويكي ثورة» في إطلاق مشروع جديد يحمل اسم «دفتر أحوال» في العام 2015 يهدف إلى **«تصميم وإنشاء قواعد بيانات مفتوحة، مؤشرات اجتماعية كمية، وفهرسة وتجميع المعرفة البديلة والتاريخ وأيضًا أرشفة القضايا التاريخية والاجتماعية المعاصرة وكذلك السياسية والثقافية والقانونية في مصر وخارجها»**[33]

في أواخر العام 2013 انطلقت في مصر مجموعة حقوقية تحمل اسم «مرصد صحفيون ضد التعذيب» بهدف رصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الصحفيين والحريات الإعلامية في مصر. نشرت المجموعة تحديثات

[33] الموقع الاليكتروني لمعهد دفتر أحوال:
https://daftarahwal.com

شهرية وسنوية خلال الفترة من 2013 وحتى 2017 حول تلك الانتهاكات باستخدام منهجية مشابهة لمنهجية «ويكي ثورة» سواء في تجميع البيانات أو أرشفتها وعرضها. لم تعد هذه التقارير متاحة عبر الإنترنت بعد تعرض الموقع الإليكتروني للمجموعة للحجب في سبتمبر 2017 وهو الإجراء الذي توقفت المجموعة من بعده عن نشر أي تحديثات جديدة حتى عبر صفحتها على فيس بوك.[34]

كذلك نشأت مبادرات رقمية ذات نطاق أضيق لتوثيق أحداث بعينها مثل مدونة «مجزرة الدفاع الجوي – توثيق شامل, مُحَدَّث» والتي عنيت بتجميع وأرشفة وترتيب كل ما يتعلق بأحداث إستاد الدفاع الجوي,[35] حيث تضم بيانات الضحايا, ومقاطع فيديو للحادث, ورصد للتقارير الحقوقية والبيانات الرسمية التي تتعلق بالحادث, فضلًا عن تتبع المسار القضائي الذي انتهجته سلطات التحقيق في الحادث.

لم يُعلن القائمين على المدونة عن أنفسهم واكتفوا فقط بحفظ ذكرى ضحايا الحادث, وتجميع كل ما نشر حوله من وثائق في مكان واحد حتى وصل عدد مقاطع الفيديو التي تضمنها المدونة إلى 1150 مقطع متنوع.[36]

أيضًا نشطت في مصر بدأ من العام 2013 مجموعة «أشهد» بهدف توثيق الاعتداءات الطائفية ضد الأقليات الدينية في مصر. منذ ذلك الحين, وثقت «أشهد» أكثر من 500 حادثة أو هجوم طائفي في مصر مع حالات إضافية قليلة لمسيحيين مصريين تم استهدافهم في ليبيا. تعتمد «أشهد» في جمع بياناتها على ما هو متاح من معلومات داخل تقارير المنظمات الحقوقية الأخرى ووسائل الإعلام, وفي بعض الحالات من خلال الملاحظة المباشرة من فريق العمل, تعرض المجموعة ما جمعته من بيانات في صورة خريطة تفاعلية[37] تبث باللغة الإنجليزية فقط وتحتوي أيضًا على إمكانية إبلاغ القائمين على المجموعة بأي انتهاكات جديدة.

3- التقارب بين المنهجيات المستخدمة في التوثيق في المنظمات الحقوقية التقليدية والمبادرات الجديدة:

استفادت المنظمات الحقوقية التي تمارس الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان بشكله التقليدي من منهجية التوثيق والأرشفة التي اعتمدت عليها مبادرة «ويكي ثورة» في عملها, وقامت بعض المنظمات بالمزج بين الاتجاهين كما يظهر في حملة «أوقفوا الاختفاء القسري» التي أطلقتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات في الثلاثين من أغسطس 2015 بهدف الحد من جرائم الاختفاء القسري في مصر بعد تفشيها بصورة ممنهجة واسعة النطاق وتقديم رواية موثقة حول تلك الجرائم التي لا تعرف الدولة بوجودها من الأصل.

[34] المنشور الأخير على الصفحة الرسمية لمجموعة «صحفيون ضد التعذيب» على موقع فيس بوك, والذي يعلنون فيه تعرضهم للحجب: https://bit.ly/33352n9

[35] هي عبارة عن حادث تدافع وقع على بوابات استاد دار الدفاع الجوي بالقاهرة أسفر عن مقتل 22 شخصًا من مشجعي نادي الزمالك في 8 فبراير 2015 قبل مباراة الدوري بين نادي الزمالك ونادي إنبي حيث استخدمت قوات الشرطة المتواجدة بالإستاد قنابل الغاز المسيل للدموع ضد المشجعين وهو ما نتج عنه حادث التدافع وسقوط الضحايا.

[36] للاطلاع على محتوى المدونة: https://zamalek08022015.wordpress.com

[37] يمكن الاطلاع على الخريطة التفاعلية لمجموعة «أشهد» عبر الرابط التالي: https://eshhad.org/map

التقارير السنوية الثلاثة الأولى لحملة «أوقفوا الاختفاء القسري» والتي صدرت في الفترة 2016 -2018 تكونت من ملفين. الأول يمثل الشكل التقليدي للتقرير الحقوقي بما يحتويه من تعليقات قانونية وعرض إجمالي للانتهاكات وسياقها السياسي، بينما كان الملف الثاني عبارة عن قاعدة بيانات تفصيلية عن كل ما هو متاح من معلومات حول حالات الاختفاء القسري التي تم رصدها من قبل فريق العمل[38]. في التقرير السنوي الرابع والخامس لم تنشر الحملة قواعد البيانات بجانب التقرير السردي، وإن كانت الجداول والأشكال الإحصائية المدمجة بالتقريرين تشير بوضوح لاستمرار الاعتماد على ذات المنهجية في توثيق وأرشفة البيانات.

رغم ذلك فالاختلاف بين عمل المفوضية المصرية وعمل «ويكي ثورة» يظهر جليًا في احتفاظ «المفوضية» بالطابع الأصيل للمعلومات المتوافرة بالتقارير الحقوقية، حيث أن المعلومات الواردة بالتقرير هي نتاج عملية بحث وتدقيق لفريق العمل وتواصل مع مصادر على الأرض أو مشاهدة و تتبع لمسارات قضائية من خلال شبكات المحامين التابعين للمنظمة بعكس عمل «ويكي ثورة» الذي يقوم على ترتيب وتصنيف وأرشفة ما هو موجود بالفعل، أدى ذلك لكون «الروايات» التي تحويها تقارير المفوضية المصرية تعتبر روايات بديلة بالمعنى الحرفي لما ترويه السلطة التي تنكر وجود حالات اختفاء قسري من الأساس، بينما تقدم «ويكي ثورة» رواية مجملة تشمل في متنها رواية السلطة نفسها عبر ادماج المعلن عنه من بيانات من هيئاتها الرسمية إلى جانب الروايات الأخرى.

يظهر أيضًا الأثر الذي تركته منهجية مبادرة «ويكي ثورة» في تعاطي المنظمات الحقوقية المصرية مع أحداث سبتمبر 2019 حيث ألقت قوات الأمن القبض على آلاف المواطنين والمواطنات بشكل تعسفي على خلفية احتجاجات محدودة اندلعت في القاهرة وعدد من المحافظات الأخرى.

وجدت المنظمات المعنية نفسها في مواجهة كم هائل من حالات القبض خلال فترة زمنية قصيرة وهو الأمر الذي شكل تحدٍ غير مسبوق لهذه المنظمات في التعامل مع هذا الكم الهائل من البيانات التي تخص المقبوض عليهم وترتيبها وأرشفتها تمهيدًا للتعامل معها. لم يكن هناك بديلًا عن اللجوء «للرقمنة» ولصناعة قواعد البيانات بشكل تشاركي، فأطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات[39] والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[40] قاعدتي بيانات منفصلتين تحويان كل ما هو متاح من معلومات عن وقائع القبض على المواطنين والمواطنات على خلفية الأحداث، ومرفق بهن استمارة لاستقبال البلاغات بوقوع حالات القبض يتم من خلالها تغذية قاعدة البيانات بالحالات الجديدة إلى جانب ما يقدمه المحامون من معلومات حول من يظهر من المقبوض عليهم أمام النيابة للتحقيق.

[38] يمكن الاطلاع على نموذج لهذه التقارير بشقيها الاحصائي والسردي من خلال مطالعة التقرير السنوي الثالث للحملة عبر الرابط التالي: https://stopendis.org/?p=6076

[39] قاعدة بيانات المفوضية المصرية للحقوق والحريات لحالات القاء القبض خلال احداث سبتمبر 2019: https://bit.ly/3clJQpX

[40] قاعدة بيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لحالات القاء القبض خلال احداث سبتمبر 2019: https://bit.ly/3kOw8V1

هل من فاعلين آخرين؟

إلى جانب ما تم تغطيته من مساهمات للحركة الحقوقية المصرية في صناعة سردية بديلة لسنوات الحراك في مصر فهناك عدد من المبادرات الهامة في ذات السياق التي يمكن لنا الإشارة إليها بشكل موجز لتماسها بقوة مع موضوع هذه الورقة.

أول - وقد يكون أهم- هذه المبادرات هي مبادرة «مُصِرّين»[41] وهي تعاونية إعلام شعبي نشأت لتصوير وتوثيق أحداث الثورة المصرية عام 2011, لا تعني المبادرة بتوثيق الانتهاكات ولكن تعني بحفظ تاريخ الحراك المصري بكل تفاصيله بشكل مرئي في صورة مقاطع فيديو. قامت المبادرة بتصوير وانتاج ونشر أكثر من 250 فيديو بين عامي 2011 و2014 كانت معظم الفيديوهات عن الحراك الشعبي في الشارع خلال الثورة وعنف الدولة وحقوق العمال.

وفي يناير 2018 أطلقت المجموعة «أرشيف 858» وهو أرشيف يضم كل ما تملكه المجموعة من مواد بصرية منشورة بدون مونتاج ومنظمة بالتاريخ والمكان والموضوع. بعض هذه الصور نشرت من قبل ضمن فيديوهات على قناة «مُصِرّين» على يوتيوب, ولكن معظمها ينشر لأول مرة. ضم الأرشيف وقت النشر 858 ساعة من المادة المصورة غير أنها وصلت 873 ساعة حاليًا, منشورة تحت رخصة المشاع الإبداعي, ومتاحة للاستخدام دون مقابل.[42]

تجربة «مُصِرّين» كانت مُلهمة لشباب آخرين خارج العاصمة وثقوا الحراك الشعبي في الأقاليم مثل مبادرة «ميديا سوهاج» والتي نشطت كصفحة عامة على موقع «فيس بوك» خلال الأعوام 2012-2014 في تغطية الحراك الشعبي بمحافظة سوهاج جنوبي مصر. قبل أن يتم حذفها ومحو كل الأرشيف المصور لها بعد القاء القبض على مؤسسها وملاحقته قضائيًا.[43]

في سياق آخر وللرد على رواية السلطة التي كانت تبثها وسائل الإعلام حول الأحداث الرئيسية للثورة خلال أشهرها الأولى, أطلق مجموعة من النشطاء الشباب حملة «كاذبون»[44] لفضح الانتهاكات التي صاحبت فترة حكم المجلس العسكري في مصر والتي انتهت في منتصف 2012 بعد تسلم السلطة لرئيس منتخب. قامت الحملة بتجميع مقاطع فيديو توثيقية حول جرائم المجلس العسكري بعد الثورة وتنظيم عروض شعبية في الشوارع والميادين باستخدام بعض الأدوات التكنولوجية البسيطة, ويلي هذه العروض حالة من الحوار مع الجمهور الموجود بالشارع حول محتوى هذه المقاطع المصورة.

حاولت حملة «عسكر كاذبون» منافسة رواية السلطة وتقديم روايات بديلة لشريحة جديدة من المواطنين من خارج جمهور الإنترنت الذي قد لا يتأثر بسهولة بما تقدمه وسائل الإعلام التقليدية. نجحت الحملة وقتها في تنظيم عشرات العروض في مختلف المحافظات المصرية وليس في العاصمة فقط.

[41] الموقع الخاص بمبادرة «مُصِرّين»: https://www.mosireen.com

[42] موقع أرشيف 858: https://858.ma

[43] المفوضية المصرية للحقوق والحريات: بيان صحفي «الناشط الحقوقي السوهاجي يحيى الزعاق يمثل غدا أمام محكمة الجنايات بتهم خطيرة ملفقة» http://www.ec-rf.net/?p=2187

[44] موقع حملة كاذبون: http://www.kazeboon.com

بعد توقفها لفترة قصيرة عام 2012, عادت الحملة للعمل تحت شعار «كاذبون باسم الدين» لفضح الانتهاكات التي وقعت إبان حكم جماعة الإخوان المسلمين لمصر في الفترة ما بين عامي 2012-2013.

بالإضافة لما سبق فهناك محاولات توثيق رقمي «تقليدية» للحراك الثوري في مصر قامت بها الجامعة الأمريكية بالقاهرة[45], وموقع[46] 18daysinegypt, وموقع[47] egyptrevolution2011.

أما محطتنا الأخيرة هنا فهي الذاكرة الحية لوسائل التواصل الاجتماعي, تلك التي انطلقت منها الدعوة الأولى للثورة في مصر, واحتضنت اليوميات الشخصية لكل من شارك في أحداثها. في العام 2016 وقبل أن تحل ذكرى الثورة في الخامس والعشرين من يناير أطلق نشطاء وسم (#انا-شاركت-في-ثورة-يناير) ودعوا المشاركين في أحداث الثورة للتفاعل معه. وهي الدعوة التي استجاب لها آلاف المواطنين/ات في مصر بسرد حكاياتهم الشخصية مع الثورة في أيامها الأولى, ليتحول الوسم خلال أيام قليلة إلى متحف رقمي مفتوح يحكي حكاية الثورة المصرية بلسان من شاركوا فيها. ورغم هذه اللحظات المضيئة التي تعبر صراحة عن سلامة «الروايات» البديلة للحراك في مصر وصمودها في وجه كل محاولات المحو والتشويه إلا أن السيولة الشديدة التي تمثل سمة أساسية لوسائل التواصل الاجتماعي قد تجرف هذه «الروايات» مع الوقت وتمحوها بحكم التقادم, فضلا عن العبث بمحتوى تلك المنصات من قبل السلطة أو حتى المستخدمين أنفسهم والذي تحدثنا عنه سابقًا.

في النهاية فالحصيلة المتنوعة لعمل الحركة الحقوقية المصرية خلال السنوات الماضية تخبرنا بوضوح أن رياح التغيير مرت من هنا, وأنها تركت خلفها آلاف الضحايا ما بين قتلى ومصابين ومعتقلي رأي مهما حاولت رواية السلطة لتلك السنوات إنكار ذلك. ستظل هذه الوثائق التي طرحتها الحركة الحقوقية شاهدًا على ما حدث في وجه كل سياسات التزييف والإنكار وإعادة هندسة الذاكرة الجمعية للمصريين والمصريات, ومرجعًا للأجيال القادمة حول تلك الفترة المظلمة من تاريخ البلاد, فضلا عن الدور التقليدي الذي تلعبه تلك الوثائق في إدانة الانتهاكات والتوعية بحدوثها على المستويين المحلي والدولي والتمهيد لعمليات الملاحقة والمساءلة القانونية للجناة.

[45] https://bit.ly/30cK4R7
[46] http://beta.18daysinegypt.com
[47] https://egyptrevolution2011.ac.uk



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org